جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل

(2013-2004)

Egyptian Foreign Policy Towards Nile Basin States (2004-2013)

إعداد الطالب

محمد ضو المقطوف

الرقم الجامعي

1220600007

إشراف الدكتور

هاني أخو ارشيدة

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، معهد بيت الحكمة،

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الثاني 2016

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ
وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ
وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟
يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾

النحل: ٩٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا الطالب: محمد ضو المقطوف، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبـــات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :

التاريخ :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقرار

أنا الطالب: محمد ضوا المقطوف الرقم الجامعي : 1220600007

التخصص: العلوم السياسية معهد بيت الحكمة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عند ما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل (2004-2013)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية.

كما إنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية, وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذالك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت إلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

توقيع الطالب : ..... التاريخ : / / 2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل

(2013-2004)

Egyptian Foreign Policy Towards Nile Basin States (2004-2013)

إعداد الطالب

محمد ضو المقطوف

إشراف الدكتور

هاني أخو رشيدة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور هاني عبد الكريم أخو رشيدة	(مشرفاً ورئيساً)	
الأستاذ الدكتور محمد احمد المقداد	(عضواً)	
الدكتور عاهد مسلم المشاقبة	(عضواً)	
الدكتورة خالد الشنيكات	(عضواً خارجياً)	

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، معهد بيت الحكمة،

جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 22/3/2016م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهـــداء

إلى. . . . .ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي حب الطموح والمثابرة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريقي العلم إلى القلب الكبير (والدي العزيز) .

إلى ملاكي في الحياة . . .إلى معنى الحب والحنان. . .التي بفضل دُعائها تجاوزت كل المحن والصعاب. . . . . .والدتي حفظها الله وأطال في عمرها .

إلى من وقفوا معي وساندوني في هذا العمل. . . . . .أصدقائي.

أهدي لكم جميعاً هذا الجهد المتواضع.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على طب القلوب ودوائها ونور الأبصار وضيائها سيد الخلق أجمعين وخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يُسعدني ويُشرفني وأنا في هذا المكان أن أتقدم بجميل الشكر والعرفان, وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور هاني أخو ارشيدة، صاحب الخلق الرفيع والعلم الغزير, الذي اشرف على رسالتي وأعطاني من وقته وجهده الشيء الكثير, فأضاء ليَ الدرب وذلل ليَ الصعاب, فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين, الأستاذ الدكتور (محمد أحمد المقداد) والدكتور (عاهد مسلم المشاقبة)، والدكتور (خالد الشنيكات) لما قدموه من توجيهات وملاحظات علمية مهمة أثرت الرسالة, فزادهم الله في العلم بسطة وسدد خُطاهم لما هو صالح البلاد والعباد .

وأتقدم بالشكر أيضاً إلى السادة المحكمين الذين ساعدوني في تحكيم أداة الدراسة لما أبدوه من ملاحظات وآراء علمية سديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية.	ب
التفويض.	ج
قرار الالتزام.	د
قرار لجنة المناقشة	هـ
الإهداء.	و
الشكر والتقدير.	ز
قائمة المحتويات.	ح
الملخص باللغة العربية.	ي
الفصل الأول:الإطار العام للدراسة	
المقدمة.	1
أهمية الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
مشكلة الدِّراسة	4
فرضيات الدراسة	5
حدود الدراسة	5
المتغيرات والمفاهيم الأساسية للدراسة	6
منهجية الدراسة	7
الدراسات السابقة	11
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	14
الفصل الثاني: السياسة الخارجية المصرية	
السياسة الخارجية والفرق بين السياسة الخارجية والدولية وسياسة الدولة	15
السياسة الخارجية المصرية أين نجحت وأين أخفقت	19
السياسة الخارجية المصرية في العهد الملكي (1826-1952)	20
السياسة الخارجية المصرية في العهد الجمهوري ((1952-2013)	26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة الخارجية المصرية ودورها الإقليمي ما بعد ثـــورتي 25 ينـــاير 30 يونيـــو 2013.	**28**
الفصل الثالث: السياسة الخارجية ودول حوض النيل	
السياسة الخارجية المصرية ودول حوض النيل.	**36**
العلاقات السياسية بين مصر ودول حوض النيل	**44**
سياسات دول المنبع والأمن المائي	**50**
مؤشرات الأمن المائي المصري	**52**
سد النهضة ومميزاته	**58**
إسرائيل ودول المنبع	**64**
الخاتمة	**81**
النتائج	**82**
التوصيات	**84**
قائمة المصادر والمراجع	**85**
الملخص باللغة الإنجليزية.	**93**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل (2004-2013)

إعداد الطالب

محمد ضو المقطوف

إشراف الدكتور

هاني أخو رشيدة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل من عام 2004--2013 وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن طبيعة العلاقات بين دول حوض النيل والأمن القومي المصري علاقة طردية تتأثر سلباً وإيجاباً إذ يرتبط الأمن القومي المصري ارتباطا وثيقا بأمن دول حوض النيل ووجود علاقة توتر وعدم استقرار إقليمي لدول الحوض.استخدمت الدراسة منهج المصلحة الوطنية ومنهج صنع القرار كأداة منهجية من اجل التأكد من صحة الفرضية وبلوغ أهداف وغايات الدراسة والإجابة عن أسئلتها، إذ توصلنا إلى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة والى العديد من النتائج أن العلاقات بين دول الحوض تمتاز بالثبات والاستقرار النسبي، كما أن تشكيل السياسة الاقتصادية بين دول الحوض والتأثير في اتجاهات السياسة الخارجية لدول الحوض لا تتأثر بالدور الأساسي لنهر النيل بل هناك عدة عوامل أخرى تتمثل في الصراعات الإثنية ومشكلات الحدود واللاجئين والتنافس بين القوى الكبرى في المنطقة، وأن أ ساس التعاون بين دول الحوض لا تقتصر على موارد المياه وان كانت تمثل محورا هاما للتنمية بين دول المنطقة بل هي أسس وقواعد تمتد لتشمل مختلف جوانب التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية من اجل خدمة كافة مجتمعات وشعوب المنطقة،. واستنادا إلى الاستنتاجات السابقة تم عرض العديد من التوصيات ومنها: ضرورة تدعيم النظم السياسية بدول الحوض بالمزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يعتبر نهر النيل شريان الحياة عند المصريين كونه يلعب دورا كبيرا في تشكيل حياتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية ليصبح أحد الثوابت الأساسية في سياسة مصر الخارجية.

إن مياه نهر النيل تمثل بعداً استراتيجيا هاما لمصر وفق ثوابت سياسية واقتصادية بل أنها تمثل أمل المستقبل ببعديه الاستراتيجي والاقتصادي، كما أن التعاون القائم على أسس الجوار ولحمة المصلحة المشتركة والانتماء الإفريقي إنما تمثل واقعا قوياً ومرتكزاً هاماً لإحداث التنمية لدول حوض النيل.

إن علاقة نهر النيل المتمثل بمصر ومدى ارتباطها بقارتها الأفريقية وثيقة وضاربة في القدم منذ وقت مبكر، وذلك أمر طبيعي؛ فمصالح مصر الفعلية هي مع أفريقيا، وانتماؤها أفريقي، وأمنها القومي يبدأ من منابع نهر النيل في قلب القارة الأفريقية، ذلك النهر الذي هو سر الحياة والحضارة التي نشأت على أرض هذا الوادي.وفي العصر الحديث أخذت العلاقات بين مصر ودول حوض النيل (السودان – أثيوبيا – زائير – تنزانيا – أوغندا – كينيا – رواند – بودنرى – أريتيريا) أشكالا عديدة ما بين التعاون في المصالح المشتركة والتبادل التجاري والروابط السياسية والدبلوماسية والأمنية والسعي نحو تحقيق التنمية الشاملة فأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأكيدا للشخصية الإفريقية المستقلة في إطار إقليمي متكامل بين دول حوض النيل.

إن سياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض النيل تهدف إلى ضرورة تأمين مصادر النيل من خلال الحفاظ على حقوق مصر المائية وحصتها من المياه ومحاولة زيادتها مستقبلا لصالح الأجيال القادمة.

وقد حكمت السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل عددا من المتغيرات الدولية التي كانت لها تداعيات إقليمية والتي ساهمت في تغير وجه العديد من القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأسيوية[1].

([1]) أيمن السيد عبد الوهاب، النيل ودوره في سياسة مصر الخارجية، مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية، القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من إتباع مصر سياسة خارجية متوازنة عبر العصور في مسألة التعاون المائي اعترضت تلك السياسة الكثير من العقبات وخاصة من الجانب الأثيوبي فأثيوبيا لا تعترف بأن اتفاقية قائمة أو التزامات تمنعها من التصرف كما تشاء في مياه النيل في راضيها واستطاعت أن تكون جبهة معارضة مكونة من (كينيا وأوغندا وتنزانيا واريتريا) تؤيدها في موقفها وترفض جميعها نظرية "الواجب الأبدي" التي تضمنتها اتفاقي 1929 بعد التدخل في تدفق مياه النيل بما يلحق الضرر بمصر من دون موافقة الأخرى.

إن دول حوض النيل تمثل أهمية إستراتيجية قصوى لمصر بحكم الاشتراك في مياه النيل من منابعه أو تدفقاته في هذه الدول ومن هنا يتعين التعامل مع هذه المنطقة بمنظور استراتيجي شامل يعتمد على ربط المصالح المشتركة لدول حوض النيل العشر بمعنى استعادة كل دولة من مياه النيل وإقامة المشروعات التي تحقق هذه الاستفادة.

إن السياسة الخارجية المصرية تعاملت بنوع من الغباء السياسي في ملف حوض النيل مما جعل حكام بعض دول حوض النيل يتطاول على مصر وتصويرها على أنها عدو هذه الدول وان من أحد أسباب الثورة المصرية بالأساس هو تراجع الدور المصري الإقليمي والدولي والذي وصل إلى درجة ضعف النظام في التعامل مع مشكلة حيوية للشعب بأكمله لا تقل عن قضايا الأمن القومي المصري وأحد أعمدته الرئيسة وهي الحفاظ على النيل وضمان تدفقه بجليل أن أول زيارة خارجية معلنة لرئيس الوزراء عصام شرف لدولة السودان لتطوير سبل التعاون والعلاقة مع دول حوض النيل وإعطاؤها الأهمية الكبرى في السياسة الخارجية المصرية. كذلك أن من زار مصر بعد نجاح الثورة هو الرئيس السوداني عمر البشير الذي عبرت بلده عن استياءها واستغرابها من الموقف المصري حيال اتفاقية حوض النيل الأخيرة رغم أن مصر المتضرر الأول منها[1].

وأن نهج الحكومة المصرية بعد الثورة من المؤكد سيكون متغيراً عن نهج النظام السابق بما يحقق في النهاية أهداف الأمن القومي فيما يتعلق بمياه النيل والحفاظ عليه تدفقه.

([1]) سيده حمدوس حمد، مصر ودول حوض النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة وذلك للاعتبارات الآتية :

أ- الأهمية العلمية: وتتمثل في

أ. تحديد المفاهيم العلمية ومحاولة التوصل إلى طبيعة وأنماط العلاقة بين دول حوض النيل ومختلف العوامل الخارجية والداخلية والقوى السياسية والاقتصادية التي تؤثر في مسارها ومدى

ب. ارتباط الأمن القومي المصري بأمن دول حوض النيل وإعطاء دول حوض النيل الأولوية في تعامل مصر الخارجية واستمرار الجهود التي تهدف لإنشاء منظمة حوض النيل.

ب- الأهمية العملية:

تكتسب الدراسة أهمية عملية بالغة من خلال في أنها تتناول السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل باعتباره الشريان الرئيسي لجميع المصريين وكيفية تعامل الدبلوماسية المصرية مع هذه الدول ومدى استفادة صانع القرار المصري في تحقيق هدف الأمن القومي والرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع.

كذلك ما تمثله دول حوض النيل من أهمية إستراتيجية قوية لمصر وصياغة تنمية مستقبلية وأن السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل كتعبير حقيقي للأمن القومي المصري من خلال السعي نحو تأمين منابع النيل وضرورة تبنيه صانع القرار المصري والعربي لمخاطر السياسات المائية لبعض دول المنبع والمصب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل.
2. تحديد المرتكزات الأساسية لمكانية التعاون بين دول حوض النيل لتحقيق التنمية الشاملة.
3. توضيح أبعاد التغلغل الإسرائيلي في القرن الإفريقي ودول حوض النيل وتداعياته على دول حوض النيل.
4. أن المنطلق الأساسي للسياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل هو حماية المصالح القومية والأمنية المصرية وحفظ الاستقرار وتسوية الصراعات الإقليمية أو الداخلية في المنطقة.

ثالثا: مشكلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى حالة التقليل من الإجراءات على الأرض التي تقوم بها دول حوض النيل في حصة مصر من مياه النيل وعدم وجود اتفاقية (نيلية) واحدة تجمع كل دول حوض النيل بلا استثناء لاستغلال مياه النيل الاستغلال الأمثل مثل معارضة أثيوبيا أي تجمع لدول حوض النيل تدعوا إليه مصر انطلاقا من رويتها أن هذه التجمعات تخدم في المقام الأول المصلحة المصرية. كافة دول حوض النيل من مظاهر التخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي وعدم وجود تنمية شاملة،

وتتمثل المشكلة البحثية فى الإجابة عن التساؤل المحوري التالي :
ما مدى فعالية تأثير السياسة الخارجية المصرية في تأمين المصالح العليا والأمن القومي المصري؟

ويتفرع عن هذه الدراسة الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما الأثر الذي تركته الاتفاقيات التي أبرمت مع دول حوض النيل على حصة مصر والسودان؟
2. ما أثر الدور الإسرائيلي الغربي وفي منطقة القرن الأفريقي في التأثير على الأمن المائي العربي؟
3. ما مدى تأثير مصر في دول حوض النيل من الناحية السياسية والاقتصادية وقدرته على حماية المصالح المصرية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. تأثير أشغال مصر في منطقة حول النيل في أبعادها عن دائرة التحـــرك العربـــي فـــي الشرق الأوسط؟

رابعا: فرضيات الدراسة

- أن طبيعة العلاقات بين دول حوض النيل والأمن القومي المصري علاقة طردية تتـــأثر سلبا وإيجابا حيث يرتبط الأمن القومي المصري ارتباطا وثيقا بأمن دول حوض النيل.
- هناك علاقة سلبية مع دول حوض النيل في حالات الصراع والنزاع يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الإقليمي لدول حوض النيل.
- هناك علاقة ارتباطيه بين طموح إسرائيل في مياه النيل والنتائج التي أفرزتهـــا معاهـــدة إسلام المصرية الإسرائيلية حيث ساهم توقيع المعاهدة في بلورة عـــدد مـــن المطالـــب والمشروعات الإسرائيلية الساعية لسحب مياه النيـــل قابلهـــا رفـــض مـــصري لهـــذه المشروعات الهادفة لنقل مياه النيل خارج حوضه مما أدى إلى ممارسة إسرائيل أشـــكالا متعددة من الضغوط الدولية والدعائية.

خامسا: حدود الدراسة:

1.النطاق الزمني

- تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية ما بين عام (2004- 2013)، وتم اختيـــار، بدايـــة الفترة الزمنية من عام 2004م منذ توقيع اتفاقية بين دول حوض النيل تـــرك آثـــارا سلبية على السياسة الخارجية المصرية.
- تم اختيار نهاية الفترة الدراسية لعام 2013 والذي شهدت فيه مصر أحـــداث سياســـية في ثورة (30) يونيو ولجوء أثيوبيا لبناء سد النهضة مما يقلل من حصة مـــصر مـــن مياه النيل وهذا يعتبر مساسا بالأمن القومي المصري وغلى يومنا هذا ما زالت تجري المفاوضات بين دول حوض النيل بشأن سد النهضة.

النطاق المكاني (الجغرافي) : تركز الدراسة على نوعين من القضايا :

أ- قضايا مرتبطة بمستوى كلي يشمل الأمن القومي المصري السياسة الخارجية المصرية.

ب- قضايا مرتبطة بمستوى تحليل جزئي يضم نظاماً فرعياً مـــن يقـــع الـــسياسة الخارجيـــة المصرية وارتباط النشاط بدول حوض النيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: المتغيرات والمفاهيم الأساسية للدراسة:

- المتغير المستقل: هو السياسة الخارجية المصرية.
- المتغير التابع: هو دول حوض النيل.

تعريف المفاهيم (اسميا وإجرائيا):

أ- التعريف الاسمي للمفاهيم:

السياسة الخارجية: وهي مجموعة البرامج و خطط العمل و الالتزامات التي تحددها وسائل الدولة وهي السلوكيات. و تحويلها إلى سلوك فعل خارج

دول حوض النيل: هي تلك الدول التي تقع بمحاذاة نهر النيل تأخذ ما بين التعاون في المصالح المشتركة والتبادل التجاري والروابط السياسية والدبلوماسية وتشكل المساحة الجغرافية لدول حوض النيل العشر نسبة 6% من مساحة اليابسة ويقيم بها حوالي 6.2% من سكان العالم وهذه الدول هي: (مصر، السودان، أثيوبيا، بورندى، أوغندا، تنزانيا، زاميا، أريتيريا، كينيا).

ب- التعريف الإجرائي للمفاهيم:

السياسة الخارجية المصرية: تهدف لتحقيق هدف الأمن القومي والرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع وتحديد الاهتمام والوجود المصري على الساحة الدولية، والمحافظة على مكانة مصر في قلب العالم الإسلامي والعربي وتقوم بتدعيم العلاقات مع القادة الإفريقية والإسهام الفعال في حماية الأمن القومي للأمة العربية والتمسك بالسلام العادل والدائم لمصر وممارسة جميع الاختصاصات التي تتصل بعلاقات مصر مع الدول الأجنبية ورعاية مصالح المصريين، وحمايتهم في الخارج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا: منهجية الدراسة:

اعتمادا على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية فقد تم استخدام منهج منسجم و السياسة الخارجية وهو منهج صنع القرار وهو كالآتي:

أن التطورات في السياسة الخارجية متعددة وسوف يتم اعتماد منهج صنع القرار لا منهج صنع القرار يهتم بدراسة الظواهر السياسية لتحليل السياسة الخارجية ويساعد على بيان وكيفية عمل الدولة مع محيطها الخارجي.

مقولات المنهج (منهج صنع القرار):

-تعريف المنهج: هو المنهج الذي يركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية ويساعد على تحديد كيف تعمل الدولة وصنع القرار حيال موقف دولي معين وبحث الكيفية التي تتعامل بها النظم القومية مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها النظام الدولي.

-صاحب المنهج: ريتشارد سنايدر وغراهام اليون.

-مقومات المنهج:

1. البيئة الداخلية أي الإطار الداخلي: وتشمل البيئة الإنسانية وغير الإنسانية والمجتمع والسكان ومساحة البلد وموارده والمواقع الجغرافي والتجانس بين السكان والثقافات العامة والهوية الوطنية والمعتقدات والمشاعر.
2. البيئة الخارجية أي الإطار الخارجي: وتشمل العوامل خارج حدود الدولة من أفعال وردود أفعال للدول الأخرى والمحيط الجغرافي من الدول والمجتمعات والثقافات والعوامل الاقتصادية.
3. البيئة الاجتماعية والسلوكية: وتشمل توجهات نظام القيم بالمجتمع والتنظيمات الاجتماعية وصناعة وتكوين الرأي العام.
4. عملية صنع القرار: وتشمل تدفق المعلومات الواضحة والدقيقة لصانع القرار والأدوار والأهداف.

كيفية توظيف المنهج:

يمكن توظيف المنهج كونه يقدم تفسير لبعض التطورات بظواهر أسياسية الخارجية وتحديد موقف صانع القرار ومدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية والسلوكية والقوى الاجتماعية علة صانع وتأثير نظام القيم العامة للمجتمع وتوضيح مستوى التفاعلات المتداخلة والمترابطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على المستوى الحكومي وغير الحكومي ليتمكن صانع القرار من أخذ القرار الصائب والصحيح لتحرير الوسائل لتحقيق الأهداف والموقف المناسب ليكون له مردود إيجابي للقرار.

وذلك يقوم الباحث باستخدام منهج المصلحة الوطنية، المنبثق عن النظرية الواقعية، باعتبار أن مفهوم هذا المنهج يرتبط إلى حد كبير بنظرية القوة. ونظرا لذلك الارتباط فإن "هانز مور جانثو"، (الأمريكي الأصل وأستاذ العلاقات الدولية)، لم يتردد في ربط المصلحة الوطنية بالقوة؛ إذ تظل القوة هدفا لصناع السياسة الخارجية، وهي هدف رئيس من أهداف الدولة في علاقاتها الخارجية مع الفاعلين الدوليين.

واستنادا إلى ما سبق، يرى أصحاب هذا المنهج أن سلوك الدولة، ثم التنبؤ بمستقبل علاقاتها الدولية يعرف من خلال إدراك مصالح الصين الوطنية، باعتبار أن تلك المصالح هي الباعث الحقيقي لنشاطها وسلوكها تجاه المحيط الدولي. وبالرغم من أهمية التفاعلات الدولية وفقا لاتجاهات ومفاهيم المصالح الوطنية للفاعلين الدوليين؛ فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل المصلحة الوطنية كدافع حقيقي لسلوك الدول، غير إن ما بجدر التنويه إليه هنا أن السبب الرئيس للصراع في التفاعلات الدولية هو تصادم المصالح الوطنية للدول، وعلاوة على ذلك أن تفسير المصلحة الوطنية للدولة وتحديدها يتبدل بحدود فهم صناع القرار السياسي، وإدراكهم لمصالح بلدهم، كذلك نجد أن قادة البلد الواحد كثيرا ما يفسرون المصالح الوطنية لدولتهم تفسيرا خاصا، وان الخطورة في هذا المنهاج تكمن في أن القادة السياسين غالبا يفسرون أخطاءهم في علاقاتهم الدولية بأن سلوكهم لم يكن يهدف إلا لتحقيق المصلحة الوطنية، وكثيرا ما يبرر القادة تصرفاتهم الشخصية اختاروا سلوكهم الخطأ تحت مبرر وغطاء المصلحة الوطنية.

من هنا، نجد أن مصلحة الصين تجاه الدول العربية تكمن في الاعتماد على الغاز والنفط العربي، وفتح المجال للتبادل الثقافي بين الصين والعرب، وتوسيع دائرة المشاركة في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتفعيل دورها المستقبلي في العلاقات الدولية مع وضوح الرؤية ضد محاولات التشويه التي تقوم بها بعض الدول الغربية، من خلال إعطاء الانطباع الخاطئ للقيادات والمفكرين الصينيين عن منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الدول العربية، ودفعها للابتعاد عن الخوض في سياساتها، كونها منطقة الإرهاب في العالم سواء الإرهاب الأصولي أو الراديكالي، وان الصين لا تستطيع التأثير في المنطقة، وعلى هذا الحال، ضعف الأثر الصيني في السياسات الدولية الخاصة بالدول العربية، مما يحد من تأثيرها في الصراع العربي – الإسرائيلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي إطار المصلحة الوطنية قام "هانز مور جانثو" بتصنيف أنواعه المصالح الوطنية:

المصالح الأولية: وتتضمن الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية والهوية الثقافية وبقاء الأمة ضد التجاوزات الخارجية.

والمصالح الأولية لا يمكن المساومة عليها وإن جميع الأمم تتمسك وتدافع عنها بأي ثمن.

1. المصالح الثانوية: وهي مصالح مواطني الدولة في الخارج، فتقوم الدولة بحمايتها وحماية الحصانات الدبلوماسية لممثليها في الخارج.
2. المصالح الدائمة: وهي تلك المصالح الثابتة خلال فترة طويلة من الزمن أنها تختلف بمرور الزمن ولكن ببطء. فمثلا كانت بريطانيا لفترة طويلة من الزمن تتمسك بحرية الملاحة في البحار وبالتفسير الضيق للمياه الإقليمية.
3. المصالح المتغيرة: هي تلك المصالح التي تحددها الأمة في أي وقت طبقا لمصالحها الوطنية، مثل آراء المسؤولين والرأي العام والمصالح القطاعية والسياسات الحزبية لأمة معينة. بهذا الصدد، فإن المصالح المتغيرة تختلف عن المصالح الأولية والدائمة.
4. المصالح العامة: هي تلك المصالح التي يمكن أن تطبقها أمة على مناطق جغرافية واسعة ولعدد كبير من الدول أو في عدة حقول خاصة مثل الاقتصاد والتجارة والدبلوماسية والقانون الدولي، مثل مساعي بريطانيا للحفاظ على توازن القوى في القارة الأوروبية.
5. المصالح الخاصة: وهي المصالح التي تتحدد في الزمان والمكان المعين، وهي غالبا ما تعبر عن تطور منطق المصالح العامة. فمثلا كانت بريطانيا ولفترة من الزمن تنظر إلى استقلال الأراضي المنخفضة كمطلب رئيس للحفاظ على توازن القوى في أوروبا.

يقوم المنهج على عدة افتراضات:

1- إن الدول تسعى دائما إلى تعزيز قوتها، في إطار المصلحة التي تتحدد في إطار القوة.

2- الدول هي التي تمثل الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وان التركيز على الدول وليس على المنظمات الدولية أو الشركات المتعددة الجنسية.

3- إن السياسات الدولية صراعية بالضرورة فالصراع من أجل القوة في نظام يتسم بالفوضوية (غياب السلطة المركزية) لا يترك خيارا سوى الاعتماد على قدرتها لضمان استمرارها.

4- إدراك الدولة لمصالحها الوطنية يساعد في شرح سلوكها والتنبؤ به.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- النظر إلى العلاقات الدولية على أنها صراعية؛ لذلك يصعب تحديد المصلحة الوطنية.

6- أن المصلحة الوطنية تشكل عامل الارتكاز الأساسي في السياسة الخارجية لأي دولة من العالم كبيرة أو صغيرة.

7- اعتبار العامل الأمني الأهم في سياسة الدول الخارجية، فالدول سوف تبذل قصارى جهدها كي تحافظ على أمنها بشتى الوسائل، حتى لو تطلب الأمر تدخل دول أخرى كي تساعد في صيانة هذا الأمن.

8- القيام بتحليل السياسة الدولية على أساس أن الدول تتصرف من منطلق عقلاني في تعاملها مع بعضها بعضا، وسوف تتخذ القرارات التي تخدم مصالحها العليا والتي تكون طبيعيا موجهة نحو زيادة قدرة الدولة وقوتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامنا: الدراسات السابقة

1. دراسة، محمد أنيس سالم، بعنوان (تحديات صنع سياسة خارجية مصرية جديدة): تبدو أهمية السياسة الخارجية المصرية في ثلاث نواحي: أولها وزن الدولة المهنية باعتبارها قوية إقليمية لها تأثير في محيطها المباشرة، أما الثاني فهو مرتبط بطبيعة وشكل التأثير في عملية صنع السياسات المصرية بعد 25 يناير، أما الثالث فهو يرتبط بعملية بناء التقاليد والمؤسسات التي تستطيع أن تسهم في وضع البدائل وتحرير معايير الاختبار والربط بين الرأي العام من ناحية وأداء ماكينة الحكم والقرارات التي يتخذوها من ناحية أخرى وإعطاء الأولوية لملف مياه النيل[1].
2. دراسة، سالي، هاني بعنوان: (مشروعات التعاون المائي بين مصر ودول حوض النيل): تم الوصول إلى مبادرة حوض النيل وقد قامت أثيوبيا بالتوقيع على المبادرة ذلك لاعتبارات ثنائية وسياسية وجاءت الاعتبارات الثنائية في محور إقامة مشروعات وإقامة تنظيم إقليمي لتنمية الموارد المائية وجاءت الاعتبارات السياسية من الموقف الأثيوبي المتوتر مع دول القرن الإفريقي والموقف المصري إزاء النزاعات في القرن الإفريقي. وان من أهم صور التعاون بالخبرة في دول حوض النيل هي اتفاقية 1959 بين مصر والسودان التي كانت من أهم انجازاتها أنها أنشأت لجنة فنية دائمة تتولى أمر تنظيم عملية إدارة نهر النيل وتطبيق نوع من أنواع التعاون الجماعي بين دول حوض النيل[2].
3. دراسة، أحمد بدر، شرف الدين بعنوان: (التعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل) منطقة حوض النيل منطقة تتأثر بما تتأثر به دول القارة، وكذلك تميز المؤثرات الكلية لاقتصاديات القارة مدخلاً لفهم الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول. أما فيما يتعلق باقتصاديات دول حوض النيل فقد بلغ الناتج المحلي لتلك الدول خلال عام 2008 طبعا لتقرير البنك الدولي (23.2 مليار دولار) وقد تصدرت مصر دول الحوض من حيث الناتج المحلي بنحو (163.8 مليار دولار) تليها السودان ثم كينيا ثم أثيوبيا وف المركز الخامس تنزانيا ثم رواندا ثم اريتريا وتتصدر مصر الترتيب في دول حوض النيل من

---

1 – سالم، محمد (د.ت)، **سياسة مصر الخارجية.**

2 – سالي، هاني (د.ت)، **مشروعات التعاون المائي بين مصر ودول حوض النيل،؟؟؟**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي وتأتي في المركز (115) عالميا والسودان ثم كينيا وتنزانيا ثم رواندا[1]..

4. دراسة، عزيز بدر بعنوان: (الأمن الإنساني في دول حوض النيل) يشترك في دول حوض النيل عشر دول هي من المنبع إلى المصب رواند بورندي وتنزانيا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وأثيوبيا واريتريا والسودان ومصر وتبلغ مساحة هذه الدول ما يقرب 809كم2 مما يقارب 20% من مساحة القارة الإفريقية، وكذلك تختلف دول حوض النيل في أحوالها العرفية وثقافاتها وتتميز معظم هذه الدول بالتعددية الواضحة كما تتباين في خصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ومؤشرات التنمية ونوعية الحياة وجودتها[2]..

1 – احمد بدر، شرف الدين (د.ت)، **التعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل،**

2 – عزيز، بدر (د.ت)، **الأمن الإنساني في دول حوض النيل،**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات الأجنبية :

Anja Kristina, Martens (2011), impacts of Global Change on the Nile Basin

This paper analyzes drivers of global change and their impacts on the current and future availability and accessibility of water resources in the Nile Basin . Drivers include changes in demography ,climate, the socioeconomy, and politics, all of which are likely to increase the demand for freshwater and thus competition over its use across riparian countries. As a result of historic bilateral agreements, Egypt, as the most downstream country, uses the lion's share of the Nile's waters, which makes reallocation particularly difficult. Egypt is nearly totally dependent on water from upstream countries but considers any change of the status quo a threat to its national (water) security. Ninety-six percent of Egypt's water originates outside its territory-86 percent in Ethiopia . This paper assesses the special upstream – downstream relationship in the Nile Basin and the potential for change as a result of global change. It hypothesizes that under global change ,not only will water availability in the Nile Basin change but so will the current hydro political situation in the basin. In any case, meeting the challenges in the Nile Basin depends on cooperation among countries and regulation of competing interests and demands. Avenues for hydro political reform, including the Nile Basin Initiative ,and the role of China and other donors or investors are discussed . The fading – that global change might well bring down the old hydro political regime – are confirmed by recent developments, in particular, the signing by Five.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة والتي تمت الإشارة إليها آنفا فيما يلي:

- إن الدراسة الحالية تضمنت التوجيهات العامة السياسة الخارجية المصرية نهجا وأهدافا.
- كما تضمنت الدراسة الحالية على وجه الخصوص توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل وذلك لما يمثله نهر النيل من أهمية في نفوس المصريين، باعتباره معلما يمثل تاريخهم وكرامتهم أيضا.
- بينما تركزت الدراسات السابقة على تناول السياسة الخارجية المصرية بشكل جزئي حيث تضمنت دراسة (محمد سالم) على الخطوط العامة التي تنتهجها السياسة الخارجية المصرية اتجاه المنظومة الدولية.
- كما ركزت دراسة (سالي هاني) على مشروعات التعاون الحالي بين مصر ودول حوض النيل ودراسة (أحمد بدر) على التعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل.

وحاول الباحث جاهدا أن يستفيد من ذلك من خلال أن تكون الدراسة شاملة لتوجيهات وأهداف السياسة الخارجية المصرية، وبالأخص فيما يتعلق بسياستها الخارجية في دول منطقة الوحدة الأفريقية وتحديدا دول حوض النيل والتي تشكل محور السياسة الخارجية في أفريقيا، نظرا للأهمية السابقة الإشارة إليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

السياسة الخارجية المصرية

المبحث الأول: السياسة الخارجية والفرق بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وسياسة الدولة

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعرف السياسة الخارجية لدول ما بأنها تدبير نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية، وتهدف إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية[1]. كما وتعرف السياسة الخارجية بأنها النشاطات والأفعال التي تمارسها الوحدة الدولية مع وحدات النظام الدولي في تحقيق أهدافها بحيث تتضمن السياسات والأدوار والبرامج، فضلاً عن أنها تشمل المنظمات الرسمية وغير الرسمية والشركات متعددة الجنسيات، والسياسي الناجح يستطيع أن يوازي بين الالتزام الخارجي للدولة والقوة اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام[2].

فالسياسات الخارجية للدول ليست من صنع الدول نفسها بل هي من صنع الأفراد الرسميين الذين يمثلون الدولة ولكي تكون القرارات السياسية حكيمة لا بد أن تخدم المصلحة الوطنية، وان تبنى على أسس علمية تأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية، ولتحقيق هذه المتطلبات لا بد من تحديد أهداف السياسة الخارجية ومعرفة طبيعة العوامل التي تحدد الإطار العام للسياسة الخارجية كالموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والمنشات العسكرية والسكان والقيادة السياسية[3].

وتختلف السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية وسياسة الدولة من حيث أن العلاقات الدولية هي العلم الذي يهتم بالتحليل من اجل التفسير والتنبؤ وهو ظاهرة من التفاعلات السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات النظام الدولي فهو العلم الذي يهام بدراسة كل الظواهر التي تتجاوز الحدود الدولية والعلاقات الدولية، فهي تفاعلات ثنائية ذات نمطين: الأول النمط التعاوني

---

[1] زهران، جمال علي (2000). النمط العقلاني لتحليل صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، عدد (142)، ص50. .

[2] بطرس، غالي و محمود، خيري عيسى (1999). **المدخل في علم السياسة**، ط5، ص186.

[3] بركات، نظام، و الحلوة، محمد (2001). **مبادئ علم السياسة، ط2**، مكتبة العبيكان: الرياض، ص347.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والثاني صراعي، فهي تساعد على ماذا تريد الشعوب والهدف الأسمى لها تحقيق الأمن والسلام الدوليين[1].

أما السياسة الدولية فهي امتداد للسياسة الخارجية، فهي تفاعل سياستين خارجيتين مع بعضهما أو هي الوقائع التي تختلف بها مجموعة الأمم في القوة والموارد والأنظمة هي الغاية المرغوبة التي تسعى لحل الخلافات بأي وسيلة مختلفة أو مقبولة، والفرق بينها وبين السياسة الخارجية أن عناصر كل واحدة منهما تختلف عن عناصر الأخرى من حيث[2]:

1. السياسة الخارجية: تشمل الأفراد والمؤسسات والأحزاب.
2. السياسة الدولية: تتمثل في الوحدة الدولية، والمنظمات الدولية، والجماعات الناشطة.

يتضح مما سبق أن تفاعلات السياسة الدولية تشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وغيرها من التفاعلات بالإضافة إلى العلاقات الدولية بين المجتمعات المستقلة بأنها تدرس العلاقات من كل الجوانب مثل اتحاد التجارة الدولية والصليب الأحمر الدولي، والنقل والاتصالات، تنمية القيم والمعتقدات الدولية.

فالسياسة الخارجية لا يمكن الالتزام بها في السر من خلال الاتفاقيات والمعاهدات إنما تعلن على المواطنين ليناقشوها ويعلنوا عن موافقتهم أو رفضهم لها عن طريق الصحافة ووسائل الإعلام والتعبير عن الرأي، ولإجازتها والتصديق عليها من قبل المجالس التشريعية، فلا بد من الإعلان عن السياسة الخارجية في الحقل الدولي، وهذا يعني أن السياسة الخارجية تتطلب من صانعيها اختيارات وتحديدات إذ أن المصالح التي يتعهدونها مصالح دائمة تنظمها مجموعة من العوامل وهي[3]:

أ- **العوامل الأساسية:** الجغرافية، الحدود، الموقع، المساحة، المواد الأولية، التقدم الصناعي.

ب- **العوامل المساعدة:** وتشمل والقيادة ونظام الحكم، استعمالات القوة والمفاوضات ورد الفعل والأهداف والعلاقة مع الحلفاء.

ت-**العوامل الإيديولوجية:** التي تقرر محتوى السياسة الخارجية وشكلها وأسلوبها ويتقيد رجال السياسة بها، فالعالم المعاصر ينقسم إلى ثلاث كتل هي العالم الرأسمالي

---

[1] سعد، حقي (2006). **مبادئ العلاقات الدولية** ط2، دار وائل للنشر والتوزيع: بيروت، ص 5.

[2] سعد، حقي (2006). المرجع السابق، ص 8.

[3] الساعدي، حميد (1981). **الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة في النظام الرئاسي**، ص255.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والشيوعي ودول العالم الثالث وكل واحدة من هذه الكتل تعتمد أيديولوجية معينة ذات أثر على صياغة السياسة الخارجية وتقرر وفحواها وأسلوبها.

أن أهداف الدولة هي المكونة لسياستها الخارجية، فالدول أيا كانت لا تملك قدرة على رسم سياستها الخارجية لان القوة قيد ضروري يرد على تلك القدرة؛ لذا فالدول الصغرى أكثر تواضعا في أبعاد سياستها الخارجية من الدول الكبرى، فالسياسي الحكيم هو الذي يستطيع في تدبيره لهذا النشاط أن يوازي بين الالتزام الخارجي لدولته والقوة اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام، فالقوة اللازمة لتنفيذ الالتزام الخارجي اكبر مما يتطلبه هذا الالتزام[1]، فرسم السياسة الخارجية يبدأ بتقويم احتياطي القوة التي يمكن للدولة أن تعتمد عليها، فالدولة التي تستهلك رصيدها من القوة تعرض نفسها للكوارث، إلا انه لا يعني أن الدولة التي تعادل سياستها بعناية مع قوتها تغني نفسها عن الصعاب، وأول خطوة في رسم السياسة الخارجية هي تحديد الأهداف والمصالح الحيوية للدولة وأهمها تحقيق الأمن والسلام، أما الخطوة الثانية فهي المواءمة بين ما يترك على قائمة الأهداف وبين القوة المتوفرة لدى الدولة لانجاز تلك الأهداف[2].

ويواجه واضعي السياسة الخارجية العديد من الصعوبات تتمثل في استعمال تعبيرات مجردة في وصف أهداف السياسة الخارجية إذ تشير لفظة سياسة تشير إلى التخطيط، والتخطيط يفيد إتباع خطوات للوصول إلى هدف محدد، أما الصعوبة الثانية فهي أن طرق السياسة تكون في أغلبها غير واضحة المعالم في البداية، والصعوبة الثالثة تتمثل في أن بعض الأهداف القومية قد تتعارض فالدولة ربما تسعى لتحقيق هدفين قد يتناقضان مع بعضهما البعض، فالسياسة الخارجية تهدف إلى حماية امن الدولة وتعزيز الرفاهية والاستقرار للأمة والمواطنين[3].

ومهما كانت الصعاب التي تواجه الدولة في رسم سياسة خارجية رشيدة فلا بد أن تتبنى تلك الدولة مفهوما واضحا لأهداف السياسة الخارجية التي تنتهجها وإلا تهددت وتضع نفسها تحت رحمة الأعاصير الدولية العاصفة.

وتأخذ الدول المعاصرة عدة نماذج لصنع قرار السياسة الخارجية حسب هياكلها التنظيمية وهي[4]:

---

[1] نظام بركات (2001)، المرجع السابق، ص64.

[2] الغنيمي، محمد طلعت (1969). **نظرات في العلاقات الدولية العربية، منشاة المعارف** ص224.

[3] أحمد، يوسف احمد (1988). سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ص 455-456.

[4] أحمد، يوسف احمد (1988). سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، مرجع سابق، ص 455-456.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. النموذج الفردي: وهي أن يتصدى شخص واحد لعملية صنع قرار السياسة الخارجية مما ينتج عنه قرارات انفعالية متضاربة فيما بينها.
2. النموذج الحزبي العقائدي: إذ تنظر فيه أجهزة صنع القرار إلى متغيرات السياسة الخارجية نظرة حادة تهدر الإمكانات التوفيقية مما ينتج عنه قرارات استفزازية تثير مخاوف الدول الأخرى.
3. النموذج المؤسسي البيروقراطي إذ يعتمد فيه صانعوا القرار على المؤسسات البيروقراطية في تزويده بالبدائل المتاحة لمواجهة الأحداث، فهذه المؤسسات تقدم معلومات مشوهة وناقصة وبالتالي بدائل خاطئة رغبة من قادة المؤسسات في إرضاء الرغبة الذاتية لصانع القرار والمعروفة لديهم يلفا.
4. النموذج العلمي الديمقراطي المعتمد على وحدة اتخاذ القرارات العليا المستقلة عن هرم المؤسسات البيروقراطية والتي تتبع صانع القرار مباشرة مما يجعلها تحظى بثقة عالية من القوى السياسية المختلفة في الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: السياسة الخارجية المصرية أين نجحت وأين أخفقت

هناك أسس محددة لرسم السياسة الخارجية لأي دولة من الدولة حسب نظام الحكم فيها، ففي عهد الرئيس جمال عبد الناصر تبلور الميثاق الوطني كإطار عمل للنظام السياسي في المجالين الداخلي والخارجي، فبين الخطوط العريضة للسياسة الخارجية المصرية والتي يجب أن يسير عليها مهندسو السياسة الخارجية في مصر، فالسياسية الخارجية المصرية تسير في ثلاث اتجاهات رئيسة أهمها[1]:

- الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكافة الوسائل والكشف عنه ومحاربته في أوكاره.
- العمل من اجل السلام لأنه هو الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطني.
- التعاون الدولي من اجل الرخاء، فالرخاء المشترك لجميع الدول غير قابل للتجزئة وأصبح بحاجة إلى التعاون الجماعي لتوفيره.

أما الرئيس أنور السادات فكان المهيمن الأول على رسم السياسة الخارجية، فأصبحت مهمة وزير الخارجية مجرد مهمة استشارية قد يأخذ بها الرئيس أو لا يأخذ، إذ كان الرئيس السادات يناهض المعسكر الشرقي ويميل إلى المعسكر الغربي وكان يتصرف في مجال السياسة الخارجية بإرادته المنفردة[2].

أما في عهد الرئيس حسني مبارك فتحدد سياسته الخارجية من خلال البيان الذي ألقاه أمام مجلس الشعب عام 1987 والذي حدد فيه ركائز سياسته الخارجية وهي التمسك بالسلام العادل والدائم لمصر وللدول الشقيقة، توظيف التحرك الخارجي لخدمة أهداف التنمية والتطوير وتامين المصالح القومية الحيوية، والالتزام بسياسة خارجية متزنة ترتبط بالأهداف القومية العليا والمصالح الإستراتيجية، وتعزيز التضامن بين الدول التي تشكل دوائر اهتمامنا الأساسية وفي مقدمتها الدول العربية[3].

هناك العديد من التحديات والعقوبات التي تقف عقبة أمام صانعي القرار الخارجي ومن أهمها تراجع المنطلقات التنموية على اختلافها في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن للزيادة السكانية التي تهدد البلاد بمشاكل تنموية واقتصادية كبيرة في ظل التراجع الذي تشهده مصر في الفترات الأخيرة، وتكمن الصعوبة في كيفية إعادة بنائها ودمجها في الوقت

---

[1] الميثاق الوطني الذي قدمه جمال عبد الناصر في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في يوليو عام 1972، ص131 وما بعدها.

[2] أنور السادات، مرجع سابق، ص 317 وما بعدها.

[3] بيان الرئيس محمد حسني مبارك في أكتوبر عام 1987م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي أصبح فيه النظام الخارجي شديد التحرك عن ذي قبل بعد الثورات التي شهدتها مصر، إذ كانت السياسة الخارجية المصرية تفتقر إلى التوازن قبل الثورة، فضلا عن الاختلاف في القيم والأهداف والتبعية الاقتصادية، وان عدم وجود مؤسسية فاعلة في صنع السياسة الخارجية المصرية وإدارتها بالاعتبارات والآراء الشخصية دون مراعاة للظروف المجتمعية والاحتياجات الضرورية الفعلية، مما أثر على السياسات المصرية على الصعيد الإقليمي والدولي أدى إلى تراجع مكانة مصر، كما أن عدم الوضوح والشفافية التي انتهجتها السياسة الخارجية المصرية جعلت علامات استفهام حول ماهية العلاقة مع العديد من الدول ومختلف القضايا الحيوية والمصيرية على الساحة المصرية، فتراجع دور مصر بسبب تجاهلها لادوار كان المنوط بها إقامتها وغيابها عن قضية مهمة وهي ملف مياه حوض النيل، ومن أهم التحديات أمام صناع قرار السياسة الخارجية المصرية هو البعد الاقتصادي الداخلي المتدهور والمتأخر[1].

كما تواجه السياسة الخارجية المصرية العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر على تنفيذ القرارات أهمها النظام الدولي السائد، والوحدات الدولية، والمكانة الولية (الوضع الدولي، فضلا عن التكتلات والأحلاف الدولية[2].

المطلب الأول: السياسة الخارجية المصرية في العهد الملكي 1826- 1952[3]

تحت أي ظرف من الظروف لا بد أن يكون لمصر سياسة خارجية، بسبب الموقع الجغرافي الذي يعد مركز التلاقي البشري، فكانت مصر الولاية الوحيدة من ولايات الدولة العثمانية على طول الإمبراطورية التي لم تتمكن حكومة الآستانة من النيل من وحدتها الإدارية التي كانت ذات دلالة سياسية، كما أنها ظلت الولاية التي تصنع بعض سياساتها الخارجية بعيدا عن حكومة "سلطان البريين والبحرين"، ومحاولة علي بك الكبير (1769-1773) التخلص من هيمنة حكومة استانبول ببناء علاقة خارجية مع الخصم اللدود للدولة، روسيا القيصرية، فجرت اتصالات مع الكويت اورلوف قائد الأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط فأرسل وفدا إلى القاهرة بزعامة بليشييف، فقدم إلى علي بك كمية كبيرة من الأسلحة، كما بدت في مجموعة

---

[1] الشيمي، محمد، عبد العظيم (2014). **تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في أزمة الخليج (1990-1991)**، المكتب العربي: مصر، ص 12.

[2] سليم، محمد السيد (1989). **تحليل السياسة الخارجية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: القاهرة، ص249.

[3] علوي، مصطفى (2002). المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، **أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية**، القاهرة، ص 21- 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الاتفاقيات التي عقدتها كل من فرنسا وبريطانيا مع أمراء المماليك لتسهيل عمليات نقل متاجر رعاياهما عبر طريق السويس الإسكندرية.

فارتبط بناء السياسة الخارجية المصرية بقيام الدولة المركزية التي قام ببنائها وتشييدها محمد علي في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، وكان لهذه الدولة مطالبها العسكرية والاقتصادية والتعليمية، وهي المطالب التي أدت إلى السعي لرسم السياسة الخارجية المصرية، من خلال إنشاء إدارة خاصة لها سميت بديوان التجارة والأمور الافرنكية عام 1862، والذي يعد نقطة البداية في تاريخ السياسة في العصر الحديث. فطلب الباشا من الخواجا باغوص إدارة شئون العلاقات الخارجية المصرية لأكثر من عشرين عاما (1818-1844)، فقد تم إبلاغ قنصل فرنسا بإتمام السفينتين الحربيتين في مرسيليا، فضلا عن المدافع الانجليزية التي أوصت عليها مصر من انجلترا ووصلت إلى مالطة، كما صرف مبلغا من المال لأحد الخواجات لإنشاء فرقاطتين بايطاليا، وهذا يبين بداية للعلاقات الخارجية المصرية لبناء الجيش الحديث.

كما وتوجه الباشا محمد علي إلى إعادة بناء الاقتصاد المصري على أساس مختلف عما هو كان عليه في النظام الإقطاعي، فأقام نظام اقتصادي جديد وصف بـ "رأسمالية الدولة" تطلب دخول مصر في السوق العالمية مما تطلب إقامة علاقات خارجية جديدة تخدم هذا الغرض، ولا نغفل الجانب الثقافي كجسر ساهم رسم العلاقات الخارجية المصرية، وذلك من خلال البعوث التعليمية التي بدأ إرسالها عام 1813واستمرت حتى قيام الاحتلال البريطاني لمصر، وكذلك طلب الباشا من ناظر ديوان التجارة بتأليف وطبع كتاب مختص بالسفن الميرية، وكتاب يختص بتعليم الأطفال المبتدئين، لذا أصبح لمصر أهمية في العلاقات الدولية فقد بعثت دول "بحر برة" إلى مصر لوضع التقارير عن مستقبل العلاقة معها.

وفي ظل التغييرات التي ظهرت ببناء الدولة المصرية الحديثة كان لا بد من إيجاد صيغة توفيقية بين الموقف القانوني الذي كانت عليه مصر كولايات الإمبراطوريات العثمانية وبين الواقع الفعلي الذي أصبحت عليه مصر كقوة سياسية ذات علاقات خارجية وسياسات خارجية ممتدة، فقد كشف تقرير المبعوث الأمريكي إلى ثلاث حقائق رئيسية هامة وهي:

1. أصبح ممثل الدولة الأجنبية في مصر قنصلا عاما ومندوبا سياسيا ذات صلاحيات سياسية بجانب صلاحياته القنصلية.
2. إلغاء التبعية التي كانت موجود من جانب قناصل الدول إذ أصبحت علاقاتهم مباشرة بوزارة الخارجية في لندن وبطرسبرج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. أصبحت القنصليات العامة هيئات دبلوماسية متعددة الأفراد، بسبب توسع صلاحياتها السياسية والقنصلية.

أما في عهد الخديوي إسماعيل (1863-1879) فقد خطت السياسات الخارجية خطوات مهمة إذ نجح في الحصول على مزيد من الصلاحيات من حكومة الأستانة، والاتصال بالدول الأخرى دون استئذان الدولة العثمانية، فسعت سياسة مصر الخارجي إلى الاستعانة بالقوى الأوروبية لتحقيق أهدافها السياسية لتوسيع قاعدة الاستقلال التي حصلت عليها بعد تسوية 1840-1841، مما أدى إلى استفحال المصالح الأوروبية في مصر، فدارت السياسة الخارجية المصرية في عدة دوائر أهمها قناة السويس وما صحبها من اتصالات ومفاوضات مع الشركات التي أسسها ديلمسبس، ودخول مصر في مفاوضات بشان نظام الامتيازات التي عانت منه مدة طويلة مع زيادة إعداد الجاليات الأوروبية في البلاد مما نتج عنه نشوء المحاكم المختلطة، كذلك ما نتج عن بناء الإمبراطوريات المصرية في أفريقيا والتي شملت السودان والساحل الغربي للبحر الأحمر.

تعرضت السياسة الخارجية المصرية مع بداية الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882 لنكسة شديدة كانت في فرض الوصاية البريطانية على السياسات وانتحال حكومة لندن سائر صلاحيات العمل الخارجي، وظهر كذلك في عملية تصفية الإمبراطورية المصرية في أفريقيا، كما كان لازمة فاشودة التي نشبت بين فرنسا وبريطانيا عام 1898 الدور الكبير في ظهور الصراع بين الدولتين على منطقة النيل، إذ كان من المحتمل أن تؤدي إلى حرب استعمارية إذ ظلت حكومة لنتدن تتحدث باسم مصر، فضلا عن اتفاقيتا السودان اللتان عقدتا عام 1899واللتان خلقتا ما عرف باسم الحكم الثنائي في تلك البلاد على الرغم من اتخاذهما الطابع الدولي.

ومع قيام الحرب العظمى (1914) ازدادت العلاقات السياسية الخارجية المصرية سوءا حين فرضت بريطانيا حمايتها على مصر وألغت النظارة المصرية الخارجية إذ أصبحت مجرد إدارة تابعة للمندوب السامي البريطاني في القاهرة مما أثر في نفوس المصريين الذين كانوا ينظرون إلى هذه الوزارة على أنها أهم رموز استقلالهم والتي تولت المفاوضات خلال العامين التاليين للثورة، مفاوضات سعد ملنر عام 1920، التي نصت على أن تبقى إدارة العلاقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية المصرية في يد بريطانية، ومفاوضات علي كرزون في عام 1921التي نصت على أن تضع حكومة لندن مجموعة من الشروط تفقد هذا القبول أي معنى ومنها وجود علاقات وثيقة بين وزارة الخارجية المصرية ودار المندوب السامي، وعدم دخول مصر في أي اتفاق سياسي مع دولة أجنبية دون رأي الحكومة البريطانية.

وبعد صدور تصريح الثامن والعشرين من فبراير عام 1922 من جانب الحكومة البريطانية والذي يقر مبدأ " استقلال مصر" مع وجود أربعة تحفظات انعكست على سياسة مصر الخارجية ومن أهمها ما يلي:

- اعتراض بريطاني على أن يكون لمصر ممثلون في الخارج حتى لا يباروا ممثلي بريطانيا في تلك العواصم.
- دخول مصر مع بريطانيا في عدة مفاوضات كمفاوضة سعد مكدونالد ثروت تشمبرلين، ومحمود- هندرسون ثم النحاس انتهت بعقد معاهدة عام 1936 والتي أطلقت السياسة الخارجية المصرية من اسر التصريح.
- سعى مخططو السياسة الخارجية المصرية على نيل عضوية "عصبة الأمم" التي تأسست بمقتضى قرارات مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، مما اجبر حكومة لندن على عرقلة هذا التصريح بسبب خوف بريطانيا أن تطرح مصر قضية التحفظات على العصبة أو هيئة من الهيئات التحكيمية مثل محكمة العدل الدولية ، كما راى المسئولون في وزارة الخارجية البريطانية أن إدخال مصر عصبة الأمم يمكن أن يبقى كورقة مساومة يستخدمونها في أية مفاوضات يمكن أن تجرى في مصر.

وبعد جولة من المفاوضات انتهى الأمر بإبرام معاهدة 1936 إذ وافقت بريطانيا على المادة الثالثة في المشروع المصري والتي تنص على: تنوي مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم، وبما أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بان مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستؤيد أي طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة"، إلا أن دخول مصر عضوية العصبة تأخر حتى عان 1937 إذ تقرر عقد اجتماع استثنائي للنظر في مصر في المنظمة الدولية وجرى ذلك بشكل احتفالي إلا أن العصبة كانت قد فقدت اغلب قوتها بعد فشلها في فرض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عقوبات على ايطاليا، إلا أن ما جرى في عام 1936 من عقد المعاهدة إلى جانب دخول مصر العصبة ترتب عليه تغيرات عميقة انعكست على سياسات مصر الخارجية إذ أسقطت المعاهدة الوصاية البريطانية على تلك السياسات بعد تسوية التحفظات التي تضم التصريح، كما استطاعت مصر أن ترفع مستوى التبادل الدبلوماسي بينها وبين الدول الأخرى إلى مستوى السفارة وان بقي للسفير البريطاني في العاصمة المصرية الأولوية على سائر أقرانه فيما نصت عليه المعاهدة ومن ناحية أخرى استكملت أسباب شخصية مصر الدولية التي مكنتها من بناء سياسات مستقلة الوصاية البريطانية.

وبعد عقد المعاهدة ودخول مصر عصبة الأمم المتحدة بدأت الحرب العالمية الثانية، اتخذت السياسة الخارجية المصرية موقف مستقل عن الحكومة البريطانية، فتحولت بريطانيا من دولة محتلة إلى دولة حليفة، وبعد تطور الحرب وزيادة مخاطرها رأى الساسة المصريين بعدم خوض مصر هذه الحرب، فحاولت السفارة البريطانية دفع مصر على إعلان الحرب على ألمانيا وايطاليا، إلا أن الحكومات المتعاقبة لم تستجب للمطالب البريطانية، مما حرم مصر بعد نهاية الحرب من المطالبة بأية امتيازات في العلاقات معها.

وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت مصر بقطع علاقاتها الدولية بينها وبين أعداء بريطانيا ألمانيا وايطاليا عام 1940، وبالجهة الأخرى أقامت مصر علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول أهمها الاعتراف بالاتحاد السوفيتي عام 1943، فالعلاقة بين مصر وروسيا القيصرية علاقة قديمة فحكومة بتروجراد قد أقامت لها هيئة دبلوماسية في مصر أثناء بناء الدولة الحديثة في عهد محمد علي، وعلى الرغم من نشوء الثورة البلشفية عام 1917 لا إلا أن الانجليز ابقوا ممثل روسيا القيصرية قنصلا ومندوبا ساميا على أن تتكفل مصر بنفقات الهيئة الدبلوماسية، وبعد استقرار الاتحاد السوفيتي عام 1920 أبلغت الحكومة المصرية المستر سميرنوف أنها لم تعد قادرة على تقديم المعونة المالية، ولم يعد لمصر علاقة سياسية سواء بروسيا القيصرية أو الاتحاد السوفيتي، إلا أن دخول موسكو إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية عام 1941 بعد مهاجمة الألمان للأراضي الروسية، وعندئذ طلبت بريطاني من الحكومة المصرية أن تعامل السفن الروسية على اعتبار أنها دولة حليفة مما شجع المصريين على الاعتراف بالاتحاد السوفيتي إلا أن ظروف الحرب لم تسمح بذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد زوال خطر الحرب قام رجال وزارة الخارجية بإجراء اتصالات بين البلدين لبناء العلاقات الدبلوماسية فتم الإعلان عن الاتفاق بين البلدين في عام 1943 وتبادل البعثتين الدبلوماسيتين وفتح قنصليتين عامتين في كل من القاهرة وموسكو.

وكان للاتصالات السرية التي قام بها السياسيين المصريين مع الألمان ، وكانت هناك اتصالات مع وزير بلغاريا المفوض بالقاهرة عن طريق يوسف ذو الفقار السفير المصري في طهران فتمت الاتصالات مع السفير الألماني في طهران عام 1941 إلا أن بريطانيا سرعان ما كشفت هذه الاتصالات، وكان هذا سببا بخلع الملك فاروق عام 1942، فضغط الانجليز على وزارة حسين سري باشا لقطع العلاقات بين مصر وألمانيا.

وخلال سنوات الحرب سعت الحكومة المصرية إلى تأسيس أول منظمة عربية بدأتها حكومة النحاس عام 1943، انتهت بتوقيع برتوكول الجامعة في عام 1944 وكانت من أهم قراراتها قيام مجلس جامعة الدول العربية، والتعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فضلاً عن تدعيم هذه الروابط في المستقبل والاعتراف باستقلال لبنان، والأخير مطالبة الدول العربية بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية، ومن نتائج قيام الجامعة العربية على السياسة الخارجية المصرية هو تقنين الدور المحوري الذي تلعبه مصر في المنطقة، باتخاذ القاهرة مقرا للمنظمة وتولي عبد الرحمن عزام أمانة الجامعة، الأمر الذي أصبح تقليدا بعد ذلك إلا في الظروف الاستثنائية التي أعقبت تجميد دور مصر في الجامعة بعد عقد معاهدة الصلح المصرية مع إسرائيل عام 1979.

ويمكن إجمال ثلاثة محاور دارت حولها السياسات المصرية في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية وبين قيام ثورة يوليو عام 1952 وهي كالأتي:

1. حاولت أن تلعب دورا نشطا على المستوى العالمي خاصة هيئة الأمم المتحدة فكانت تمثل اللسان العربي خاصة موقفها من القضية الفلسطينية وصراعها مع بريطانيا.
2. محاولتها قيادة الأمة العربية ما دفعها إلى خوض حرب عربية إسرائيلية عام 1948 .
3. رفضها أن تكون طرفا في الحرب الكورية عام 1950 والتي خاضتها أمريكا، إذ فرق المصريين بين أن يكونوا طرفا في الحرب الباردة التي كانت الحرب الكورية تجسيدا لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن نلاحظ أن مصر بقيت ملتزمة بموقفها الحيادي من خلال رفضها لقيام أحلاف شرق أوسطية سواء التي قادتها بريطانيا أو أمريكا، فثورة يوليو عام 1952 التزمت بنفس المحاور الثلاثة بعد أن أكسبتها زخما وأضافت إليها دورا فاعلا بعد أن اتسعت رقعة الدول الصغيرة والمتوسطة التي نالت استقلالها وعرفت بدول العالم الثالث.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية المصرية في العهد الجمهوري 1952-2014:

بعد قيام ثورة يوليو عام 1952 حدثت مجموعة من التطورات في السياسة الخارجية المصرية، مما دعا إلى ضرورة إعادة تنظيم وزارة الخارجية المصرية، إذا أنهت الثورة الاحتلال البريطاني لمصر باتفاقية الجلاء، وإبعاد النفوذ الأجنبي بنبذ الأحلاف وجمع شمل الدول الأفريقية والآسيوية للتعاون على تنمية خصائصها القومية وزيادة التبادل بينها والكفاح لتدعيم مبادئ هيئة الأمم المتحدة وتصفية الاستعمار وتأييد حق الشعوب في التحرر وتقرير المصير[1].

وهكذا يمكن اعتبار عام 1952 كنقطة بداية للعلاقات المصرية الخارجية؛ إلا أن هناك بعض التحفظات على عام 1952 لعدة أسباب أهمها انه عند التمعن في قرار السياسة المصرية الخارجية لا نستطيع أن نحدد أين يقع الخط الفاصل بين عام 1952 وما قبل ذلك العام، إذ أن هناك الكثير من التزامات السياسة الخارجية المصرية تعنى بها وزارة الخارجية المصرية تظهر دور هذه الوزارة حتى اليوم ترجع إلى ما قبل عام 1952. مثل اتفاقية القسطنطينية عام 1888 التي تنظم حق الملاحة في قناة السويس إذ لا نزال ملتزمون بها حتى عام 1957، وهناك المذكرات المتبادلة بين بريطانيا ومصر عام 1926 التي تحدد الحدود الشرقية وظلت حيوية إلى ما بعد عام 1952، وكذلك المذكرات بين مصر وبريطانيا عام 1929 والتي ما زالت قائمة حتى يومنا هذا وبعد إبرام مياه النيل عام 1959. وهناك كذلك الكثير من الالتزامات الرئيسية والأنشطة التي تميزت بها السياسة الخارجية المصرية بعد عام 1952

[1] عودة، جهاد (2002). تطور الهيكل الإداري والتنظيمي لوزارة الخارجية المصرية، السياسية الدولية، **المجلة السياسية الدولية**، القاهرة، عدد (150)، 200-208.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمها إسهام مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو سنة 1945 وبرتوكول الإسكندرية الذي أنشا جامعة الدول العربية[1].

ويمكن تقسيم هذه المرحلة تقسيما تاريخيا إلى أربعة مراحل مهمة وهي كالأتي[2]:

المرحلة الأولى: كانت السياسة الخارجية المصرية محافظة إلى حد ما بعد عام 1952 مثل اتفاقية الجلاء عام 1954، وفي هذه المرحلة للسياسة الخارجية المصرية وقعت نقطة الصدام الرئيسية التي تميزن بها السياسة المصرية منذ عام 1955 وحتى عام 1966 وهي مرحلة دخول مؤتمر باندونج ومعركة الأحلاف والصدام الرئيسي مع الغرب وتأميم قناة السويس وريادة السياسة العربية على النحو الذي كان في ذلك الوقت، وكان دور وزارة الخارجية في ذلك الوقت إعطاء الخبرة التي تفيد صانع القرار السياسي دون أن تقوم مباشرة بصنع القرار في حد ذاته.

المرحلة الثانية: تبدأ من عام 1967 حتى عام 1981 التي شهدت بداية التوظيف الأمثل للإدارة الدبلوماسية مع الأداة العسكرية باعتبار أن الأمن القومي هو المفهوم الكاسح في السياسة الخارجية المرية في ذلك الوقت.

المرحلة الثالثة: تبدأ من عام 1981 حتى عام 1990 وهي مرحلة إعادة الاستقرار وفيها دور مهم ورئيسي لوزارة الخارجية في تحقيق العودة إلى الدائرتين العربية والإسلامية.

المرحلة الرابعة: تبدأ هذه المرحلة من عام 1991 اتسمت بان دور وزارة الخارجية أصبح أكثر اقترابا من الرأي العام ومن رجل الشارع وأصبح العبء الواقع على الأداة الدبلوماسية أكثر من قبل وأصبح إسهام وزارة الخارجية في القرار السياسي أكثر من المراحل السابقة.

---

[1] علوي، مصطفى (2002). **المدرسة المصرية في السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 279.

[2] علوي، مصطفى (2002). المرجع السابق، ص280.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: السياسة الخارجية المصرية ودورها الإقليمي ما بعد ثورتي 25 ينـــاير و30 يونيو 2013

فقدت مصر منذ عدة سنوات دورها الإقليمي الفاعل الذي برز في الخمسينات والـــستينات والسبعينات، وصار نموذجا لدول الإقليم، إلا انه تراجع بعد ذلك بسبب النظام برئاســـة حـــسني مبارك نتيجة لسياسته المتخاذلة، في ظل حكم الفرد وشخصنه القرار السياسي، وإبعاد لـــدور المؤسسات في رسم السياسة الخارجية، وتحويل وزارة الخارجية اعرق جهاز دبلوماســـي إلـــى جهاز بيروقراطي تنفيذي، وكذلك اعتماده على أهل الثقة من عديمي الخبرة من أصحاب الرؤيـــة العميقة العاجزة عن فهم واستيعاب مكامن القوة في شخـــصية مـــصر وموقعهـــا الاســـتراتيجي وإسهامها الحضاري في المنطقة والعالم.

نجحت ثورة 25 يناير نفي إسقاط نظام حسني مبارك وإقامة نظام ديمقراطي، وتم انتخاب رئيس للجمهورية بشكل ديمقراطي حر جاء معبرا عن رغبة الشعب لأول مرة في تاريخ مصر، فاســـتطاعت تجـــاوز هـــذه المرحلـــة الانتقاليـــة وفهـــم المتغيـــرات التـــي لحقـــت بـــالإقليم ، فعاد دور مصر فاعلا كما كان عليه في الستينات والسبعينات[1].

فتزامن وقوع الثورة المصرية 30 يونيـــو 2013 مـــع ظهـــور العديـــد مـــن العوامـــل والديناميكيات التي تعيق مستقبل مصر في رسم سياسته الخارجية مع دول الجوار مثـــل إيـــران وتركيا والدول العربية الكبرى، فالي جانب العوامل الداخليـــة المتعلقـــة بالعامـــل الاقتـــصادي والاجتماعي وحالة عدم الأمن والاستقرار الداخلي وتفشي البطالة والعمـــل القـــومي وانخفـــاض القيمة الشرائية للعملة المصريـــ، العوامل الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي[2].

ومع قيام ثورة 25 يناير تطلع المصريين إلى ظهور اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية لبلادهم، فإذا كانت السياسة الخارجية تعكس بعض جوانب الأوضاع الداخلية في البلاد، فإنه من المتوقع أن يعاد تشكيلها بقدر ما حدث من تغيير، فالعديد من جوانب إدارة الـــسياسة الخارجيـــة كان موضع انتقاد حاد قبل الثورة كما كان لتغيير رئيس الوزراء المصري أربـــع مـــرات دور

[1] الدسوقي، أبو بكر (2013). دور مصر الإقليمي في واقع جديد، **مجلة السياسة الدولية**، العـــدد (190) ص 6-7.

[2] الشيمي، محمد عبد العظيم (2014). **السياسة الدولية والإستراتيجية**، مرجع سابق، ص35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كبير في رسم السياسة الخارجية للبلاد[1]، وجاءت رئاسة محمد مرسي بصفته رئيس مدني، يدعمه حزب لديه شعور بعدم الاطمئنان لجهاز الدولة في بلد تقوم فيه مؤسسات الدولة المركزية بدور رئيسي في كل نواحي الحياة، هكذا تم تحجيم تأثير المؤسسة العسكرية، وظهر كذلك نشاط جماعة الإخوان المسلمين مع استمرار وظائف المؤسسات التقليدية العاملة في الشأن الخارجي وتأكيد دورها في الشؤون الخارجية والعمل ضمن فريق ينتمي لحزب الرئيس، إلا أن رئاسة مرسي واجهت العديد من الأزمات في مجال العلاقات الخارجية أهمها الهجوم الإسرائيلي على غزة والأزمة في علاقاتها مع الإمارات ومشكلة سد النهضة الأثيوبي، وعلى الرغم من ترحيب الإدارة الأمريكية على أداء الرئيس مرسي أثناء الهجوم الإسرائيلي على غزة إلا أن معظم المحللين لاحظوا خلل في عملية إدارة الأزمات[2].

فالأوضاع الداخلية في مصر تمر بمرحلة انتقالية تتميز بعدم الاستقرار السياسي ووجود قيادات تتعلم أدوارها من خلال التجربة، فضلاً عن التدهور في الأوضاع الاقتصادية وغياب التوافق بين آراء النخبة، ناهيك عن دخول عوامل أيدلوجية تتفاعل مع الاتجاه البراجماتي للأجهزة المتخصصة في رسم السياسة الخارجي، كما توجد محاولات رئاسية للتحرك بنشاط في الشأن الخارجي تحتاج إلى صقل وتوجيه، ومن أهم الاتجاهات التي يجب إتباعها لرفع مستوى الأداء هو تعزيز دور مجلس الأمن القومي.

واجهت السياسة الخارجية المصرية صعوبة كبيرة في إدارة علاقاتها الإقليمية مع الدول المجاورة لها كالسودان وليبيا وسوريا وفلسطين وإسرائيل ودول الخليج، فكانت الدول العربية تزخر بالتطورات والتغييرات التي تؤثر على المصالح والمكانة المصرية في المنطقة ترمي بمصر في صراعات، فكان الوضع في السودان على حافة الهاوية، من خلال التقسيم في السودان كما كان هناك تهديد بالانتفاض على نظام الرئيس البشير، الأمر الذي أثر على الأمن القومي المصري لا سيما في مجال الأمن المائي[3].

---

[1] شلبي، السيد أمين (2013). النقاش حول السياسة الخارجية المصرية ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (193)، ص 25-45.

[2] مطر، جميل (2013). ليس هكذا تدار العلاقات الخارجية، **مجلة الشروق**، العدد 23، ص11.

[3] المرجع السابق، ص35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن هناك دوراً كبيراً ومتنام لدور دول الخليج العربي أهمها السعودية وقطر بسبب المساعدات المالية ورغبة منها في ممارسة دور إقليمي مميز، فساد التعاون بين دول الخليج ومصر فضلا عن الدور الإثيوبي المتصاعد والخلاف على المياه في حوض النيل[1].

أما إيران فحدث قدر كبير من الانفتاح معها من خلال زيارة مرسي لطهران ونجاد للقاهرة، فأصبح تفاعل بين الطرفين ظهر بصورة جلية في حضور السياح الإيرانيين لمصر وزيارة مسئولين مصريين لطهران عام 1913، إلا أن هذا الاتفاق واجه العديد من الانتقادات في هذا الوقت بالذات، فأثار هذا التعاون بين البلدين قلق مجلس التعاون الخليجي مما يتناقض ودور مصر المعلن في حماية أمن هذه الدولة في فترة البرنامج النووي الإيراني، كما وبرزت اعتراضات داخلية من التيار السلفي بدعوى خطورة مساندة إيران للاتجاه الشيعي داخل مصر ، وظهر استياء المؤسسة الأزهرية عند زيارة نجاد لشيخ الأزهر[2].

مثل الوضع في سوريا تحديا كبيراً للسياسة الخارجية المصرية، فاستمرار التأزم في سوريا وانفجار الأزمة السورية وتفاقمها مثل كابوسا مرعبا للسياسة الخارجية المصرية والداخلية كذلك وتطور إقليمي من المحتمل أن يقود المنطقة كلها في حرب إقليمية من خلال تعقد المصالح السياسية والاقتصادية المرتبطة بموقع سوريا في منظومة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط مما يجعل من الأزمة السورية عاملا مهما يواجه السياسة الخارجية المصرية[3].كما ساهم الوضع المتردي في ليبيا إلى زعزعة الأمن والاستقرار المصري من خلال عجز الحكومة في السيطرة على الأوضاع الداخلية وحمايتها للحدود السيادية مع جيرانها، مما سبب تدفق الأسلحة إلى مصر وتونس والسودان ونشر الاضطراب وعدم الاستقرار في منطقة شمال أفريقيا[4].

وتعتبر إسرائيل من أخطر العوامل الإقليمية التي تواجه السياسة الخارجية المصرية، فإسرائيل أكثر الأطراف الإقليمية خسارة من نجاح الثورة المصرية، فعلاقات إسرائيل مع مصر منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد هي حجر الأساس في الحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي باعتبارها مفتاح الحرب والسلام بينها وبين جيرانها وان سقوط كامب ديفيد سيبقي إسرائيل بدون حليف استراتيجي بعد انهيار التحالفات الإسرائيلية مع كل من تركيا وإيران، كما انه من

---

[1] الدسوقي، أبو بكر (2012) المرجع السابق، ص7.

[2] سالم، محمد أنيس (2013). تحديات صنع سياسة خارجية مصرية جديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (193) المجلد، 48، ص76.

[3] الشيمي، محمد عبد العظيم (2014). **السياسة الدولية والإستراتيجية**، مرجع سابق، ص36.

[4] الشيمي، محمد عبد العظيم المرجع السابق ص36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتوقع أن لا تظل السلطة الفلسطينية والأردن حليفتين لها في المستقبل فحاول الإخوان المسلمين إثبات أن إسرائيل تعيش حالة خوف وشك، وتخوفها من تحول مصر إلى نظام إسلامي وهو عكس الواقع في ظل التعاون بين مصر وإسرائيل في عهد الرئيس محمد مرسي، كما أن النظام الإسرائيلي مصدر خطر يهدد النظام الثوري المصري، هذا التحول يعني إعادة رسم مصر لسياستها الخارجية مع إسرائيل بصورة تعيد لها سيادتها وكرامتها خاصة فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني[1].

أن مصر تشغل مركزا محوريا على مستوى تفاعلاتها الإقليمية وإذا كان الثقل السياسي الجيوستراتيجي والثقافي والحضاري والديموغرافي رشح مصر لكي تحتل مكانة الدولة القائد عربيا وربما إقليمي فمصر تمتلك وجها متفردا وحضورا سياسيا وثقافيا عالي الفاعلية في مختلف العصور، مما منحها مكانة متميزة إقليميا وعالميا تتجاوز إمكانياتها وقدراتها ولا سيما ما يتعلق بمستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وفي ظل التغييرات الإقليمية والعالمية السريعة تزايد الاهتمام بمكانة مصر الإقليمية والعالمية[2].

أن الواقع قبل الثورة كان متراجعا وكسولا وشهدت السياسة الخارجية المصرية تراجعا كبيرا، إلى أن اندلعت الثورة فالتغير السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي لا يزال دون تغيير ملموس، كما أن التحركات الخارجية للرئيس مرسي لا تعبر عن تحول كبير في السياسة الخارجية المصرية إلا أنها تعكس مؤشرات ايجابية فيها، كما أن هناك العديد الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء رسم السياسة الخارجية المصرية مع الدول الأخرى، كما انه لا توجد سياسة خارجية لمصر جادة ومتميزة في الوقت الراهن والمستقبل إلا إذا تحرك الشعب المصري نحو الإصلاح في جميع المؤسسات المصرية على مدى 30 عاما، كما أن المرحلة المقبلة سوف تشهد تغيرا حقيقيا في السياسة الخارجية المصرية من ناحية الفكر والمنهجية والممارسة، كما أن تحركات الرئيس كانت عربية افريقية توضح الاهتمام بالعلاقات العربية والأفريقية لتصحيح وجهة السياسة الخارجية بما يعكس تطلعات الشعب المصري[3].

---

[1] الشيمي، محمد، عبد العظيم (2014) المصدر السابق، ص38.

[2] طايع، محمد سالمان (2012). تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 187، ص 28.

[3] الاسناوي، أبو الفضل (2012). السياسة الخارجية المصرية الواقع والمستقبل، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (190)، المجلد 47، ص53.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذاً فالسياسة الخارجية المصرية واجهت العديد من التحديات الآنية والمستقبلية التي يصعب معها رسم سياسة خارجية قوية في ظل أوضاع داخلية متردية فلا بد أن ترتكز السياسة الخارجية على عدة خطوات أهمها مراجعة علاقاتها بمختلف دول العالم واتفاقياتها الخارجية لتحديد أوجه القوة والضعف، وإعادة تقويم هيكل واليات العمل في مؤسسات السياسة الخارجية والتي تتسم بالسطحية وتكرار رد الفعل في الفترة الأخيرة، ومراجعة مواقف مصر التقليدية عربيا ودوليا وإفريقيا وتصحيح العلاقة بين مصر ودول حوض النيل لتقوم على المصالح المشتركة بينهما.

الآليات والأساليب لتفعيل السياسة الخارجية المصرية:

حدد الرئيس عمرو موسى العديد من النقاط لتفعيل السياسة الخارجية المصرية في الحاضر وفي المستقبل وهي كالآتي[1]:

1. ضرورة تفعيل المشروع النووي السلمي، فتراجع مصر في المجال النووي السلمي غير لائق لمكانة مصر الدولية والإقليمية.
2. استمرار مصر في مساندة القضية الفلسطينية وإعطاء الأولوية للأمن القومي المصري خصوصا على الحدود الشرقية والمطالبة بالالتزام بالمبادرة العربية للسلام عام 2002م.
3. تفعيل الحوار بين مصر وإيران القائم على الصراحة والوضوح ومناقشة أوجه الاختلاف في طريقة تناول البلدين للقضية الفلسطينية وفي العلاقة بينهما وبين دول الخليج العربي وتقنين العلاقة بين الشيعة والسنة.
4. تضافر الجهود من اجل طرح رؤية شاملة للسياسة الخارجية المصرية دون الاقتصار على رؤية وسياسة حزب واحد أو جماعة ما لان أثرها سيكون له ضرر بالغ.
5. ربط المصريين بالخارج بالداخل المصري خاصة الجاليات المصرية التي تشكلت من الجيلين الثاني والثالث البعيدين عن المجتمع المصري وعن اللغة العربية.

[1] الاسناوي، أبو الفضل (2012). السياسة الخارجية المصرية الواقع والمستقبل، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (190)، المجلد 47، ص56-57.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسس السياسة الخارجية المصرية:

هناك العديد من العوامل التي تدفع بالسياسة الخارجية المصرية نحو الاستمرار وهي بمثابة الأسس العامة التي تحكمها وتتمثل فيما يلي[1]:

1. تعد السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية والهدف من ممارسة النشاط الخارجي هو خدمة أهداف وقضايا النظام الداخلي، فالتحرك الخارجي يكون لخدمة أهداف التنمية والتطوير والاستقرار وتامين المصالح القومية الحيوية، فالسياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية إلا انه ليس بشكل آلي فهناك مصالح مصرية مهمة تستلزم التحرك الخارجي بغض النظر عن النتائج الداخلية المباشرة لذلك.
2. لمصر دور إقليمي لا تتنازل عنه بحكم ثقلها وموقعها وتاريخها حتى لو حملها الأعباء كما أن لها دوائر حركة يجب العمل دائما على الحفاظ على توازنها وإزالة التناقضات المستمرة فيما بينها، والعمل على فتح دوائر جديدة كما أن مصر هي المسئولة بمشاركة الأطراف الأخرى عن طرح أهم التحديات الدولية والإقليمية القائمة والتي يجب أن تهتم بها في دوائر تحركها وإيجاد صيغ وتصورات لكيفية التعامل معها كالتحديات الخاصة بتزايد الاتجاه العالمي إلى إقامة تكتلات اقتصادية في ظل الدور المتصاعد للقوة الاقتصادية على المستوى الدولي والتحديات الخاصة ببروز أهمية التكنولوجيا في التطورات العالمية.
3. تعتبر مصر دولة مهمة ومؤثرة ويمثل الالتزام بسياسة خارجية متزنة ومتعلقة بالنسبة لها أهم أسس مواجهة تلك التحديات فالواقعية تعد من أهم الأسس التي يجب أن تستند إليها السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة، والنظرة الواقعية في التعامل والعلاقات والممارسات والقضايا الدولية تعني أن يتم التعامل مع هذه الأمور كما هي قائمة عليه بغض النظر عن أية أحكام تقييمية، فلا يتم التنازل عن المبادئ الثابتة، فالسياسة الخارجية المصرية تستند في تحركاتها إلى مبادئ عامة واضحة تعبر عن القيم الدولية والإقليمية السائدة وتهدف هذه المبادئ إلى الحفاظ على الاستقرار في المنطقة على أساس توازن المصالح والحقوق بين الدول كافة.

[1] طايع، محمد سالمان (2012). تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 187، ص26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذاً فلا بد أن تتضمن أجندة السياسة الخارجية المصرية العديد من الدوائر وهي الدائرة العربية التي تمثل دائرة الانتماء الأساسية لمصر لغويا وحضاريا دينيا وتاريخيا، والدائرة الإسلامية إذ تعتبر مصر قلب العالم الإسلامي وحافظة القيم الإسلامية السمحة، الدائرة الإفريقية فهي تعتبر نفسها دولة افريقية كما هي دولة عربية إسلامية، والدائرة المتوسطية تمثلت في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، والدائرة الشرق أوسطية وهي الدائرة الإقليمي لحل الصراع الإقليمي الرئيسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

إن السياسة الخارجية المصرية خلال الفترات السابقة لم تنجح بإيجاد الية تعاون مشتركة في أي حقبة تاريخية في إقامة علاقات إستراتيجية مع أي من القوى الكبرى في النظام العالمي السابق كما أنها لم تفلح في بناء علاقة خاصة مع أي من القوى السياسية الصاعدة في النظام العالمي .

وان ما حققته السياسة الخارجية المصرية في العقود الماضية ينوه إلى ضرورة إحداث الاستقرار والاتزان والتنوع في علاقات مصر الدولية مع القوى والمجموعات المختلفة، فإذا كان لمصر نهج جديد في إدارة علاقاتها الدولية خلال الفترة القادمة في المديين القصير والمتوسط فلا بد من التوازن والحرص على توفير بيئة وعلاقات دولية وإقليمية تتسم بالاستقرار والتعاون تتفاعل معها مصر بشكل نشيط ومشارك وهذا يتضح في توسيع وتعميق مصر لدوائر اهتماماتها بما يتماشى والتطورات الإقليمية التي تعنى بالعوامل الاقتصادية والتجارية الثقافية والتكنولوجية.

فالنموذج المأمول في السياسة الخارجية المصرية يتطلب الموازنة بين عوامل الاستمرارية بما يحافظ على ثوابت وأسس العمل الدبلوماسي المصري حتى يحفظ لمصر مصلحتها القومية مع إحداث التغير المطلوب سواء أكان من خلال استحداث دوائر جديدة للحركة الخارجية في السياسة المصرية أو بتعزيز المكانة الإقليمية والعالمية لمصر، أو بخلق مجالات من العمل الثنائي بين مصر والقوى الكبرى في المجال الدولي، أن بناء السياسة الخارجية المصرية على هذا الأساس لا ينهض إلا من خلال دور فاعل لمؤسسة الخارجية المصرية في صنع وتخطيط السياسة الخارجية المصرية وخروج الجهاز التنفيذي من قوقعته الذي ينحصر دوره في تنفيذ ما يعهد إليه من سياسات دون أن يكون له دور حقيقي فاعل في صياغتها، هنا نكون أمام نموذج راقي وفاعل للسياسة الخارجية المصرية يحتذى به عربيا وإفريقيا وشرق أوسطي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

السياسة الخارجية المصرية ودول حوض النيل

السياسة الخارجية المصرية ودول حوض النيل

المطلب الأول المفاهيم المرتبطة بدول حوض النيل

هي تلك الدول التي تتبع من نهر النيل ويجري فيها وينتهي في أيضا وهي تضم عشرة دول افريقية، أو هو مصطلح يطلق على عشر دول افريقية، إذ يمر فيها نهر النيل، إضافة إلى اريتريا كمراقب مخترقا لأراضيها حيث لا توجد فيها منابع تصب فيه أو تجري عبرها وهي كالآتي[1]:

1- بورندي:

تعتبر من أصغر الدول الإفريقية مساحة إذ تبلغ مساحتها (28) كيلو ألف متر مربع، ويبلغ عد سكانها حوالي (6.3) مليون نسمة ومعدل الكثافة السكانية 226.3 نسمة في الكيلومتر مربع وهي من أكثر الدول في معدلات الكثافة،عاصمتها بوجمبورا، ويدين أهلها بالديانة المسيحية، ويمثل المسلمين 1% وتوجد الديانة البهائية في بوروندي، ونظام احكم فيها جمهوري واقر الدستور الصادر في 13 مارس 1992 التعددية السياسية، إلا أن الدستور الانتقالي في 6 يونيو 1998 جاء لتوسيع عضوية الجمعية الوطنية ويوجد نائبان للرئيس والحكم الحالي يعتبر حكما عسكرياً استقلت عام 1952م، أما الأوضاع الاقتصادية في بورندي فيعتبر الذهب والتنجستن والنيكل واليورانيوم والفوسفات من أهم عناصر الثروة المعدنية، أما الإنتاج الزراعي فيشمل الرعي والصيد رغم أن الأراضي التي يمكن زراعتها في بورندي لا تزيد على 40% من إجمالي مساحتها إذ تمثل الزراعة 56% من إجمالي الناتج القومي المحلي فهي القطاع الرئيسي في البلاد ويعتبر البن المحصول الأول، كما تمثل الصناعة حوالي 18% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر البيرة والمشروبات الخفيفة السجاير الصابون الزجاج والمنسوجات والاسمنت وتعبئة البن والشاي من السلع الرئيسية المنتجة، وتعد بورندي عضو في منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية وفي السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا.

[1] أمين، جوزيف رامز (2003). العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض نهر النيل، مركز زايد للتنسيق والمتابعة: الإمارات العربية المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- جمهورية الكونغو الديمقراطية:

أطلق عليه عدة أسماء منها الكونغو البلجيكي ودول الكونغو الحرة وزائير وغيره، وتعتبر من أغنى الأقطار الإفريقية إذ تمتد على مساحة قدرها 2.4 مليون كم2 إلا أنها تطل على المحيط الأطلنطي بواجهة ضيقة لا تتعدى 35 كم رغم تلك المساحة الشاسعة، تجاورها تسع دول افريقية انجولا وبوروندي وافريقية الوسطى الكونغو برازافيل والسودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا، ويبلغ عدد سكانها في منتصف عام 1998 ما يقارب (48.139) مليون نسمة مع متوسط كثافة يصل إلى 21 نسمة في الكيلو متر المربع، واللغة الرسمية فيها هي اللغة الفرنسية، وعاصمتها كينشاسا، إذ يمثل الرومان الكاثوليك 50% من السكان والبروتستانت 10% والمسلمون 10% وباقي الديانات 10%، أما نظام الحكم فيها فهو نظام عسكري واستقلت الدولة في عام 1960م.

أما من الناحية الاقتصادية فتعتبر الثروة المعدنية أهمها كما أنها تشتهر في إنتاج الكوبالت والألماس والنحاس، أما الإنتاج الزراعي يتركز في الرعي والصيد ومن اهو المحاصيل البن السكر الزيت وغيرها، أما الصناعة فتشكل 34% من إجمالي الناتج المحلي عام 1995 تتمثل في عمليات التعدين والمنتجات الاستهلاكية والاسمنت والسيارات إلا انه الصناعة تواجه مشكلة في نقص الإمكانيات وإدماج معظم النشاط الاقتصادي في الإطار الرسمي الذي يفتقد عنصر الحماس والتنافس، كما تمثل القوى الكهرومائية الكامنة في الكونغو نحو 13% من القوى المائية في العالم، انضمت الكونغو إلى جانب عضويتها في منظمة الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية إلى جماعة التنمية للجنوب الإفريقي وفي تجمع إفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا.

3- جمهورية مصر العربية:

تبلغ مساحتها (1.002.000) كيلو متر مربع وتقدر مساحتها حوالي 55.367 كيلو متر مربع يبلغ طول السواحل المصرية على البحر المتوسط حوالي 995، ويقدر عدد سكانها بحوالي (67.738) مليون نسمة ويتركز السكان على جانبي نهر النيل وفي منطقة الدلتا الخصبة، عاصمتها القاهرة، وتعد الإسكندرية هي الميناء الأول وبور سعيد والإسماعيلية ودمياط، يدين أهلها بالدين الإسلامي إذ يبلغ عدد المسلمين حوالي 94& كم السكان استقلت عام 1952م ونظام الحكم فيها جمهوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما من الناحية الاقتصادية تملك مصر ثروة معدنية كبيرو خاصة الفوسفات والحديد والمنغنيز والغاز الطبيعي، أما الزراعة تشمل الرعي والصيد فبلغت قيمة الناتج الزراعي الإجمالي 48.74 مليار جنيه عام 2000-2001.أما القطاع الصناعي فقد بلغت الاستثمارات المنفذة بالقطاع الصناعي عام 2000-2001 مليار جنية أما الكهرباء فبلغت مخصصاتها نحو 55.2 مليار جنية، كما تتمتع مصر بمقومات جذب سياحية، كما وتعد مصر عضواً مؤسساً في كل من منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة التجارة العالمية، وتشارك في العديد من التجمعات الاقتصادية العالمية.

4- اريتريا:

تقع في شرق أفريقيا على البحر الأحمر تبلغ مساحتها (121.114 كم^2)، ويقدر عدد سكانها بـ (4.2) مليون نسمة، واللغة الرسمية هي التيجرينية إضافة إلى ثمان لهجات محلية أخرى، إذ ينقسم سكانها بين الإسلام والمسيحية، ويسود نظام الحكم فيها الحكم الانتقالي، واستقلت اريتريا عن أثيوبيا في 24 مايو عام 1993م.

أما من الناحية الاقتصادية فالثروة المعدنية مصدر مهم للدخل القومي متمثلة في الحديد والذهب والزنك والبوتاس وغيرها، أما الإنتاج الزراعي متمثلا بالرعي والصيد إذ يعمل نحو 90% من السكان بالزراعة وهي زراعة مطرية باستثناء الأودية النهرية التي تعتمد في زراعتها على الري وأهمها المحاصيل الزراعية الذرة والقطن والبن والسمسم والتيف، كما يشكل قطاع الصناعة الطاقة ثلث الصادرات الاريترية وتتركز على الصناعات الخفيفة مثل الزجاج والاسمنت والأحذية والمنسوجات والورق والصناعات الجلدية، كما وتلعب السياحة دورا مهما إذ تمتلك العديد من الأماكن الخلابة مثل جزر دهلك، وتتدرج اريتريا في عضوية العديد من المنظمات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

5- إثيوبيا:

تبلغ مساحتها (1.16 مليون كيلو متر مربع) وهي دولة حبيسة أي لا تطل على البحار والمحيطات، ويقدر عدد سكانها بـ (58.722.577) مليون نسمة، واللغة الرسمية هي الامهرية إلى جانب الانجليزية وعاصمتها اديس أبابا، ويدين 45% من السكان للديانة الإسلامية، ونظام الحكم فيها جمهوري فيدرالي واستقلت عام 1991.

أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية إذ تعتبر الثروة المعدنية مهمة فيتم استخراج كميات قليلة من الذهب والزنك بنسب قليلة، أما الإنتاج الزراعي المتمثل بالرعي والصيد، ومن أهم الحاصلات الزراعية البن والقمح والتيف والشعير وقصب السكر، كما أنها تعد الأولى على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى القارة في الثروة الحيوانية، أما الصناعة والطاقة تتمثل أهم الصناعات في الأغذية المحفوظة والجلود ومواد البناء والاسمنت والسكر، كما وتتدرج إثيوبيا في عضوية المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الإيجاد، ومنظمة الكوميسا.

6- كينيا:

تغطي كينيا نحو 583 ألف كيلو متر مربع على المحيط الهندي وتقع في شرق أفريقيا، ويقدر عدد سكانها بحوالي (33.144.000) مليون نسمة، واللغة السائدة هي الكيوسواحيلي والانجليزية، وعاصمتها نيروبي، كما انه لا يوجد دين رسمي معلن للدولة ويقدر المسلمين فيها بـ 6%، ونظام الحكم فيها جمهوري رئاسي استقلت في عام 1963.

أما الأوضاع الاقتصادية فتمثل الثروة المعدنية متمثلا بالتعدين واهم المعادن الموجودة هي اذهب والأحجار الكريمة والزركون والتيتانيوم، والإنتاج الزراعي المتمثل بالرعي والصيد إذ تحتل الزراعة النصيب الأكبر في النشاط الاقتصادي إذ يعمل بها 80% من السكان وأهم المحاصيل البن والشاي والتبغ والقمح، كما أن تملك ثروة ضخمة من الأغنام، أما بالنسبة للصناعة والطاقة إذ تشارك بنصيب 13% من الدخل القومي كما بدأت كينيا تتجه إلى تنشيط السياحة يساعدها في ذلك طبيعتها الجغرافية، وتعد كينيا عضوا مشاركا بالمجموعة الاقتصادية لشرق إفريقيا وهي دولة محورية في شرق إفريقيا ومركز لنشاط المكاتب والهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

7- رواندا:

تبلغ مساحتها (26.338كم^2) تقع في وسط القارة الإفريقية، ويقدر عدد سكانها بـ (7.737.537) مليون نسمة وعاصمتها كيجالي، وتعد اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة، تمثل الديانات الطبيعية خمس عدد السكان، ونظام الحكم فيها رئاسي جمهوري متعدد الأحزاب، استقلت عام 1962م.

أما الأوضاع الاقتصادية فتعد الثروة المعدنية مهمة لتحسين الدخل القومي ومن أهم المعادن الولفراميت والبيريل والطنطاليت والذهب وغيرها من المعادن الثمينة، أما الإنتاج الزراعي المتمثل في الرعي والصيد فهي دولة زراعية يعمل 90% من سكانها بالزراعة واهم المحاصيل الزراعية الشاي والبن والقطن والتبغ وموز الجنة، أما قطاع الصناعة والطاقة فيتركز التصنيع في مجال صناعات الأغذية والصناعات الصغيرة، كما أنها تعد منطقة جذب سياحية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انضمت رواندا للأمم المتحدة عقب استقلالها كما أنها عضوا مؤسسا في منظمة الوحدة الإفريقية ثم في الاتحاد الإفريقي.

8- السودان:

تبلغ مساحتها (2.505.813 كم^2) وهي من اكبر الدول الإفريقية، ويقدر عدد سكانها بـ (32.594.128) مليون نسمة، وتعد اللغة العربية هي اللغة الرسمية إلى جانب اللغة النوبية وعاصمتها الخرطوم، ويعد غالبية السكان في الشمال مسلمين، بينما نجد المسيحيين ومعتنقين الديانات الطبيعية في الجنوب، ونظام الحكم فيها جمهوري رئاسي، واستقلت عام 1956م.

أما الأوضاع الاقتصادية فيتمثل بالثروة المعدنية متمثل في الذهب والفضة والكروم والمنجنيز إلى جانب وجود النفط في الخرطوم، أما الإنتاج الزراعي المتمثل بالرعي والصيد فالسودان تتمتع بموارد زراعية عظيمة تقدر بمائتي مليون فدان صالحة للزراعة، أما الصناعة والطاقة إذ زاد مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ومن أهم الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج وغيرها، كما أنها تتمتع بإمكانيات سياحية هائلة، وتعد السودان عضوا بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربي ومنظمة الوحدة الإفريقية، فضلا عن حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

9- تنزانيا:

وهي من اكبر دول منطقة شرق إفريقيا بمساحة تقارب المليون كيلو متر مربع، ويقدر عدد سكانها بـ (22.102.000) وعاصمتها دوما، واللغة الرسمية هي اللغة السواحلية إضافة إلى الانجليزية، ويمثل الإسلام فيها 98% نظام الحكم فيها جمهوري يتبعه نظام التعددية الحزبية، استقلت في عام 1964م.

أما الأوضاع الاقتصادية فتمثل الثروة المعدنية جزء من النشاط التجاري المعدني الحالي كالذهب والنيكل والنحاس والماس وغيرها، أما الزراعة ممثلة بالرعي والصيد إذ تمثل الزراعة عماد الاقتصاد ويعمل بها 75% من القوى العاملة بالرغم من صغر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، واهم المحاصيل الزراعية فيها الذرة الدخان السرغوم الكاسافا، أما قطاع الصناعة والطاقة فيمثل التصنيع ما يعادل 5-7% من إجمالي الناتج القومي المحلي، وتمثل تنزانيا إحدى دول شرق إفريقيا المحورية وهي احد أطراف مبادرة حوض النيل الجديدة وكانت عضوا في السادك وتشترك في عضوية منظمة الإيجاد وتجمع المحيط الهندي، كما أنها تعد عضوا في منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10- أوغندا:

تمتد أوغندا في مساحة (241.038) كيلو متر مربع وتقد في قلب القارة الإفريقية، ويبلغ عدد سكانها نحو (28.292.000) مليون نسمة، وتعد اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية إلى جانب بعض اللغات المحلية، ويقدر عدد المسيحيين فيها بأكثر من 60% من إجمالي عدد السكان، ويدين حوالي 35% من السكان الدين الإسلامي، وعاصمتها كمبالا، ونظام الحكم فيها جمهوري استقلت في عام 1962م.

أما الأوضاع الاقتصادية فتعتبر الثروة المعدنية ذات أهمية كبيرة في الدخل الأوغندي واهم المعادن الذهب والنحاس والكوبالت، أما القطاع الزراعي ممثل بالرعي والصيد فالاقتصاد الأوغندي يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع الصيد والزراعة، أما الصناعة والطاقة فيتركز التصنيع على السلع الزراعية والصناعات الغذائية والبيرة وتجميد وتعليب اللحوم ومنتجات الألبان، وتعد أوغندا عضوا في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى منظمة الإيجاد ومنظمة الوحدة الإفريقية.

فحوض النيل تشارك فيه عشر دول، مصر دولة المصب، والسودان دولة عبور ومنابع، اثيوبيا دولة منابع، ارتيريا بها رافد واحد، أما اوغندا وتنزانيا وكينيا فهي "دول منابع رئيسية: رواندا وبوروندى والكونغو "دول منابع ثانوية"، وتختلف مواقف هذه الدول إذ تؤكد مصر ضرورة تطوير منابع نهر النيل والتحكم في ضبط مياهه سواء في دول المنابع أو في السودان أو الجزء المصري تحقيقا لصالح جميع دول الحوض، إلا أن ذلك لم منع دول المنابع من اتخاذ مواقف تبدو مضرة أكثر من كونها ذات فائدة على الرغم من المبادرات والهياكل النظم عن طريق التعاون تاريخيا "التكونيل- الهيدروميت- مجموعة النيل الشرقي- مجموعة النيل الجنوبي- حوض النيل وهذا يظهر من خلال ما يلي[1]:

- تستمر كل دواة في تنفيذ خططها الذاتية دون الأخذ بعين الاعتبار رأي الدول الأخرى.
- تفاوت الرؤى بين الوفود المتفاوضة تاريخيا وتناقضها.
- قلة الوعي المائي بدول الحوض وعدم الترابط في المعلومات الفنية وعلاقتها بأهداف تعظيم الاستفادة من المياه ، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي في اغلب دول الحوض.

[1] أحمد، سيد عاشور (2011). **المشكلات الاقتصادية والسياسية أفريقيا واقتسام المياه بين ول حوض النيل الاتفاقيات، المفاوضات، المعاهدات**، دار الكتاب الحديث: مصر، ص161-163.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المشاكل البيئية والسياسية التي تقف عائقا أمام التعاون بين الدول أو تعميق تنفيذ المشروعات داخل بعضها البعض.
- تأثير التغيرات المناخية أو الجفاف أو الفيضان مستقبلا التي تتطلب من الجميع التعاون.

إذن فهذه الدول العشر الإفريقية تشترك جميعها في حوض النيل وتستفيد من مياهه، وبعض هذه الدول تعتمد كليا على النيل مثل مصر والسودان وإثيوبيا وأوغندا والبعض الآخر يجري فيها معظم المجاري الرئيسية ويستفيد البعض الآخر من مياه النهر استفادة محدودة نظرا لاعتماده على موارد مائية أخرى كمياه الأمطار والأنهار مثل الكونغو وكينيا وتنزانيا ورواندا.

أما الصراع الدولي حول دول حوض النيل فقد تفاعلت به عدة عوامل إستراتيجية أهمها العامل المائي وعامل الاستثمار وعامل الاعتبارات الجيوبلوتيكية – الجيوستراتيجية وهي في صراع مع دائم ومستمر مع بعضها البعض فلا يوجد تقاليد صراعية أو تعاونية واضحة تشمل عمليات التفاعل أو امتدادها مما جعل الصراع في حوض نهر النيل يمتد وترتبط به عدة دول ليست في حوض نهر النيل مثل تشاد وليبيا اليمن ودول الخليج إسرائيل والأردن وفلسطين وإيران وتركيا ودول جنوب إفريقيا، فهي دول إقليمية وليست بدول كبرى لها مصالح مشتركة بأحد من هذه العوامل أو أكثر فالصراع الاستراتيجي المتعدد الأوجه يحدث عندما يتطور كل عامل من العوامل الثلاثة[1].

وتعد العلاقات الدولية بين دول حوض النيل من الموضوعات المهمة الخاصة لما تمثله مجموعة دول حوض النيل من أهمية متعددة الأبعاد السياسية والاقتصادية والإستراتيجية جعلتها محور اهتمام العديد من الباحثين بصفة دائمة تحقيقا لاعتبارات الأمن القومي المصري، فالعلاقات بين مصر ودول حوض النيل كانت وثيقة عبر مختلف المراحل التاريخية، وفي العصر الحديث اتخذت العلاقات بين مصر ودول حوض النيل عدة أشكال ما بين التعاون في المصالح المشتركة والتبادل التجاري والروابط السياسية والدبلوماسية والأمنية والسعي نحو تحقيق التنمية الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأكيد الشخصية الإفريقية المستقلة في إطار إقليمي متكامل بين دول حوض النيل، فتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض النيل يلعب دورا مهما ومؤثرا في تقدم الشعوب ودول المنطقة وفي الاستفادة من مياه النهر لصالح جميع تلك الدول، إلا أن هذه يشوبها عدة مشاكل ينتج بعضها بفعل الاستعمار

[1] شوقي، احمد (2012). الأزمة الإستراتيجية: الصراع الدولي في حوض نهر النيل، **كراسات مصرية**، سلسة غير دورية، ص25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي الخاصة بمشاكل الحدود وبعضها نتاج ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة كعدم الاستقرار السياسي والتخلف الاقتصادي والصراعات الاثنية والمشاكل الناتجة عن القبلية ومشكلة اللاجئين فضلا عن التوجهات السياسية والمصالح بين دول حوض النيل مما يؤثر على طبيعة وأنماط التعاون بين دول المجموعة[1].

إذاً فالعلاقات الدولية بين مصر ودول حوض النيل تمتاز بالثبات والاستقرار النسبي لان مصر من أكثر الدولة استخداما لمياه النيل نتيجة للتطورات الكبيرة في مجال التنمية مما يجعلها من أكثر الدول الإفريقية حساسية للأزمات المائية، فلا يوجد تصادم بينها وبين أي دولة من دول الحوض فيما يتعلق بالحصول على المياه فضلا عن أن غالبية دول الحوض ترتبط بمراكز قانونية ثابتة من حيث استغلال مياه النيل ووجود نظام قانوني محكم فيما يتعلق بتدفق المياه والانتفاع الكامل منها لتحقيق المصالح المشتركة، كما وتحرص الدبلوماسية المصرية على إقامة تعاون إقليمي واسع في إطار تنظيمي مستقر وتعميق العلاقات فيما بينها، إذ سعت الدبلوماسية المصرية إلى تكوين تجمع لدول حوض النيل، فنشا تجمع (دول الاندوجو) عام 1983، تمثلت أهدافه في التشاور والتنسيق في المواقف بين دول المجموعة تجله القضايا الإقليمية والدولية، ودعم التعاون الإقليمي فيما بين دول المجموعة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتوجيه شعوب دول الحوض إلى أهمية موارد نهر النيل وضرورة تنميتها وحسن إدارتها2:

[1] حمد، سيد محمد، موسى (2003). **مصر ودول حوض النيل**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 13.

[2] حمد، سيد، موسى (2003). مرجع سابق، ص55..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: العلاقات السياسية بين مصر ودول حوض النيل

لم تكن العلاقات بين مصر ودول حوض النيل عبر تطورها التاريخي مجـرد علاقـات شكلية أو علاقات مصالح تربط بين مختلف شعوبها ودولها بحكم العامل الجغرافي، وإنمـا هـي علاقات عضوية ذات مضمون سياسي واقتصادي وثقافي، فضلا عن محتواها التاريخي، حيـث يتداخل بعد مصر الإفريقي مع بعدها النيلي وما من رباط مصر بخارجها أقوى وأعمـق مـن النيل حتى يمكن القول بأن القطاع الأكبر من بعد مصر الإفريقي إنما هي ببساطة بعدها النيلـي ولا أدل على اتجاه حضارة مصر تاريخيا صوب الجنوب من موقع طيبة وهي المدينة الكبرى التي ظلت طويلا عاصمة لمصر، بل أن موقع طيبة الجنوبي في مصر لا يمكن إلا لـن يكـون مؤشرا للبعد النيلي في توجهات مصر الخارجية منذ القدم، فالعلاقات السياسية بين مصر ودول حوض النيل تتميز بأنها علاقة ذات طبيعة خاصة تفرضها عدة خـصائص وسـمات سياسـية تتحكم في نمط علاقاتها الداخلية والإقليمية والدولية على اعتبار أن دول حوض النيل من دول العالم الثالث الأخذة في النمو والتطور ومن أهم تلك السمات والخصائص ما يلي[1]:

1_تعاني كافة دول حوض النيل من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لزيادة النزاعـات علـى الحدود والصراعات القبلية والاثنية وعدم الاندماج وانعدام الاستمرارية في متابعة تنفيذ سياسـة واحدة محددة المعالم في المجال السياسي وعدم القدرة على استيعاب القوى الجديدة دون عنف.

2. تعاني كافة دول حوض النيل من التخلف الصناعي المتمثل فـي ضـعف إنتاجيـة العمـل وانخفاض الكفاءة والمهارة وعدم استخدام الموارد الأولية في الأغـراض الـصناعية وانتـشار الصناعات الصغيرة ذات النطاق الضيق وعدم وجود قاعدة صناعية قوية تـساند الدولـة فـي تحركاتها الداخلية والإقليمية والدولية وتزايد حدة التبعية السياسية للقوى الرأسمالية الكبرى.

3. انتشار النمط الزراعي الذي أثر في طبيعة تطور ونطاق العلاقات السياسية وانعكاسـه على جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدول حوض النيل وذلك واضـح من خلال عدم الاستقرار السياسي، وعدم الاندماج، وتضخم شرائح الرأي العام المعبرة عن عدم الاهتمام لانتشار الوظائف الأولية، فضلا عن مشكلة الغذاء بـسبب ضـعف إنتاجية القطاع الأولى في دول حوض النيل مما جعلها تعاني في نقص فـي مـوارد الغذاء.

إذن فعلاقة مصر السياسية مع دول حوض النيل علاقات مستقرة ومتطورة فمصر لها سفارات عاملة ومقيمة في كل عواصم دول حوض النيل ولها العديد من الاتفاقيات الثنائية التـي

[1] حمد، سيد محمد موسى (2003)، مرجع سابق، ص47-49.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقعت سواء بإنشاء لجان عليا مشتركة أو اتفاقيات اقتصادية وتجارية أو تعاون حزبي بين الحزب الوطني الديمقراطي والأحزاب الحاكمة في دول حوض النيل إلى جانب تبادل الزيارات والمشاورات بين مختلف المسئولين على جميع المستويات، ومن ابرز علاقات مصر بدول حوض النيل على المستوى الثنائي عقد اتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين جمهورية مصر ودول حوض النيل باعتبارها الإطار العام للتعاون الثنائي لتحقيق التنمية والتطوير بين دول حوض النيل[1].

المطلب الثاني: العلاقات السياسية المصرية ودول حوض النيل

يرى الناظر في تطور العلاقات السياسية بين دول حوض النيل وجود العديد من المحاولات منذ القدم من قبل دول الحوض لاستخدام المياه كسلاح سياسي في وجه مصر من فترة لأخرى.

ففي الماضي البعيد كان الأحباش يقومون بإبادة مسلمي الحبشة بتحويل مجرى نهر النيل من مصر حتى يموت أهلها جوعا، انتقاما الأقباط المصريين وقيادتهم الدينية[2].

وقام البرتغاليون في السيطرة على مياه النيل ليتمكنوا من خنق مصر بعد ضربها اقتصاديا بتحويل التجارة الدولية من رأس الرجاء الصالح بدلا من طريق البحر الأحمر فالسويس عبر الأراضي المصرية، إذ قاموا بشق مجرى يمتد من منابع النيل الأزرق لحرمان مصر من المياه فيموت أهلها من الجوع[3].

وكانت مسالة مياه النيل إحدى الوسائل التي عولت عليها بريطانيا في صراعها بشأن السودان منذ عام 1882 لتحقيق هدفين هما: الأول تهديد مصر سياسيا وإخضاعها لسيطرتها، والثاني محاولة فصل السودان والانفراد بها دون مصر، فكان العداء الحقيقي لمصر المتعلق بمياه النيل جاء من جانب القوى الاستعمارية[4].

إذن هناك ثمة محاولات لاستخدام مياه النيل في الصراع السياسي مع مصر، إذ تؤثر سلبا على استقلالية القرار السياسي المصري في علاقاتها السياسية والدولية مع دول حوض النيل، فصانع القرار المصري الخارجي بالغ في تقدير خطورة استغلال مياه النيل كسلاح سياسي،

---

[1] أحمد سيد، محمد موسى (2003). المرجع السابق، ص51.

[2] حسن، يوسف فضل (1984)، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، **ندوة مركز دراسات الوحدة العربية (العرب وإفريقيا)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص31..

[3] فؤاد، احمد نعمات (1982). **شخصية مصر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص926.

[4] سلطان، حامد (1962). **القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، ص525..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فاتجاه السياسة المصرية الخارجية نحو السودان والجنوب عامة كان نقطة ضعف عكس اتجاهها نحو الشمال والشرق الذي كان علامة صحة وقوة[1].

وتستند السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل على العديد من الأسس والمرتكزات الأساسية وتتمثل في[2]:

أولاً: المرتكزات القانونية

إن الأساس القانوني يخلق من منهج التعاون الإقليمي ضرورة ملحة، إذ تتمتع الدول المشتركة في حوض نهر واحد بحقوق وتلتزم بواجبات تجاه بعضها البعض، مما يترتب عليه أن لكل دولة من دول النهر الحق في استغلال ذلك الجزء من النهر الخاضع لسيادتها الإقليمية إلى أقصى حد ممكن بمفاهيم مشتركة ترتكز على أن لا يضر الاستغلال بدول النهر الأخرى، ويخضع مفهوم الضرر لتغيرات كافة دول الحوض والأحد، فالتعاون في استغلال النهر يقلص من فرص اختلاف المفاهيم، إذ تلتزم دول المنبع بالعمل على عدم المساس بنوعية وجريان المياه المتوقعة لدول المجرى والمصب، فضلا عن انتهاج كافة دول الحوض بانتهاج مبدأ التعاون بينها وكانت هذه السمة تنبع من اتفاقيات ثنائية إلا أن الحقوق المكتسبة لدولتي المصب (مصر والسودان) من قبل دول المنبع تجعل من مبدأ التعاون الإقليمي الأداة الغالبة في تشكيل نمط التفاعلات بين دول حوض النيل.

[1] فؤاد، نعمات، احمد (1982). المرجع السابق، ص700..

[2] حمد، موسى محمد السيد (2003). المرجع السابق، ص86- 90.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المرتكزات الجغرافية

للعوامل الجغرافية دوراً رئيسياً في إزالة التعارض في المصالح بين دول النهر الواحد فهر مرتكز مهم في تدعيم وتكريس التعاون بين دول الحوض، كما أن نهر النيل يفرض على دوله التعاون أكثر من أن يكون سببا للتوتر والصراع إذ تختلف أهميته كمصدر للري من دولة والى أخرى من دول حوض النيل، كما وتختلف استعمالات واهتمامات النهر تبعا للظروف الطبيعية ومواقعها الجغرافية، فاختلفت الكميات النسبية التي تحتاجها دول حوض النيل من مياهه حسب الأغراض المستخدمة، مما أضفى السكينة على قلوب شعوب وحكام دول الحوض، وجعل من النيل عامل تعاون أكثر من عنصر توتر إلا في ظل ظروف سياسية معينة.

ثالثاً: المرتكزات الأمنية

أن التعاون في المجال الأمني يمثل ركيزة أساسية للتعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية الأخرى، فظلت دول حوض النيل مطمعا للدول العظمى لموقعها الجغرافي والاستراتيجي في وسط العالم والمنفذ إلى قلب القارة الإفريقية، وما تحتويه من موارد طبيعية وبشرية متنوعة الأمر الذي دفع تلك القوى الكبرى الخارجية إلى إثارة الصراعات والنزاعات العرقية والقبلية وصراعات الحدود من أجل بسط نفوذها واستمرار التبعية السياسية والاقتصادية وتحقيق المنافع الإقليمية الخاصة بأسلوب يهدد الأمن الإقليمي لدول حوض النيل.

رابعاً: المرتكزات الاقتصادية

تعتبر من أهم دعائم التعاون الإقليمي في المنطقة لان تسييس القضايا دون توضيح مركزاتها وأبعادها الاقتصادية بمعنى إغفال أهم جانب من مسبباتها في التفاعل الديناميكي سواء الايجابي أو السلبي، فالنيل يجمع بين المصالح الاقتصادية لدوله، إضافة إلى التكامل في الموارد الطبيعية والبشرية مما يجعلها كيانان اقتصاديا يكمل بعضه البعض، كما واستمرت العلاقات التجارية المتميزة بين دول حوض النيل عبر مختلف العصور القديمة والحديثة كما أن مصر تقوم في حدود إمكانياتها بدعم مختلف دول حوض النيل اقتصاديا ومن أهم التنظيمات الوظيفية في هذا المجال منظمة المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى ومنظمة تنمية نهر كاجيرا واجتماعات مجموعة اندوجو.

خامساً: المرتكزات التاريخية والدينية

أن للتاريخ والدين أهمية كبيرة في حياة الأمم والشعوب، فكثيرا ما تلجا الشعوب إلى استقراء الماضي من اجل استكشاف أبعاد الحاضر وبنظرة أكث بعدا إلى محاولة التنبؤ بالمستقبل، وحضارة مصر تعتمد على النيل عبر مراحل تطورها قديما وحديثا ودعمت الانتماء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصري الإفريقي بحوض النيل، فلا بد من إقامة وتوثيق العلاقات بين مختلف دول الحوض، فضلاً عن تميز المنطقة بالاختلاف في الميراث الاستعماري وتعدد الثقافات والديانات مما يمثل قاعدة أساسية لإقامة التعاون الإقليمي بين دول الحوض.

سادسا: المرتكزات الدولية

تتضح في دور المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة بشان الإسهام بالخبرة والمشورة أو التمويل من اجل تعزيز التعاون بين دول حوض النيل وظهر ذلك بصورة جلية عندما وجهت مجموعة اندوجو الدعوة إلى برنامج الأمم المتحدة U.N.D.P للقيام بدراسة جدوى فنية واقتصادية شاملة يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الإقليمي بين دول حوض النيل فالأمم المتحدة ساهمت بشكل ايجابي ومباشر في خلق آليات لتعاون بين دول حوض النيل، ويتعزز ذلك بالعمل على توثيق وتقنين إطار تنظيمي يجمع بين دول حوض النيل في سلطة مشتركة أو منظمة إقليمية من اجل التعاون الإقليمي والتنمية المشتركة.

إذن فالمرتكزات وأسس التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل لا تقتصر على موارد المياه فقط بل هي قضية هامة من قضايا التنمية المشتركة بين دول المنطقة بل هي بمثابة قواعد شاملة تمتد لمختلف جوانب التعاون في المجالات السياسية والاجتماعية والفنية بمفهومها الواسع لخدمة كافة شعوب المنطقة.

نستنتج مما سبق أن مياه النيل تلعب دورا مهما في حياة مصر، باعتبارها المورد المائي الوحيد الذي تقوم عليه حياة الشعب المصري، فقد ظلت مياه النيل دائما احد الثوابت في السياسة المصرية الخارجية، في مواجهة الدول كافة، إذ فرضت مسالة المياه على القيادات السياسية على امتداد التاريخ المصري، فعلى الرغم من محاولات استخدام مياه النيل كسلاح سياسي ضد مصر كانت غير جادة ولم تفصح عن خطر يهدد امن مصر المائي، إلا أن السياسة الخارجية المصرية بالغت في تقديرها لخطورة هذه المحاولات الأمر الذي ترك أثرا في توجهاتها الخارجية حتى يومنا هذا، ويتضح هذا الأثر في أن مصر تعزف عن اتخاذ أي موقف حازم بخصوص بعض قضايا المنطقة حتى لو كان على حساب مبادئها ومنها تخلي مصر عن تأييد القضية الارتيرية وتخليها عن الدعم الصريح لحكومة السودان في صراعها المستمر مع متمردي الجنوب، والسبب وراء مبالغة مصر في تقدير المحاولات هو أن القانون الدولي العام يقف إلى جانب مصر فيما يتعلق بقواعد الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، كما أن الدول الأخرى في حوض النيل ليس لها أي مصلحة مؤكدة في مياه النيل حتى الآن وخلال المستقبل القادم بل أن احتجاز المياه يسبب لها العديد من الأضرار، فضلا عن تخلفها المادي والتكنولوجي، كما أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الدول لديها العديد من المشاكل السياسية التي تجعلها تتردد في استخدام مياه النيل كسلاح في وجه مصر.

وبالرغم من ذلك فانه يجب أن يظل مبدأ التعاون وحسن الجوار هو المبدأ الحاكم لسياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض النيل، من اجل الوصول إلى تنظيم قانوني ذات معالم واضحة يضمن انتفاع المشترك بمياه النيل، وهذا ما انتهجته السياسة الخارجية المصرية منذ ثورة يوليو 1956.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: سياسات دول المنبع والأمن المائي المصري

اتسمت العلاقات بين دول حوض النيل بالصراعات والنزاعات منذ نشوء الدولة الحديثة فيها، ويرجع السبب في ذلك إلى الشعور بالغبن الذي لحق بها خلال الحقبة الاستعمارية التي أجازت لنفسها عقد اتفاقيات دولية تحد من سيادة الدول التي تحت رعايتها مما أدى فيما بعد إلى إلزام الدول المستقلة حديثا بتلك الاتفاقات وفقا للقانون، لذا عمدت الدول المستقلة حديثا إلى إبطال الاتفاقات المجحفة بها من جانب واحد وبالتالي فان الهوة قد زادت فيما بينها، فضلا عن تفاقم المشاكل الحدودية وتصاعد حدة الصراعات العرقية.

وظهرت الخلافات مجددا بين دول حوض النيل حول تقسيم مياه النهر وتنظيم استخداماتها بعد أن رفضت كل من مصر والسودان التوقيع على اتفاقية الإطار القانوني والمؤسسي لمياه النيل، التي اقترحتها بعض دول المنبع الإفريقية خلال الاجتماع المنعقد في شرم الشيخ عام 2010 وذلك لتجاهلها حصة الدولتين التاريخية في مياه النهر، وعدم تضمينها نصوص الاتفاقيات السابقة التي تنظم استخدامات النهر والحصص المائية للدول التي يمر عبر أراضيها، فلم تتمكن جولات التفاوض من حسم الخلافات لتصل إلى إعلان الدول السبع عن السير بشكل منفرد في توقيع الاتفاقية الإطارية اعتبارا من 14 مايو 2010 ولمدة عام، ومما يزيد من تفاقم الأزمة في المستقبل ويهدد الأمن المائي لدولتي المصب العربيتين وخاصة مصر التي تعتمد على مياه النهر في توفير احتياجاتها المائية بنسبة تتجاوز الـ 95% إذ حذر الخبراء من أنها قد تدخل في مرحلة الشح المائي قريب نظرا للنمو السكاني المتزايد وعدم كفاية حصتها الحالية من المياه[1].

فدارت الخلافات بين دول الحوض على ثلاث نقاط رئيسية، أصرت مصر والسودان على تضمينها في الاتفاق الإطاري الجديد وهي: الاعتراف بحقوق مصر والسودان في استخدامات مياه النهر وفقا للمعاهدات التاريخية المنظمة لها بغض النظر عن أنها وقعت خلال الفترة الاستعمارية، وضرورة الإخطار المسبق لدول المصب بأي إنشاءات ومشاريع تقام على مجرى النهر وفروعه وتؤثر في تدفق مياهه أو كميتها، فضلا عن التزام كل دول الحوض باحترام قاعدة التصويت بالإجماع عند النظر في تعديل أي من البنود الأساسية للاتفاقية التي تمس بمصالح دول الحوض وأمنها المائي، بينما البنود الأقل أهمية يمكن التصويت عليها وفق قاعدة الأغلبية على أن تكون دولتا المصب (مصر والسودان) ضمن هذه الأغلبية، فجميع الاتفاقيات

[1] احمد، يوسف أحمد (2010). **الأمن المائي لمصر والسودان بعد إخفاق جولة شرم الشيخ**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ص 226.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنظمة لاستخدامات مياه نهر النيل أكدت على ضرورة استغلال مياه النهر بطريقة تعود بالنفع على كل دول الحوض دون الإضرار بالحقوق التاريخية لمصر في هذه المياه[1].

وأكسبت اتفاقيتا عام 1929 بين مصر وبريطانيا وعام 1959 بين مصر والسودان أهمية خاصة لمصر لأنها تضمن الحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل، فضلا عن إصرار مصر والسودان على ضرورة تضمين بنود هذه الاتفاقيات في اتفاقية جديدة تنظم استخدامات مياه النيل إلا أن دول المنبع قابلت هذه التوجه بالرفض والتحفظ وخاصة أوغندا وكينيا والكونغو بحجة أن هذه الاتفاقيات تم توقيعها في عهد الاستعمار ولا تمثل إرادة الشعوب، كما أنها لم تراع احتياجات دول المنبع[2].

وبذلت مصر والسودان جهود كبيرة لتجاوز هذه الأزمة من خلال قناع باقي دول حوض النيل بإقامة مشاريع مشتركة للتقليل من كمية المياه المهدورة التي تفوق كمية المياه المستغلة والتي لا تتجاوز 5% من إجمالي مياه النهر، بدلا من تقسيم الحصص الحالية والإعلان عن تقديم مساعدات مالية وفنية لهذه الدول وتكمن خطورة عدم النجاح في معالجة هذه الأزمة بالنظر إلى الأمرين التاليين[3]:

1. مواقف دول المنبع المتصلبة، إذ أكد وزير الثروة المائية الكونغولي أن بلاده لا تعترف باتفاقية مياه النيل التي تعطي الحق لمصر في أن توافق أو لا توافق على أي مشروع يقترحه أي من أطراف دول حوض النيل للاستفادة من المياه.
2. الشك بقدرة مصر الفعلية على مساعدة باقي دول الحوض في استخدام وتوظيف المياه المهدورة من النهر بالنظر إلى المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان، فلا بد من التصدي لهذه الأزمة لتجنب فشل إدارة الأزمة بكل تبعاته ومن ذلك التغييرات المناخية التي تشهدها بعض دول حوض النيل.

فمشكلة المياه من اخطر المشاكل الأمنية التي ستواجهها منطقة الشرق الأوسط والعالم كله خلال القرن الحادي والعشرون، لذا لن تسمح مصر لأي دولة من دول حوض النيل بإقامة أية

---

[1] عبد الوهاب، أيمن السيد (2004).**مياه النيل في السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص135.

[2] نفس المرجع السابق، ص143.

[3] مبروك، شريف شعبان (2009) الخلافات بين دول حوض النيل والأمن المائي لمصر والسودان ،**نشرة قضايا الساعة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث:

http://www. Ecssr.ac/ CDA/ar/FeaturedTopics/ Display/ Topic/O,2251,1069-95.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشروعات أو سدود على المجرى المائي يكون من شأنها خفض حصة مصر المائيـــة ولبـــاقي دول حوض النيل والدليل على ذلك نجاح أثيوبيا في إيقاف مشروع تحويل مياه النيل لري نحو 35 ألف فدان في سيناء[1].

إذاً فما تواجهه مصر والسودان من تهديد لأمنهما المائي حاليا يمكن أن يتكرر مـــع دول عربية أخرى فما يقارب من 67% من الموارد المائية العربية تنبع وتمر عبر أراضي دول غير عربية مثل نهر دجلة الذي بمنابعه التركية والإيرانية ونهر الفرات بمنابعه التركية، ونهر الأردن بمنابعه الخاضعة لسيطرة إسرائيل، مما يجعل الأمن المائي العربي مقيدا بتصرفات الدول التـــي تنبع منها المياه، فضلا عن استخدام هذه المياه كورقة ضغط سياسية عند تعـــارض المـــصالح، فهناك العديد من الأزمات التي أثيرت في السابق بين تركية وسوريا والعراق بعد قيام أنقرة ببناء بعض السدود على نهر الفرات مما أثر على حصص سوريا والعراق المائيـــة، كمـــا أن رغبـــة إسرائيل في السيطرة على منابع المياه العربية كـــان مـــن الأســـباب الكامنـــة وراء توســـعاتها الاستعمارية في المنطقة، كما وتمنع انسحابها من بعض الأراضـــي العربيـــة المحتلـــة كهـــضبة الجولان السورية.

المطلب الثالث : مؤشرات الأمن المائي المصري:

تعتبر قضية الأمن المائي المصري من الموضوعات المهمة والرئيسة التي بـــرزت علـــى الصعيد العربي والدولي، إذ تشير اغلب الدراسات أن كميات المياه المتاحة والاحتياجات المائيـــة لكافة الأغراض إلى تنامي الفجوة بين العرض والطلب فضلا عن التنبؤ بنشوء صراع كبير بين دول حوض النيل، بسبب سياسات قوى خارجية ذات مصالح مختلفة ساهمت في تأجيج الصراع في حوض النيل، فضلا عن التغيرات المناخية في مياه النهر، وهنا يتـــضح خطـــورة الموقـــف المائي في مصر التي تشارف على مرحلة مصيرية عند اتساع الفجوة في المتطلبـــات المتزايـــدة والإمكانيات المحدودة للمياه المتاحة من مياه النيل الذي يعد المصدر الرئيسي للمياه في مـــصر، ويحتل مكانة محورية في حياة مصر والمصريين.

فقد فرضت التطورات الراهنة في النظام الإقليمي لدول حوض النيل حالة حرجة من حيث تأثيرها في الحصة المائية المصرية التي هي أهم أبعاد الأمن المائي المصري، فظهـــر مفهـــوم الأمن المائي المصري على الساحة المصرية كونه احد أبعاد الأمن القومي المصري الذي ارتبط بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية فالمياه هي محور الصراع الاستراتيجي الذي لا بد من التصدي لتحدياته من خلال استثمار الإمكانيات البشرية والمادية والطبيعية، كمـــا

[1] حمد، موسى محمد السيد (2003). المرجع السابق، ص 220.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن مفهوم الأمن المائي مرتبط بالأمن الغذائي، فأساس الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه[1]، إذن تعددت المؤشرات والمقاييس التي يعتمد عليها لتحديد حالة الأمن المائي ومن ابرز هذه المؤشرات ما يلي:

أولاً: المؤشر الكمي لأمن مصر المائي

يشير هذا المؤشر إلى محدودية المياه من الناحية الكمية كما ويرتبط مفهوم الأمن المائي بمفهوم الميزان المائي، ويقصد بالميزان المائي عمليه الموازنة والمقارنة بين إجمالي حجم الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية المعروض من الماء في فترة زمنية محددة وإجمالي حجم الاحتياجات المائية اللازمة لسد مجمل الاحتياجات (الطلب على المياه) خلال الفترة الزمنية نفسها أي تحديد كميات المياه الداخلة والخارجة، ويظهر في عدة صور

- حالة التوازن المائي إذ يتعادل الطلب على المياه مع حجم المعروض منها.
- حالة الوفرة المائية إذ يكون حجم الموارد اكبر من حجم الاحتياجات.
- حالة الندرة أو الفجوة المائية يكون فيها حجم الموارد اقل من الحجم المطلوب.

فالأمن المائي هو انعكاس مباشر للميزان المائي إذ يرتبط المورد المائي بعلاقة عكسية مع درجة محدودية الموارد المائية فالأمن المائي يقل كلما زادت درجة المحدودية في الموارد المائية والعكس بالعكس[2]، ويختلف مفهوم محدودية الموارد المائية باختلاف المعيار الذي يتم الاستناد عليه في القيا، إذ تتعدد المؤشرات والمقاييس التي يعتمد عليها لتحديد حالة الموارد المائية، ويبرز مفهوم المحدودية في الموارد المائية حسب المعيار الكمي في وصف إحدى الحالتين، الأولى: حالة الفقر المائي إذ يقل نصيب الفرد السنوي فيها من المياه عن 100 متر مكعب على اعتبار أن هذه الكمية تمثل حد الفقر المائي عالميا، إذ تنقسم الدول إلى أربع فئات هي دول الوفرة، والضغط المائي، ودول الندرة المائية المطلقة، أما الحالة الثانية فهي حالة العجز المائي وهي التي يفوق حجم الاحتياجات المائية فيها الموارد المائية المتجددة والمتاحة، مما يؤدي إلى

---

[1] أبو المجد، احمد كمال (1992). الأساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، **مجلة الصامد الاقتصادي**، العدد(89)، ص51.

[2] الاشرم، محمود (2001). اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص31-181.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حدوث اختلال بين الموارد المائية المتجددة والمتاحة والطلب المتزايد عليها والمتمثل في ظهور العجز في الميزان المائي[1].

فالوضع المائي في مصر يمثل حالة من حالات العجز المائي، فضلا عن أن متوسط ما يحصل عليه الفرد في مصر من المياه لا يزيد 700م^3، فهي من ضمن دول الندرة المائية وهي على وشك أن تدخل في مصاف الندرة المائية المطلقة.

ثانيا: المؤشر النوعي (الكيفي) لأمن مصر المائي

وتعني محدودية الموارد المائية حسيب هذا المؤشر عدم صلاحية كل أو لعض الحجم المتاح من المياه للاستخدام التنموي (الزراعي والمنزلي والصناعي) أي الندرة الكيفية للمياه،فتوافر ال الموارد المائية بكميات كبيرة مع عدم صلاحيتها للشرب والاستخدامات اليومية بسبب التلوث يعد ندرة مائية مما يؤدي إلى عدم القدرة على استخدام تلك المياه، ويطرح هنا مفهوم المياه القابلة للشرب كمعيار على تحقيق الأمن المائي مع توافر المياه بكميات مطلوبة فأي نوع لتلوث الموارد المائية يعتبر تهديدا للأمن المائي[2].

إذن فمياه نهر النيل تتميز من مجراها إلى أقصى منابعها وحتى السد العالي في أسوان بالنقاء الشديد بسبب السمات الطبوغرافية والميتورولوجيا والهيدروليكية للنهر تلعب دورا في جعل مياه النيل نقية، على الرغم من أن أهم مشكلات نهر النيل على الصعيد المحلي المصري هي الملوثات التي تلقى في النهر والتي تكلف الحكومة المصرية مبالغ طائلة.

ثالثاً: المؤشر الاقتصادي لأمن مصر المائي

ينصرف مفهوم محدودية الموارد المائية وفق هذا المؤشر إلى الحالة التي لا تتوافر فيها الإمكانات المائية والاقتصادية التي تسمح ببناء البنية التحتية المائية اللازمة لتوصيل إمدادات المياه للشرب والري والصرف الصحي، حتى وان كانت المياه متوفرة بكميات كبيرة ، فعدم وجود المنشات المائية لإيصال المياه إلى المستخدمين بسبب الفقر الاقتصادي مما يؤدي إلى عدم قدرة المستخدمين الانتفاع بالمياه كما هو الحال في عدم وجود الماء كليا أو وجودها بكميات قليلة ويبرز هنا مفهوم حقوق الإنسان في المياه على اعتبار انه تعبير عن المؤشر الاقتصادي للأمن المائي ويقاس حقوق الإنسان في المياه استنادا إلى المؤشرين وهما نسبة السكان الذين يستخدمون مياه الشرب النقية، ونسبة السكان الذين يستخدمون صرف صحي جيد، وعلى أساس هذا

---

[1] راضي، عبد الهادي محمد (1987). المياه والسلام: مصر المشكلة مقترحات وحلول المستقبل، **مجلة علوم المياه**، القاهرة، العدد الثاني، ص 8-13.

[2]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤشر فان 98% من المصريين يستخدمون مصدر محسن للمياه الأمر الذي يعبر عنة درجة عالية من المائي من المنظور الاقتصادي غير أن 70% من السكان يستخدمون مصدر صرف صحي محسن من عموم المصريين مما يؤكد تدني مستوى الأمن المائي وفق هذا المؤشر، فهو مؤشر في غاية الأهمية والخطورة من خلال النظر إليه من خلال المنظور الكلي في حوض النيل، إذ تعد حوض النيل من أفقر دول العالم النامي، وحسب تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي عام 2004 فان جميع دول النيل باستثناء مصر تقع ضمن فئة الدول الأقل دخلا وتعد مصر الدولة الوحيدة التي تقع ضمن الدول ذات الدخل المتوسط[1].

رابعاً: المؤشر العسكري لمفهوم الأمن المائي

لا يعتمد هذا المؤشر في قياسه لوضعية الأمن المائي لأي دولة من الدول على ما يسمى علم الدراسات العسكرية والإستراتيجية القوة العسكرية الشاملة للدولة، والتي تصرف إلى إجمالي ما يتوافر لدى الدولة، وما تحوزه الدولة من منظومات تسلح تقليدية أو أسلحة دمار شاملة، فهو يعد العامل الأساسي والحاسم من هذه الناحية، فقدرة الدولة على توظيف قدراتها العسكرية الشاملة في خلق حالة ردع تحول دون إقدام دول أخرى على العدوان على مواردها المائية (السطحية والجوفية) وتكون لديها القدرة على حماية مواردها المائية ضد أي أطماع خارجية، فعندما تكون الدولة ضعيفة في مواجهة المطامع الخارجية في ثرواتها المائية عندها تفقد بالتدريج سلطتها على الكيان الجغرافي والسياسي، وقد تفقد جزءا من أرضها وعندما تفقد الدولة قدرتها على تامين مصادر المياه والغذاء للمجتمع يصبح عليها من الصعب استيعاب الحاجات الاقتصادية المتزايدة بسبب فقدانها الحد الأدنى من السيطرة على ثرواتها وعندها يتهدد ويتأزم الأمن المائي[2].

[1] طايع، محمد سالمان (2012). رؤية تحليلية لمؤشر المائي المصري، **مجلة السياسة الدولية**، العدد، 191، المجلد 48، ص58-62.

[2]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: مؤشر الصراعات المائية في حوض النهر الدولي

ينطوي مفهوم الأمن المائي هنا إلى الحالة التي ينعدم فيها وجود الصراعات والنزاعات المالية بين الدول القائمة على حوض مائي دولي، إذ يتأثر الأمن المائي سلبياً كلما زادت حدة الصراعات المائية في ما بين دول الحوض المائي الدولي، فالصراعات المائية في أي حوض مائي والذي يعد الأمن المائي فيها دلالة على درجة حدتها وشدتها تتوقف على أربعة متغيرات تؤثر في أنماط التفاعلات الهيدروليتيكية التي تحدث داخل النظم الإقليمية المائية والتي تتباين من منظور قوة أو ضعف الدولة والرضا وعدم الرضا عن الوضع الراهن، فالنظام الإقليمي لحوض نهر النيل قائم على الصراع فنجد أن جميع دول أعالي الحوض سواء القوية نسبيا أو الضعيفة نسبيا تعبر عن عدم رضاها عن الوضع المائي والقانوني القائم في حوض النيل ويظهر ذلك من خلال رفضها للاتفاقات القانونية الموقعة بشأن مياه النيل وتتفاوت درجة عدم الرضا من دولة لآخر، وتتباين في شدتها وحدتها من فتره زمنية لأخرى، ونتيجة لذلك فان تلك الدول تسعى كل بحسب قدرته ونفوذه على تكوين تحالفات خارجية لتغير الوضع الراهن وإحلاله بوضع آخر[1].

إذا فالدول القوية وغير الراضية ستكون أكثر حرصاً على تبديل الوضع القائم، وأكثرها إثارة للصراع والتوتر. وبطبيعة الحال، فان احتمالات تتبي سياسات خارجية ذات طبيعة صراعية من جانب الدول القوية نسبياً: وغير الراضية في حوض النيل، تتزايد في حالتين، الحالة الأولى: حينما تتحالف معها الدول الصغيرة والضعيفة نسبياً، وغير الراضية في الحوض.

عندئذ، ترى الدول القوية نسبيا أن ثمة تحولا قد طرأ على قوتها، فتقوم بترجمة التحول الايجابي في قوتها نحو افتعال سلوكيات صراعية، لتغيير الوضع القائم، وفرض واقع جديد يحقق لها مزايا إضافية. الحالة الثانية: حينما تتحالف الدول القوية وغير الراضية مع أطراف خارجية، سواء كانت قوى إقليمية (كإسرائيل)، أو دولية (كالولايات المتحدة، أو أي دولة مانحة). وعندئذ، تتزايد احتمالات تصاعد الصراع المائي. استناداً إلى النظرية المذكورة.

أما الدول الضعيفة نسبيا وغير الراضية، والتي تمثلها في حالة نظام حوض النيل هذه الدول، فليس أمامها إلا خيارين وهما: إما الانزواء داخل النظام، أو السعي للحصول عل رضا الأطراف القوية المسيطرة على النظام. وإذا ما تبنت تلك الدول البديل الثاني، فإنها تكون أمام خيارين، أولهما: السعي للحصول على رضا الأطراف القوية (والراضية) عن الوضع القائم، وثانيهما: السعي للحصول على رضا الأطراف القوية (وغير الراضية) عن الوضع القائم، ومن

[1] طايع، محمد سالمان (2012). المرجع السابق ص 62.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم التحالف معها لتكوين جبهة مشتركة تجمع كلا من الدول غير الراضية (القوية والضعيفة معا)، وتعملان معا من خلال إثارة القلاقل، والنزاعات، والتوترات، والصراعات الهادفة إلى تغير الوضع الراهن وبما يحقق لها درجة الرضا المنشودة، وهو ما تحقق من خلال توقيع الدول القوية والدول الضعيفة في حوض النيل الاتفاقية الإطارية الجديدة، لممارسة نوع من الابتزاز السياسي والاقتصادي على مصر والسودان.

ومن خلال ما سبق نستطيع فهم وتفسير التحول الراديكالي والدراماتيكي الذي طرأ على موقف وسلوكيات دول أعالي النيل في الآونة الأخيرة، وتحديدا حينما أقدمت خمس دول من المنابع النيلية (إثيوبيا، وأوغندا، وتنزانيا، وكينيا، ورواندا) بالتوقيع بشكل منفرد على اتفاقية عنتيبي الإطارية في 14 مايو 2010 ثم لحقتها بوروندى في فبراير 2011، دون الأخذ في الحسبان الاعتراض المصري– السوداني، الأمر الذي يهدد الأمن المائي المصري.

فالصراع تمثل في إقدام إثيوبيا ودول المنبع الأخرى على مشروعات تؤثر على مصر والسودان، والمشروعات البديلة التي من المتوقع إقامتها للاستفادة من فاقد المياه في دول المنبع بالنسبة لمصر والسودان، فتوجد جبهتين هما مصر والسودان من ناحية وبقية دول حوض النيل، فمن ناحية دول المنبع قامت إثيوبيا بدراسة ثلاثة مشروعات بواسطة مكتب الاستصلاح الأمريكي وبمعونة إسرائيلية تمت دراستها بواسطة السوفيت وبمعونة فنية إسرائيلية أهمها (مشروع سد فتشا، مشروع الليبرد، مشروع سينت، مشروع خور الفاش)، فهذه المشروعات ستؤثر على مصر بمقدار 7 مليارات متر مكعب سنويا 20% من الإيراد الكلي لمصر من النهر فأثيوبيا تحاول التخلص من اتفاقية عام 1902 وعدم الاعتراف باتفاقية 1959 بين مصر والسودان من مياه النيل، كما كونت كل من تنزانيا ورواندا وبوروندي منظمة الكاجيرا لاستغلال مياه نهر الكاجيرا الذي سيؤثر على حصة مصر بما يقدر بحوالي مليار متر مكعب سنويا، أما من جهة مصر والسودان فاهم المشروعات هي (مشروع قناة جونجلي على الحافة الشرقية في جنوب السودان، ومشروع قناة صوف، قناة جونجلي (2)، وهذه المشروعات تعطي 20 مليون متر مكعب في حال اكتمالها[1].

وهنا يظهر التضارب في المصالح بن الجبهتين والتي ترجمت في المشروعات التنافسية على مجرى النهر للاستفادة بمياهه، كما وتظهر معاناة مصر من نقص قريب في مصادر المياه مع التزايد في الطلب عليها بسبب التزايد السكاني والحاجات المتزايدة للزراعة والصناعة.

---

[1] عبد الرزاق، عادل (2004). **بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والإستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص86– 88.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سد النهضة ومميزاته:

يطلق عليه اسم الألفية الكبير، وهو سد قيد الإنشاء على نهر النيل الأزرق احد أهم روافد نهر النيل لقرب منبعه من أثيوبيا، بدأت إثيوبيا في تدشين حجر الأساس في 2 ابريل عام 2011م، ومن المتوقع انجازه عام 2017، ومن المتوقع أن يكون من اكبر السدود الكهرمائية في القارة الإفريقية، وتقدر كلفته بنحو 5 مليارات دولار، وطاقته الإنتاجية تقدر بـــ 6 ألاف ميغاواط من الكهرباء[1].

وجاء تدشين هذه السد من قبل أثيوبيا في الوقت الذي كانت فيه مصر منشغلة بإعادة بناء نظامها السياسي من جديد عقب ثورة يناير 2011، إذ شكلت لجنة ثلاثية تضم مصر والسودان وأثيوبيا وبعض الخبراء الدوليين للنظر في الإضرار المتوقعة من جراء بناء السد على كل من مصر والسودان، إذ استمرت أثيوبيا في أعمال البنية التحتية وقامت بتحويل مجرى النيل الأزرق تمهيدا لبدء منشات السد على مجرى النيل غير مكترثة لتقرير اللجنة الثلاثية مما أثار قلق الرأي العام المصري من أن يمنع هذا السد عن مصر مياه النهل الذي قامت عليه الحضارة المصرية منذ القدم دون منازع، كونه حقا تاريخيا وفقا للقانون الدولي[2].

ففي هذا المشروع تجاهلت أثيوبيا قواعد القانون الدولي المنظمة لمجاري الأنهار الدولية وهما قاعدتي عدم الضرر والأخطار المسبق، فضلاً عن إنكارها لكافة الحقوق التاريخية المكتسبة من مياه النيل منها اتفاقيتا عام 1959، 1929، بحجة أن هذه الاتفاقيات كانت في عهد الاستعمار، كما أنها غير ملتزمة باتفاقيات لم تشارك فيها، كما شكل بناء السد هدما للقواعد القانونية التي قام عليها المجتمع الدولي وهي قاعدة التوارث الدولي للحدود والأوضاع الإقليمية، فالنظام الأثيوبي يجعل من إقامة هذا السد هدفاً قومياً للأثيوبيين على الرغم من تأكيدها أن بناء هذا السد بالمواصفات المعلنة يشكل تهديداً كبيراً لحياة المصرين ودفناً لحضارتهم باعتبار نهر النيل المصدر الوحيد لحياتهم، ويمتاز هذا السد بقصور منهجية الدراسات والتصميمات المقدمة من الجانب الأثيوبي، إذ أنها لا ترتقي لمستوى مشروع بهذا الحجم من الضخامة على نهر عابر للحدود، فضلا عن أن أثيوبيا لم تقم بعمل دراسات متعمقة تسمح للجنة الثلاثية بوضع رؤية عن حجم الآثار المتوقعة ومدى خطورتها على دولتي المصب، ففي حالة ملء خزان سد النهضة في فترات الجفاف فان منسوب السد العالي سوف يصل إلى أقل منسوب تشغيل له لعدة سنوات

---

[1] علو، احمد (2013). دول حوض النيل وأزمة سد النهضة، **مجلة الجيش**، العدد 1339، ص1-2.

[2] الدسوقي، أبو بكر (2013). سد النهضة وحتمية العودة لأفريقيا، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 193، المجلد 48، ص6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متتالية، الأمر الذي سيؤثر في عملية توفير المياه للري وعدم القدرة على توليد الطاقة الكهربائية[1].

آثار وانعكاسات بناء سد النهضة على دول حوض النيل وبالأخص (مصر):

أن إقامة هذا السد سيؤثر على حصة مصر من مياه النيل مما يشكل تهديد للأمن القومي المصري، لأنه سيعمل على إنهاء الحصص التاريخية لمصر والسودان والتي تبلغ 55 مليار متر مكعب ونصف لمصر و 18 مليار متر مكعب ونصف للسودان، المؤكد في اتفاقية عام 1959، ونسبة النقص حوالي 20% من هذه الحصص، إذ تنخفض حصة الفرد المائية مع الزيادة المضطردة في عدد السكان، كما انه ستتأثر كمية الطاقة الكهرمائية التي يولدها السد العالي ومساحات الأراضي المروية مما سينعكس سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية، فهناك عجز في ملء السد أثناء فترة بناءه يتراوح ما بين 15–19 مليار متر مكعب من المياه، الذي سيؤدي إلى تبوير ما يقارب من مليون فدان من الأراضي الزراعية[2].

وكان من آثار بناء سد النهضة أنه كشف عن تراجع بعلاقات مصر مع دول حوض النيل وفي مقدمتها أثيوبيا، فضلا عن تراجع الدور المصري في أفريقيا الذي جاء متزامنا عن تراجع علاقتها مع الدول العربية والإسلامية، فكانت رسالة مصر في أفريقيا في الخمسينات والستينات تقوم على دعم حركات النضال الإفريقي للتحرر من الاستعمار وضد سياسات التمييز العنصري، كما وأسهمت مصر في كل جهود منظمة الوحدة الإفريقية الرامية للحفاظ على سلامة ووحدة واستقلال دول القارة وتحقيق التنمية والسلام فيها، فأصبحت جميع الكتل الإفريقية حليفا سياسيا للدول العربية كما ظهر في عدوان عام 1976 إذ قامت معظم الدول الإفريقية بقطع علاقته مع إسرائيل وساندت كافة المواقف العربية من السياسات العنصرية لإسرائيل، كما أن أزمة السد أكدت على ضرورة العودة للقارة الإفريقية من جديد ليس لتامين مصادر المياه ولكن لكون أفريقيا امتداد طبيعيا وتاريخيا لمصر والعرب، إلا أن أفريقيا أصبحت بيئة تنافسية لعدة قوى كبرى (الولايات المتحدة، الصين) والقوى الصاعدة (البرازيل والهند) والقوى الإقليمية (إيران تركيا وإسرائيل) مما يصنع تحديا أمام صانعي القرار، كما أن أفريقيا أصبحت من أسرع وأكثر مناطق العالم نموا من جميع النواحي، فهذه المتغيرات تؤكد على ضرورة العودة لأفريقيا وإعادة صياغة العلاقات المصرية الإفريقية بحشد كافة الخبرات

---

[1] الدسوقي، أبو بكر (2013). سد النهضة وحتمية العودة لأفريقيا، **المجلة السياسية الدولية**. المرجع السابق. ص6

[2] علو، احمد (2013). المرجع السابق، ص2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصرية في التعامل مع أفريقيا والاستفادة من خبرات الرجال الأفذاذ في هذه القضية طوال العقود الطويلة السابقة مثل بطر غالي، والسيد محمد فائق، كما انه لا بد من إتباع وسائل التفاعل الايجابي وبناء الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة مع أفريقيا من خلال ما تبقى لمصر من رصيد ايجابي لدى غالبية الشعوب الإفريقية، وإتباع المنهج السليم في التعامل مع أزمة سد النهضة لتحقيق المصالح المتبادلة دون الإضرار بالأمن المائي والغذائي المصري، مع عدم حرمان أثيوبيا من تحقيق خططها التنموية، وتوجيه أجهزة الدولة لزيادة الوعي الوطني بالهوية الإفريقية للشعب المصري وإلمامه بكل قضايا القارة الإفريقية وشعوبها وعاداتها وان مصر دولة افريقية كما أنها قدمت الكثير من التضحيات من اجل حري الشعوب الأفريقية[1].

كما أن مصر لم تعد قادرة على التحول نحو آليات للنفوذ تجاه القضايا المصيرية والمتشابكة التي تواجه دول حوض النيل، ويتضح ذلك من خلال غياب الدور المصري سواء طوعا أو كرها في العديد من الملفات والقضايا الساخنة، وما قامت به أثيوبيا بنقل المياه من بحيرة تانا عبر الأنابيب إلى جهة الشمال الشرقي في حوض الاواش إذ توجد الأراضي الزراعية الواسعة، وذلك لقلة الأراضي الزراعية في منطقة النيل الأزرق لوعورتها أمرا منافيا للمفاهيم الدولية مما سيرفع من احتياجات أثيوبيا المائية في حالة نجاحها إلى 20 مليار متر مكعب، الأمر الذي سيعمل على انخفاض مستوى البحيرة التي هي المنبع الرئيسي لنهر النيل وتناقص منسوب المياه المنسابة إلى مصر والسودان والذي سيؤدي إلى الإضرار بمصر والسودان، وكان لرفض كينيا لقرارات الاتفاقيات القديمة لمياه النيل تنفيذا لرغبتها في تنفيذ مشروع استصلاح زراعي وبناء عدد من السدود لحجز المياه أثرا كبيرا على حصة مصر والسودان من مياه النيل مما أثر على طبيعة العلاقات بينهما[2]، كما وهددت اوغندا بأنه يجب حل القضايا الخلافية والتوصل احل يرضي كافة الأطراف في حالة عدم التوصل إلى اتفاق عبر التفاوض فإنها سوف تتخذ نفس موقف كينيا[3].

إذن تعتبر مصر من بين دول حوض النيل إضافة إلى كونها دولة المصب تعتمد على مياه النيل بشكل رئيسي فهو مصدر وحيد للمياه المستخدمة في أغراض الشرب والري، وأي اقتطاع من حصتها يسبب انخفاضا في كميات المياه المتاحة مما سيترتب عليه أضرارا بليغة.

---

[1] الدسوقي، أبو بكر (2013). مرجع سابق، ص 7.

[2] عبد الوهاب، أيمن السيد (2004). مياه النيل ومقتضيات تغيير السياسة المصرية، **مجلة العواصف الأسبوعية**، 111، ص87.

[3] النحال، محمد (2004). **دور إسرائيل في افتعال أزمة المياه بين مصر ودول حوض النيل**، المركز الفلسطيني للاعلام، 65.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن إعلان أثيوبيا في نهاية شهر مارس 2011 إنشاء سد الألفية العظيم على النيل الأزرق قد أثار جدلا إعلاميا وسياسيا داخل مصر، حركته ردود الفعل العفوية وغير المنسقة ابتعدت عن الواقعية والموضوعية في التحليل،فلا بد من تأسيس رؤية سياسية طويلة المدى للبحث عن حلول ايجابية تحقق من خلالها الفائدة للجميع، ومن اجل تهدئة الرأي العام المصري ذكرت وكالة الأنباء عن وزير الري أن تنفيذ سد النهضة سوف يتأخر ولا يسير وفق البرنامج الزمني المتوقع، وفي عام 2012 صرح سفير أثيوبيا أن النظام المصري السابق في مصر خلق عداوة مع أثيوبيا واتهمها بالدولة المكايدة المتربصة بالمصالح المصرية، وان إسرائيل هي المحرك الأول لها والتي تلعب دورا محوريا في بناء السدود الإثيوبية، وجاء موقف مصر معارضا على السدود الاثيوبية وخاصة سد النهضة العظيم لان مصر تعاني من عجز كبير في الميزان المائي بسبب التزايد السكاني مما يستدعي الزيادة في مخصصات المياه للشرب والري والاستخدام المنزلي، فالسياسات المائية كانت تهدف إلى زيادة حصة مصر من نهر النيل الذي يزود مصر بما يزيد على 95% من احتياجاتها من خلال استقطاب الفواقد في بحر الغزال، التابعة للسودان الجنوبي فقد أذهل المصريين عندما أعلن بان السدود الإثيوبية ستخصم حصة مصر بما يتراوح ما بين 12.9 مليار متر مكعب ، على الرغم من أن أثيوبيا أكدت أن أديس أبابا لن تقلل حصة مصر مترا مكعبا عما تحصل عليه الآن إلا أن ما يجري عكس ذلك لأسباب عديدة أهمها[1]:

- عدم اعتراف أثيوبيا بحصة مصر التاريخية التي تحصل عليها وفقا للاتفاقيات الموقعة في زمن لاستعمار.
- إصرار أثيوبيا على إقامة السدود العظيمة متسعة الأبعاد وعالية التكاليف رغم تأييد الرأي العام الداخلي والخارجي على أن السدود الصغيرة أكثر جدوى وأعلى مردودا.
- رغبة أثيوبيا في تحويل السدود من توليد الطاقة فقط إلى إلى الاستفادة منها في الأغراض الزراعية العالية الاستهلاك.
- مضيها في بناء سد النهضة رغم تشكيل لجنة على مستوى عال من الخبراء من مصر وأثيوبيا إضافة إلى أربعة خبراء دوليين لتقييم آثار السد على الإيراد الطبيعي لمصر.

[1] القوصي، ضياء الدين (2013). دوافع أثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل، **المجلة السياسة الدولية**، العدد 191، المجلد (48)، ص69.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إسناد تنفيذ السدود الضخمة إلى شركات ليس لديها خبرة كافية في التنفيذ والأخذ بعين الاعتبار الخسائر الهائلة التي يتسبب بها انهيار أي سد من هذه السدود.
- عدم تطرق الدراسات إلى الإخطار التي يمكن أن تهدد المنطقة بأكملها إذا تعرضت لهزات أرضية أو زلازل بسبب الضغط الهائل لهذه الكتلة من المياه علة سطح الأرض.
- عدم اهتمام أثيوبيا للتغيرات المناخية التي من الممكن أن تحرك الأمطار من الجنوب إلى الشمال.

إذن فسد النهضة الأثيوبي ليس هو نهاية المطاف بالنسبة لمصر لأن أثيوبيا تتطلع لبناء ثلاثة سدود أخرى على النيل الأزرق هي سد كاردوبي، وسد بيكولأبد، وسد منديا، فهل تستطيع مصر من الصمود أما هذه الخطر الأثيوبي؟ وانتظار العطف من الجانب الأثيوبي لتخفيف الآثار السلبية لإنشاء السدود؟ فيجب على مصر الإسراع بالانتهاء من الدراسات التي تقوم بها اللجنة الثلاثية المكلفة بدراسة الآثار المترتبة على هذه المشروعات أن كانت ايجابية أو سلبية، فلا بد أن تلجا مصر إلى التحكم الثنائي والتحكيم الدولي إذا كانت أثار هذه المشاريع يهدد الأمن المائي والغذائي المصري الذي هو تهديد لأمنها القومي.

ما يضيفه سد النهضة لأثيوبيا:

تعد أثيوبيا دولة قديمة وعريقة، تمتاز بصعوبة ظروفها المناخية التي تشكل عائقا أمام عملية التنمية، فالبلاد تتعرض لموسم مطري واحد سنويا يبدأ وينتهي في فصل الصيف كما أن غالبية العواصف المطرية رعدية ذات كثافة عالية تستمر فيها الأمطار لفترات طويلة تعيق حركة البلاد، بسبب رداءة البنية التحتية الخاصة بتصريف المياه الأمطار، فضلا عن طبيعتها الجبلية التي تسبب انجراف للتربة، كما أن الموارد المائية في أثيوبيا لا تقتصر على نهر النيل إنما لديها اثني عشر حوضا تزود البلاد بما يزيد على 40% من الإيراد المائي لها، ونظرا لارتفاع درجات الحرارة في المنخفضات يفضل معظم الزراعيين العمل في المرتفعات إذ تسود ثقافة الزراعة المطرية في ربوع الهضبة الإثيوبية، فالسدود بالنسبة لها تمثل ثقافة تاريخية[1].

اختار الرئيس الأثيوبي الوقت الذي انشغل فيه المصريين بأمور الثورة، بعد أن وضع حجر الأساس لسد النهضة بدا الإعلان داخليا عن انتهاء الوصاية التي كانت تفرضها مصر عليها، وان البلاد أصبحت قادرة على امتلاك مواردها والمضي في مسيرة التنمية ومحاربة الفقر، فقام الرئيس الأثيوبي بحملة إعلامية قوية استفاد منها في ترسيخ حكمه الدكتاتوري اللين،

[1] القوصي، ضياء الدين (2013). المرجع السابق، ص 68.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يخص مصر فوافق على التصديق على الاتفاقية الإطارية حتى ينتخب رئيس لمصر، وسوف يتم هذا التصديق بعرضها على برلمانات الدولة الموقعة، وان السد سوف يتم تنفيذه ولا نية لتأخيره، وعلى الرغم من وضع حجر الأساس للسد إلا انه لم يلحظ في الصحف ووسائل الإعلام المحلية والعالمية أية إعلانات لتقديم عروض لبناء هذا السد، إذ أوكلت بناءه إلى شركة ايطالية ذات خبرة قليلة في مجال الإنشاءات ويرجع السبب في ذلك إلى سير موضوع السد بطريقة سرية لأنها من المواضيع التي تمس الأمن القومية، فالسلطات المصرية والسودانية لو أنها علمت بنية إقامة السد لاختلف الأمر تماما، فالسلطات المصرية كانت غائبة بسبب ثورتها الشعبية ضد النظام السابق[1].

ومن أوجه التعاون المائي في حوض نهر النيل مبادرة حوض النيل التي تأسست في عام 1999 (NBI) في دار السلام وهو امتداد لأطر تعاونية سابقة وجاءت تمهيد للتعاون المشترك بين دول حوض النيل لتحسين معدلات الفقر، فهي إذن صيغة تعاونية تجمع بين صفتي الجماعية والاجتماعية من حيث اشتمالها على جميع دول الحوض العشر كأعضاء رئيسيين، مما يعكس القبول لدى الجميع ما عدا اريتريا العضو المراقب، كما كان انضمام مصر لهذه التجمعات توفير فرص التجارة معها إذ ارتبطت مصر مع 34 دولة افريقية في ظل التجمع الإفريقي والتي تتطلع مصر من الارتباط معها لاعتبارات أمنية واقتصادية وسياسية[2].

رفعت مبادرة حوض النيل من البداية شعار المشاركة في المنافع والرؤى، ووضع إستراتيجية للتعاون بين الدول النيلية في الحاضر والمستقبل لاستعادة الثقة وتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئي، إذ تم تخصيص 14 مليون دولار للدراسات الخاصة بالمشروعات المشتركة بين دول الحوض، واستمرت هذه المبادرة ما يقارب عشر سنوات [3].

فالدور المصري الإقليمي في أفريقيا شهد عصرا ذهبيا مع ثورة يوليو إلا انه أصيب بالتعثر والتراجع لفترة طويلة من الزمن إلا أن مصر ما زالت تلعب دورا كبيرا في ضبط عملية التوازن بين دول القارة الإفريقية وبين دول العالم ككل[4].

---

[1] القوصي، ضياء الدين (2013). المرجع السابق، ص66.

[2] عاشور، محمد سالم (2004). **التغذية الاثنية في جنوب أفريقيا**، المركز العالمي للدراسات وابحاث الكتاب الاخضر: طرابلس، ص 201.

[3] القوصي، ضياء الدين (2013). المرجع السابق، ص65.

[4] أبو العينيم، محمود (2002). الدور الإقليمي المصري في أفريقيا منذ ثورة يوليو 1952 بين الاستمرارية والتقيد، **ملف السياسة الدولية**، العدد (149)، ص33-57.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: إسرائيل ودول المنبع

تلعب الدول الواقعة على أطراف الوطن العربي والتي تسمى دول التخوم أو الأطراف دورا بارزا في عرقلة التطور العربي نحو التنمية الشاملة والوحدة سواء كان بالتنسيق فيما بينها أو ارتباطك بالولايات المتحدة أمريكية، في إطار ما يسمى بسياسة الأطراف، إذ تعمل على شغل والهاء الدول العربية لإبعادها عن قضاياها المصيرية، من خلق النزاعات المسلحة على حدودها انتقالا إلى الداخل وإثارة الصراعات الداخلية وتعميقها، وافتعال المشاكل مع الدول العربية المجاورة لتنهك قوتها وتجرها إلى المشكلات الصراعات والنزاعات، مما يضعف الجسد العربي على مقاومة التهديدات الحقيقية التي تحول بينه وبين تحقيق أهدافه المنشودة.

ومن هذه الدول دولة إسرائيل المتاخمة للحدود العربية، فيعد الأمن المائي منذ نشأتها مرتكزا أساسيا لأمنها القومي، بسبب محدودية الموارد المائية في فلسطين، مما سبب هاجسا للحركة الصهيونية من قبل والحكومات الإسرائيلية من بعد للتصدي لهذه المشكلة[1]، فتتبع إسرائيل سياسة خاصة مع الدول المجاورة فيما يتعلق بمصادر المياه الحيوية لها، من خلال إجبار الدول العربية إلى الجلوس معها على طاولة المفاوضات، وتقدم المشاريع المستمرة لدول حوض النيل والدول العربية الأخرى لتبين لهم خطورة الأمن المائي التي ستواجه هذه الدول، ونظراً لضعف ميزانيات إسرائيل لدراسة المشاريع المائية الكبيرة فان مراكز البحوث العالمية والأمريكية تعمل على دعمها وتقوم بدورها في هذا المجال[2].

وتبرز أهم الأطماع الإسرائيلية المائية في مياه حوض النيل، فقد ظهر مشروع تحويل مياه النيل إلى سيناء في مطلع القرن العشرين تقدم به الرئيس تيودور عام 1903م إلى الحكومة البريطانية، فقد كانت إسرائيل طيلة الفترات التاريخية وراء إشعال حدة المواقف بين دول حوض النيل نظرا لإطماعها في الحصول على تصيب من مياه النيل، للإفادة منه في الزراعة في صحراء النقب، وتفرض حقيقة واقعية أنها من الممكن أن تشترك في منظومة حوض النيل، ويكون أمرا واقعا بعد فترة زمنية وتشارك في المفاوضات حول اقتسام المياه بين دول الحوض ومن مظاهر هذه المطامع أنها أصبحت تعمل على تكريس هذه الحقيقة بالعلن،

---

[1] السامرائي، احمد (2012). **إستراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل**، الذاكرة للنشر والتوزيع، ص234.

[2] عبد الرزاق، عادل (2004). المرجع السابق، ص32-33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسارعت وتيرته من جانب دول المنبع في حوض النيل والتي تقود تحالفا سعى للتقليل من حصة مصر والسودان مما أدى إلى ظهور الخلافات بين دول الحوض[1].

فقد تنوعت وتعددت وسائل وآليات التغلغل الإسرائيلي في حوض النيل حيث شمل جميع النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والمائية بهدف تحقيق إستراتيجية المحاصرة وشد الأطراف بين دول الحوض وخالصة مصر[2].

من الناحية السياسية فقد استغلت إسرائيل الصراعات الاثنية في حوض النيل، إذ دعمت الحركات الانفصالية وحركات التمرد لتحفيز تلك الصراعات وفتح جبهة أفريقيا الشرقية، فالصراعات جعلت من دول حوض النيل سوقا مستقبلية للسلاح الإسرائيلي، كما أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 فتحت الطريق أمام إسرائيل لإعادة العلاقات مع دول الحوض[3].

أما من الناحية الاقتصادية فقد أعطت إسرائيل اهتماما كبيرا لقطاع الزراعة كونه يمثل النسبة الكبرى من الدخل لمنطقة الحوض تتراوح بين (70-80%) من القوى العاملة خاصة في أثيوبيا وكينيا وأوغندا، كما وقامت بتأسيس 40 شركة أثيوبية للتنقيب عن البترول، وكذلك احتكار اغلب المنتجات الغذائية في أثيوبيا وأوغندا واريتريا، فضلاً عن إتباع إسرائيل لسياسة اغراقية فقي تجارتها لكسب السوق كأثيوبيا وكينيا لسد الطريق أمام التغلغل الإفريقي والإفريقي العربي[4].

ومن الناحية المائية فعلى الرغم من النفي الرسمي لمصر وإسرائيل وأثيوبيا والسودان على عدم وجود دور إسرائيلي في منابع النيل، إلا أن هناك عدة مؤشرات تشير إلى أيادي إسرائيلية في دول النيل ومنها استعادة أثيوبيا علاقاتها مع إسرائيل عام 1989، إذ وجهت مصر تهديدا لأثيوبيا وإسرائيل عام 1990 بعدم المساس بمياه النيل، إلا أن أثيوبيا أكدت على إنشاء السدود، وان هذه السدود لا تأثير على التدفق المائي للنهر، كما وتوترت العلاقات بين كينيا

---

[1] نصر الدين، إبراهيم (2012). المرجع السابق، ص13.

[2] المجالي، هلا، نزار (2008). العلاقات الإسرائيلية الإفريقية وأثرها على الدول الافروعربية (مصر-موريتانيا) حالة دراسية للفترة 1990-2007، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن جامعة مؤتة، ص 35.

[3] المجالي، هلا نزار (2008)، المرجع السابق، ص36.

[4] الشرابي، محبات أمام (1982). **الوجود الإسرائيلي والعربي في أفريقيا، دراسة اقتصادية سياسية**، دار المعارف: القاهرة، ص 102-103.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومصر ثر انسحاب كينيا من معاهدة عام 1929، كما وهددت أوغندا في حال عدم حل الخلافات إتباع نفس موقف كينيا، إلا أن مصر قامت بالتحرك السمي تجاه إسرائيل ودول المنابع من خلال إشراك الفاعلين الدوليين والمعنيين في دول الحوض الأخرى والسودان[1].

أخيراً الناحية العسكرية حققت المساعدات العسكرية التي قدمتها إسرائيل في معظم الدول الإفريقية أهداف عديدة، إذ تمكنت إسرائيل من خلال هذه المساعدات والمتمثلة في صفقات الأسلحة والإشراف على تدريب الجيوش وإرسال الخبراء والمستشارين العسكريين في الدول الإفريقي أن ترى في هذا التدخل مصلحة لها من خلال التغلغل في العديد من الدول ذات المواقع الإستراتيجية الهامة القادرة على تحقيق أهدافها وأهمها دول اريتريا وأثيوبيا ذات المواقع الإستراتيجية والتي تنسجم وطبيعة أهدافها وبشكل مباشر[2].

هناك إشكالية في دراسة السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا بصورة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة، فلها مستويين أولهما: بحوث ودراسات ومشروعات مراكز البحوث وكتابات الخبراء في مجال المياه، والثاني سياستها الفعلية التي تمارسها الدولة من خلال أجهزتها العلنية والسرية، أما الإشكالية الثانية تتمثل في التعاون والتنسيق الأمريكي الإسرائيلي في القارة الإفريقية ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وإسراع إسرائيل في التكيف مع الظروف المتغيرة في أفريقيا، وبالوقت نفسه الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع سياسات الاتحاد الأوروبي دون أن تصبح طرفا في الاشتباك والتنافس القائم بين أوروبا وأمريكيا، وتكمن الإشكالية الثالثة في التغيير الموضوعي في نظم احكم الإفريقية وأوضاع جنوب البحر الأحمر أعطى إسرائيل إمكانيات بالمعنى السياسي والاقتصادي والعسكري، فانتقلت السياسة بانتهاء

الحرب الباردة وتصفية الدور السوفيتي في القارة إلى وضع الشريك بالنسبة للدول الأوروبية والأمريكية مع احتفاظها بموقعها تحت المظلة الأمريكية التي تسعى من اجل تحقيق المصالح الإسرائيلية ويتضح ذلك في استثمارها لنشاط المنظمات العالمية والإقليمية وعدم الخروج على الخط السياسي العام للسياسة الأمريكية ضد ما يسمى بالدول المنبوذة أو الأصولية[3].

---

[1] النحال، محمد (2004). **دور إسرائيل في افتعال أزمة المياه بين مصر ودول حوض النيل**، المركز الفلسطيني للإعلام ، متوفر عبر:

WWW.PALESTINE- INFO. INFO/ ARABIC/PALESTODAY/PRESS NEW.

[2] حماد، مجدي (1986). **إسرائيل وإفريقيا**، دار السلام العربي: القاهرة، ص26.

[3] عودة، عبد الملك (2000). **السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين**، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية بالأهرام، ص 93.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن فالحروب في أفريقيا لم تكن سياسية بحتة بل هي كانت حروب من اجل السيطرة على مصادر المياه وان مصر لها دور كبير في الحروب المتوقعة، فالصهيونية العالمية تدفع بدول المنابع ولا سيما أثيوبيا إلى الصراع مع بعضها البعض من جهة وضد مصر والسودان من جهة أخرى.

أولاً: النشاطات الإسرائيلية في دول المنبع

يمكن رصد وإيجاز أهم الأنشطة الإسرائيلية في دول المنابع ودول حوض النيل الأخرى، وهي كالأتي:

1_ إسرائيل وأثيوبيا

تعتبر أثيوبيا المدخل الرئيسي لمنابع النيل؛ لذا كانت ذات أهمية كبيرة بالنسبة لإسرائيل، لذلك سعت إسرائيل إلى بناء علاقات وثيقة معها في جميع المجالات ووصل إلى حد التعاون العسكري الذي وثق من العلاقات بين البلدين ارتباط الأثيوبيين بسلالة سليمان، ووجود الجالية اليهودية (الفلاشا) في أثيوبيا، كما قامت إسرائيل بمجد أثيوبيا بالسلاح والمعدات العسكرية لحماية الأمن الداخلي، وتدريب الطيارين الأثيوبيين بالقوات الجوية الإسرائيلية وتبادل الزيارات بينهما على المستوى السياسي والأمني[1].

وتظهر العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية من الناحية الاقتصادية المتمثلة في المشروع الأثيوبي الإسرائيلي بمساعدة ألمانية، لتنمية الزراعية في أثيوبيا من خلال تطوير نشاطات تنمية الري الصغيرة، وقدمت شركات استثمارية إسرائيلية عروض للمساهمة في مشاريع بناء السدود على منابع نهر النيل في الأراضي الأثيوبية، كما تعمل الحكومة الإسرائيلية على زيادة حجم التبادل التجاري بينها وبين أثيوبيا إذ تضاعفت الواردات الإسرائيلية الأثيوبية خلال فترة التسعينات تضاعفت ثلاث مرات، أما الواردات الإسرائيلية مع كينيا فقد زادت مرتين ونصف المرة، بينما تضاعفت الصادرات الإسرائيلية مرتين، أما الواردات الإسرائيلية إلى مليون دولار أما الصادرات الإسرائيلية فقد تضاعفت خمس مرات[2].

فالعلاقات بين إسرائيل وأثيوبيا علاقات قوية وواسعة، فغالبية الأنشطة الإسرائيلية في المنابع النيلية تتم بواسطة أثيوبيا باعتبارها تسيطر على 85% من مصادر نهر النيل، كما تمثل

---

[1] قاسم، عباس (1993). الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوليتيكية، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (174)، ص36.0

[2] احمد، عاشور، سيد (2012). المرجع السابق، ص 111.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمعارضة أثيوبيا بتحريض من إسرائيل لمشروع السد العالي، كما وعارضت مشروع اروانيا لري سيناء، وكان لتوتر العلاقات بين أثيوبيا ومصر بسبب قضية بناء السدود التي تنوي أثيوبيا تنفيذا لمواجهة الزيادة السكانية ومواجهة موجات الجفاف وتأكل التربة، فلم تكن إسرائيل بعيدة عما يحدث بحوض النيل كانت تشكل جزءا كبيرا منها، فإسرائيل كانت تمد أثيوبيا بالخبرات الفنية لمساعدتها في بناء شبكة من السدود على نهر النيل مقابل هجرة اليهود الفلاشا إلى فلسطين المحتلة، إذ قامت أثيوبيا بانجاز 40 مشروعا اروانيا لاستغلال مياه النهر مما يقلل من تدفق المياه إلى مصر والسودان[1].

إذن اتسع الوجود الإسرائيلي في دول أعالي النيل وشمل الاستعانة بالخبراء والتعاون الفني في إقامة المشروعات الزراعية وبرأسمال يهودي، ويعد مركز التعاون الدولي في وزارة الخارجية "الموشاف" مسئول عن تصميم وتنفيذ سياسات التعاون مع الدول الإفريقية وتمن أهم أنشطة الموشاف إقامة المزارع وتأسيس غرفة للتجارة الإفريقية– الإسرائيلية وتقديم الدعم في المجالات الزراعية والصحية والتعليمية والتنمية الاقتصادية[2].

[1] عبد الكريم، مجدي (2002). التنافس الدولي على أفريقيا، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ص28–29

[2] قابل، صفوت (2010). **ثلاثة مشاريع للسيطرة على مياه النيل، جريدة الدستور.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2_ الكونغو ورواندا

قدمت إسرائيل إلى الكونغو ورواندا في عام 2009 دراسات مفصلة من اجل بناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج متكامل بهدف التمهيد لمجموعة كبيرة من المشروعات المائية في هذه الدول، فضلا عن قيام شركات إسرائيلية بتقديم الدعم الفني والتكنولوجي لهاتين الدولتين في مجال الزراعة والري بشكل شبه مجاني[1].

3_ أوغندا

تقع أوغندا على الجزء الأكبر من بحيرة فكتوريا، كما أنها تسيطر على جزء رئيسي وهام من روافد نهر النيل الأبيض (بحر الجبل) والذي يخترق الأراضي الأوغندية باتجاه السودان شمالا، الأمر الذي جعلها تحظى بأهمية كبيرة لدى إسرائيل إذ استفادت من موقعها في تغذية الصراعات في جنوب السودان، بالتنسيق مع أمريكا عبر أوغندا وذلك بتقديم العون والمساعدة إلى قوات التمرد في الجنوب السوداني[2].

كما وقامت إسرائيل بتوقيع اتفاقية مع أوغندا في مارس 2000 أثناء زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية، والتي تنص على تنفيذ مشاريع الري في عشر مقاطعات يسودها الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع التي تقع في مقاطعات شمال أوغندا من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، فضلا عن استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فكتوريا لإقامة هذه المشاريع مما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض احد الروافد المغذية لنهر النيل، فالموقف العدائي ضد مصر تجاه قضية حصتها من نهر النيل هي انعكاس للدور الإسرائيلي[3].

4_ كينيا

لقد بدأ الوجود الإسرائيلي في كينيا عام 1956م، وتضمن هذا الوجود المجالات والسياسية والاقتصادية والعسكرية والفنية، ومن أهم أوجه هذا الدعم مد كينيا بصفقات أسلحة كبيرة فضلاً

---

[1] أحمد، سيد، عاشور (2012). المرجع السابق، ص110.

[2] إبراهيم، احمد (2009). **إشكاليات المياه في حوض النيل، القاهرة:** مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام.ص91

[3] الفايز، مها (2011). **إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص87.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن مشاركتها في بناء نظام راداري في كينيا وتطوير القواعد الجوية وشبكات الاتصال بالجيش الكيني، ويشمل التعاون الكيني الإسرائيلي بوجود مائة خبير إسرائيلي لتدريب الوحدات الكينية لمكافحة الإرهاب، وتدريب الكوادر العاملة في كينيا، ويوجد مكتب للموساد في نيروبي ليتم إمداد حركة التمرد في الجنوب السوداني[1].

5_ ارتيريا

قامت إسرائيل فور استقلال اريتريا بتقديم الدعم والمساندة إلى الجناح الذي تزعمه اسياس افروقي ضد التنظيمات الارتيرية التي كانت على علاقة طيبة بالدولة العربية وخصوصا اليمن، وكان تهدف من وراء ذلك مواجهة التواجد العربي في منطقة البحر الأحمر لضمان تواجدها والحفاظ على مصالحها الأمنية جنوب البحر الأحمر[2].

ومن مظاهر الدعم الإسرائيلي لاريتريا تدريب القوات الاريترية وتسليحها، وإدارة ميناء مصوع، فضلاً عن عقد العديد من اتفاقيات التحالف لتزويد القوات الارتيرية بالأسلحة الإسرائيلية، كما امتد الدعم الإسرائيلي ليشمل المجالات الاقتصادية والفنية مثل تقديمها المعونات المستعجلة عام 1990 قيمتها خمسة ملايين دولار، كما قام العديد من الفنيين والمتخصصين في المجالات الزراعية بعمل مشاريع ضخمة مثل توليد الطاقة الكهربائية والمشاريع السكنية والبنية التحتية، ولا يمكن فصل الجهود الإسرائيلية في التعامل مع حركات التمرد في جنوب السودان عن جهود ارتيريا في هذا الشأن، إذ تعاون أفروقي مع قرنق لاكتمال المثلث الاستراتيجي الذي يطوق العرب ويفتح المجال للتحكم في مياه النيل وباب المندب وهذا المثلث هو أثيوبيا واريتريا ومن ثم جنوب السودان الذي له تداعياتها على النظام الاقليمي العربي فالعاصمة الارتيرية كانت تستقبل المعارضة السودانية في الشمال وتقديم العون لها لإسقاط النظام السوداني[3].

ولم يقتصر التحرك الإسرائيلي في دول حوض النيل على دول المنابع بل امتد إلى السودان ممثلا بجنوبه لدعم دورها في المنطقة وإرساء الروابط التي تعزز من وجودها وتحقق

---

[1] الصمادي، عمير عبد الكريم (2014). **الدور الإسرائيلي في دعم الحركات الانفصالية العربية وأثره على النظام الإقليمي العربي 1991-2014، جنوب السودان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت المفرق: الأردن، ص 104.

[2] الصمادي، عمير عبد الكريم (2014) المرجع السابق، ص103.

[3] شعيب، مختار (1998). الإستراتيجية تجاه البحر الأحمر بين الاستمرارية والتغيير، **مجلة دراسات إستراتيجية خليجية، العدد 12**، ص41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أغراضها، ففي عام 2010 أكد زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تحكم الجنوب انه من الممكن إقامة علاقات جيدة مع إسرائيل، وفتح سفارتها في جوبا عاصمة الإقليم عند انفصال الجنوبيون في الاستفتاء المقرر عام 2011، واعتبروا إسرائيل عدوة لفلسطين فقط وليس للجنوب[1].

أما بالنسبية لمصر والسودان فكانت نظرة إسرائيل تجاه مياه نهر النيل لا تخلو من الأطماع الاستيلائية، كنظرتها تجاه المياه في المنطقة العربية والذي قامت بترجمته من خلال طرح العديد من المشروعات حول اقتسام المياه ويتضح ذلك من خلال نهبها نحو 1300 مليون متر مكعب من المياه العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وجنوب لبنان، فضلا عن قيامها بتحويل مياه حوض نهر الأردن عبر الحامل المائي إلى المناطق الغربية منها بعد عدوانها عام 1967، مما أدى إلى تلوث المياه في جنوب النهر، وكذلك فرض القيود على استهلاك هذه الأراضي للمياه بحيث لا تسمح لهم بأكثر من 110 ملايين متر مكعب سنويا، فكانت ترمي من وراء ذلك تلبية احتياجاتها من المياه دون أن تراعي الحقوق المائية للدول[2].

وبنفس الأهداف توجهت إسرائيل إلى مياه النيل مستغلة عدة حقائق ومواقف لتلبية مصالحها وأطماعها والتي تتمثل في ما يلي[3]:

1. سيطرة أثيوبيا على 85% من مصادر نهر النيل والتي تشكل المنبع والمصدر الرئيسي للنهر.
2. أهمية النهر البالغة لمصر والسودان، إذ يعيش على ضفافه ما يزيد على 25 مليون سوداني ونحو 70 مليون مصري، كما ويوفر لمصر 95% من المياه الصالحة للشرب والري والطاقة، كما ويمد السودان بـ 80% من احتياجاته السنوية من المياه، عدا عن أهميته لدول حوض النيل الأخرى في ظل الأزمة الخانقة والحاجة المتزايدة إلى المياه سنويا.

---

[1] أحمد، سيد عاشور (2012). المرجع السابق، ص 112.

[2] محمود، احمد إبراهيم (2009). **إشكاليات الأمن المائي في حوض النيل، ص90.**

[3] صوان، محمد (1998). الإستراتيجية الأمريكي- الإسرائيلية الجديدة في أفريقيا والبحر الأحمر، **مجلة المعلومات الدولية**، العدد 58، ص25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. توتر العلاقات بين مصر وأثيوبيا بسبب قضية السدود التي تعتزم أثيوبيا إنشاءها لمواجهة الانفجار السكاني والتدهور البيئي فضلا عن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها أثيوبيا.

4. توثيق علاقات إسرائيل مع اريتريا وأثيوبيا لتحقيق مصالح اقتصادية بسبب فتح الأسواق الإسرائيلية الجديدة في شرق أفريقيا، فضلا عن الأهداف الإستراتيجية التي تشكل تهديدات للأمن القومي العربي، فالوجود الإسرائيلي في دول أعالي النيل وفي الهضبة الاستوائية يشكل تهديدا امنيا لمنابع النيل.

5. استفادة إسرائيل من العلاقات التي تربطها مع كل من دول بحيرة فكتوريا في المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية، إذ مكنتها من هيمنة الاستخبارات الإسرائيلية على جزء من ساحل شرق أفريقيا وحصولها على التسهيلات الأمنية في الأراضي الكينية.

6. حرص إسرائيل على التغلغل الاقتصادي والأمني في "دول البحيرات العظمى" وإقامة علاقات وثيقة معها من خلال نظرتها الشمولية تجاه نهر النيل والبحر الأحمر تهدف منها الوصول إلى منابع النيل وتدويل البحر الأحمر، والحيلولة دون أن يصبح عربيا ومحاصرة الأمن القومي العربي ولا سيما امتداده المصري والسوداني.

7. استغلال إسرائيل للنزاعات في حوض النيل ومنطقة القرن لتحقيق سياستها في المجال الحيوي من خلال دعمها للحركة الانفصالية في جنوب السودان.

إذن سعت إسرائيل إلى الاستفادة من الأوضاع السائدة لتحقيق أهدافها ومطامعها في مياه نهر النيل الذي هو مصدر اهتمام لها منذ القدم، إذ كانت تطرح المشاريع العديدة للحصول على نحو 800 متر مكعب من مداخل مصر من المياه عند أسوان، بحجة أن كميات المياه في مصر تقدر بمليارات الأمتار سنويا لا يستفاد منها وتفيض عن حاجات الري، وبالتالي يمكن الاستفادة منها في إسرائيل، فلم تلتزم إسرائيل بمعايير صحيحة لتحديد حاجتها من الماء ويتضح ذلك من خلال السياسة التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي قامت بتلبية الحاجات المائية للدولة الإسرائيلية دون الأخذ بعين الاعتبار بقدرة المصادر الطبيعية المتاحة على تحمل أعباء لا حدود لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الأهداف الإسرائيلية في دول حوض النيل

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للسياسة الإسرائيلية في ثلاث أهداف أساسية هي الأمن الإسرائيلي والشرعية السياسية والهيمنة الإقليمية، إذ تسعى إسرائيل إلى الاهتمام بدول حوض النيل لما تحتله من مركز حيوي في شمال ووسط أفريقيا وتتمثل الأهداف الإسرائيلي بدول الحوض في ثلاث اتجاهات أساسية هي كالآتي[1].

1- الأهداف السياسية: إذ تسعى إسرائيل إلى تدعيم علاقاتها الدولية مع دول المنطقة وتدعيم وضعها الدولي واكتساب تأييد الرأي العام وخاصة في المحافل الدولية ومحاولات تدعيم علاقاتها مع العرب من خلال أفريقيا ودول حوض النيل.

2- الأهداف الاقتصادية: إذ تهدف إسرائيل إلى اقتناص الأسواق الإفريقية الواسعة، إذ تقوم إسرائيل بحركة تصدير واسعة للسلع والخبرات الفنية والبشرية فضلا عن حركة الاستيراد كالمواد الخام من دول حوض النيل والتي تتميز بأنها رخيصة الثمن وسهلة النقل عبر البحر الأحمر.

3- الأهداف الإستراتيجية الأمنية: تسعى إسرائيل إلى خلق وجود قوي وراسخ لها في المنطقة لتحقيق هدفين الأول: النفاذ إلى مجموعة حوض النيل التي تعتبر بمثابة العمق الاستراتيجي للدول العربية، الثاني في تحقيق الوجود العسكري في المنطقة نظرا للأهمية الحيوية للأمن الإسرائيلي.

إذن كانت السياسة الإسرائيلية تسعى إلى اكتساب مواقع مؤثرة في منطقة الجوار الإفريقي التي تقع جنوب الدول العربية، إذ قامت إسرائيل تبني قاعدة اقتصادية تجارية لتمارس فوقها دورا سياسيا لخدمة مصالحها وأهمها نتائج الصراع العربي الإسرائيلي[2].

فالدور المائي لإسرائيل في حوض النيل يعتبر دورا محفزا على الصراع المائي بما في ذلك الحوض، ويزيد من المكانة المحورية للمياه في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي حالة الشح المائي التي تعاني منها إسرائيل منذ عام 2000، وتصاعدها خلال العقود الأول من القرن العشرين مما يدفع بإسرائيل إلى تطويق السياسة المصرية في الدائرة النيلية مما يعمل على شد

---

[1] حمد، سيد محمد (2003). المرجع السابق، ص192.

[2] عودة، عبد الملك (2001). **السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، ص 95.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أطراف مصر إقليميا، لتحصل على نصيب من مياه النيل واستخدام المياه كورقة ضغط ضد مصر والسودان.

ثالثاً: الآثار المترتبة على مد إسرائيل بمياه النيل

ترى الحكومة الإسرائيلية في نهر النيل المصدر الوحيد الذي يحل مشكلتها المائية في المستقبل مما يجعلها تولي عناية خاصة بكل من مصر وأثيوبيا، ودول الحوض الأخرى بصفة عامة، فالأمر يتعلق بموضوع جلب المياه من خارج الإقليم، فمحاولات مد إسرائيل بمياه النيل سيكون له آثارا بعيدة المدى مصر والسودان ودول حوض النيل وعلى إسرائيل ويمكن توضيحها كالأتي[1]:

أولاً: بالنسبة لمصر

إن كمية المياه التي تصل لمصر والتي تختزنها السدود الحالية على النيل لا تغطي احتياجات مصر في التوسع الاقتصادي لمواجهة متطلبات التنمية، وهناك مناطق كبيرة على ضفتي النيل وفي الصحراء الغربية القابلة للزراعة إلا أنها تحتاج إلى المياه، فلا يوجد الفائض من المياه لدى مصر، فهي تستدين من حصة السودان، كما وتعتبر مسالة المياه من الأمور السيادية للدولة كالأجواء الإقليمية والمياه الإقليمية، إذ لا تخضع هذه المسائل لاعتبارات الربح والخسارة والمعايير الاقتصادية الضيقة، وان مد إسرائيل بمياه يعني تسليم جزء من السيادة المصرية للسيادة الإسرائيلية كما هو حرمان لمصر من أهم مسببات وجودها واستمرار هذا الوجود.

ثانياً: بالنسبة للسودان

إن من أكثر الدول التي تستفيد من مياه النيل هي مصر والسودان، فالأضرار التي تلحق بالشعب المصري لا بد أن تلحق بالشعب السوداني، وعلى الرغم من الإمكانيات الأرضية الهائلة في السودان فالموارد المائية المتاحة تقتصر على الإيفاء باحتياجات هذه الأراضي، فمحاولات مد مياه النيل إلى إسرائيل إنما هو تمكين لإسرائيل من السودان لتتحكم في مشروعاته ومخططاته الزراعية، كما للسودان مستقبل هام في أن يكون مصدرا للأمن الغذائي في العالم العربي وإدخال إسرائيل في دائرة دول الحوض، كطرف من الأطراف التي يمكن أن تتحكم في هذا الأمن الغذائي العربي.

[1] حمد، سيد موسى (2003). المرجع السابق، ص195- 196.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: بالنسبة لدول حوض النيل

إن التعاون بين دول حوض النيل لا يزال في البداية، وتحتاج إلى تدعيم في العلاقات السياسية والاقتصادية والفنية الجيدة بين دول الحوض، فضلا عن أن دولة واحدة من دول الحوض لا تستطيع الادعاء بحق الملكية أو التصرف بمفردها من مياه النهر لأنه مرهون بإرادة جميع الأطراف الأخرى.

أن مختلف حوض النيل لها مطالب في مياه النيل فالبعض يطالب بتخصيص حصص لها، والبعض الآخر يسعى لإقامة خزانات وسدود على منابع النيل وروافده، فهناك محاولات عديدة لمد حق المياه لغير شعوب هذا النهر مما يهدم حق مختلف شعوب دول النهر في حياتهم ذاتها.

رابعاً: بالنسبة لإسرائيل

إن مد مياه النيل إلى النقب لا يعني إلا الدعم العسكري المباشر للقوة الإسرائيلية في مواجهة القوة العربية بما فيها مصر، فالمستعمرات بالنسبة لإسرائيل ليست فقط مجرد شكل من أشكال الملكية الزراعية بل هي شكل مرتبط بنظام امن عسكري قائم على التوسع واكتساب الأرض، فتصدير المياه إليها يمكنها من أحكام نظامها العسكري في ظل دعوى نظرية الأمن الإسرائيلي في الوقت الذي ما زالت فيه القضية العربية الفلسطينية في المراحل التمهيدية لوضع الحلول لها محاولات لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة.

إذن فالتأثيرات المختلفة لمد مياه النيل لإسرائيل تعني كسبا مباشرا وهاما لمصالح وأهداف إسرائيل، وبالوقت نفسه تضر بالمصالح المصرية والسودانية، فلا بد من إدراك كافة دول المنطقة أن تدرك أبعاد مشكلة المياه وأهميتها الإستراتيجية للقوى الداخلية والإقليمية في المنطقة كافة، وان تعمل على استغلال مواردها والحرص عليها بما يحقق أهداف التنمية والتقدم والرقي لمختلف شعوب ودول حوض النيل.

مما لا شك فيه أن إعلان أثيوبيا في نهاية عام 2011 إقامة سد الألفية العظيم على النيل الأزرق قد أثار جدل إعلامي وسياسي كبير داخل، أثارته الهواجس وردود الفعل العفوية وغير التي ظهرت وبدون تنسيق من خلال تيارين هما:الأول ينطلق من هاجس رئيسي إزاء أي قبول بالمراجعة التي تطلبها بقية دول حوض النيل باستثناء السودان أو إزاء أية مشاريع تخطط تلك الدول لإنشائها، يمكن أن تقلل من حصة مصر التاريخية من مياه النيل يغذي هذا الهاجس المزاعم عن أي دور إسرائيلي أو أمريكي بقصد أو بدون قصد وهنا يظهر عنصران هما أن جانبا مهما من تلك المشاريع مرتبط بتدفق استثمارات خليجية وصينية وهندية على عدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من دول الحوض خاصة أثيوبيا والسودان لإقامة المشاريع الزراعية سيؤدي إلى زيادة توسع تلك الدول في استخدام مياه النهر، فضلا على أنه رغم الخلاف حول اتفاقية عنتيبى إلا أن دول حوض النيل الموقعة عليه لم تكشف عن أي رغبة من مصر والسودان في التجاوز عن بنود الاتفاق ويتضح ذلك من خلال عرض رئيس الوزراء الأثيوبي السابق ميليس زيناوي على مشاركة مصر والسودان في مشروع سد الألفية، أما التيار الثاني في ردة الفعل المصرية فيبدو واضحا من خلال الدعوة إلى تقديم الحوافز لتلك الدول لبناء علاقات تعاونية على عدة مستويات وظهر ذلك من خلال ما تم من زيارات تحت مسمى الدبلوماسية الشعبية والبعثات الطبية وغيرها من مبادرات المجتمع المدني خلال العامين الماضيين في ظل الزخم الذي منحته ثورة 25 يناير للمبادرات الشعبية والمدنية من خلال العديد من المبادرات التي كانت تحاول جادة إلى تأسيس تقارب شعبي مع تلك الدول في عدة مجالات فضلا عن أن هذا التوجه يشكل المساعدات التنموية التي تقدمها وزارة الخارجية المصرية ووزارات أخرى لدعم تلك الدول في مواجهة بعض المشكلات، ووجود استثمارات مصرية زراعية وحيوانية تتم في أكثر من دولة خاصة السودان وجنوب السودان وأثيوبيا، إلا انه عانى من مشكلات كثيرة وهي انه تم في ظل غياب التنسيق والتكامل بين الأنشطة المختلفة، كما أن جزءا كبيرا من هذه الأنشطة يمثل عبئا ثقيلا على الاقتصاد المصري في الوقت الذي تعان منه الدول في العجز المالي في ميزانيتها العامة، كما أن هذه الأنشطة تفتقر إلى الطابع الهيكلي المستقر الذي يضمن لها الاستمرار في إحداث الآثار على المدى المتوسط والطويل، فضلا عن أن تأثير الشعوب في كل دول الحوض ما زال محدودا في التأثير في سياسات الدولة العليا[1].

مجالات الصراع المائي في دول حوض النيل:

ساعد الوضع المائي في حوض النيل إلى إبراز شكلا من أشكال التفاعلات الصراعية المائية، ومم ساعد على تبلورها الوضع القانوني في الحوض في ظل غياب الإطار القانوني العام والشامل الذي ينظم شئون الحوض، فالصراع الدائر في دول الحوض يتمحور في ثلاثة مجالات رئيسة أهمها[2]:

---

[1] عوني، مالك (2013). مدخل تنموي لعلاقات مصر مع حوض النيل، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (191) المجلد، 48، ص90-91.

[2] طايع محمد، سالمان (2012). **مصر وأزمة مياه النيل أفاق الصراع والتعاون**، مكتبة الشروق: القاهرة، ص45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. الصراع حول مدى مشروعية الاتفاقيات السابق الموقعة في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ومدى مرجعيتها كإطار قانوني ينظم المسائل المتعلقة بالنهر.
2. الصراع حول تقاسم المياه المشتركة في حوض النيل وإعادة توزيع الحصص المائية بين دول الحوض فلا يوجد اتفاق يحدد المعايير التي يتم من خلالها تقاسم مياه النيل عدا اتفاقيتي عام 1929 وعام 1959 بين مصر والسودان.
3. الصراع حول مدى إلزامية شرط الإخطار المسبق عند القيام بمشروعات مائية قطرية من قبل دول منابع النهر للعمل بمبدأ من مبادئ القانون الدولي العام.

في ظل ما تقدم من توضيح لأبعاد وملامح الأزمة في دول حوض النيل، ومدى ارتباطها بمصير الأمن القومي والمائي والغذائي المصري، أصبح من الضروري والحتمي وضع الخطط والسبل الكفيلة للخروج من هذه الأزمة الخانقة، فالتحدي الحقيقي أمام مصر هو ليس محاولة عرقلة سير مخططات دول الحوض ومشاريعها سواء قانونيا أو دبلوماسيا، وإنما إعادة بناء إطار إقليمي يتم من خلاله تعاون مصر مع تلك الدول يؤسس شكة ارتباطات مصلحية طويلة الأجل تتجاوز سياسات المساعدات وتسمح بالخرج من دائرة المبادرة الصفرية إلى دائرة التفاعل الايجابي لتحقيق المنافع المتبادلة لجميع أطراف دول الحوض، فهنا لا بد من إتباع منهج تنموي شامل لإقليم الحوض بقيادة مصر يتعامل مع دول الحوض كوحدة إقليمي متكاملة تترجم إلى وحدة دولها المائية وهذا يتم من خلال تحرير العلاقات المصرية مع دول الحوض من تداعيات التطورات السياسية المؤقتة وتقليص أي تأثير وتغلغل دولي في تلك الدول على المستوى السياسي والاقتصادي في علاقاتها مع مصر، مما سيسمح بتحقيق التوازن بين تكلفة السياسات التعاونية التي ستتبعها مصر مع دول الحوض.

ويمكن صياغة السياسة المصرية الخارجية تجاه دول حوض النيل من خلال تأسيس هيئة قومية عليا تجمع مختلف مؤسسات الدول ذات الصلة بدول الحوض، وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الحوض للوصول إلى تأسيس منطقة تكامل اقتصادي، إعداد الخطط التنموية الشاملة التي تحقق التكامل بين احتياجات دول الحوض، ومن الممكن أن يتم ذلك كله من خلال جعل الاستثمارات الزراعية الضخمة المتدفقة من دول الحوض جزءا من مشروع ضخم لتنمية إيرادات النهر والتقليل من الفاقد الكبير من إيرادات دول الحوض، كما انه من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الممكن تنفيذ مشروع تطوير قناة السويس ليكون هو المحور الرئيسي لعلاقة منطقة حوض النيل، فضلا عن التنسيق مع أثيوبيا في خططها لتكون مركزا رئيسا لتوليد الطاقة الكهربائية.

يرى الكثير من الخبراء والباحثين أن المرحلة الحالية للعلاقة بين مصر ودول حوض النيل تتسم بالغموض والضبابية بسبب المواقف الدولية الجديدة في جنوب السودان وتوجهاتها الخارجية، وطبيعة التحولات الداخلية في السودان الشمالي إلى جانب التغييرات في الأوضاع في مصر وما ستؤول إليه في المستقبل، فانفصال جنوب السودان عن شماله له أثر سلبي سواء في إطار الاختلاف الثقافي والديني أو فقدان مصر لامتيازاتها في النيل التي كانت تحصل عليها من السودان الموحد، إلا أن الايجابي هو الثورة المصرية ستؤدي عاجلا أم آجلا إلى قوة مصر واحتلالها لمكانة مرموقة على المستوى الإقليمي والدولي، وهو كما كان مبعد ثورة عام 1952 فيما يتعلق بملف المياه وتوقيع اتفاقية عام 1959 على الغرم من اختلاف الوضعية الإقليمية والدولية في الوقت الراهن والتنافس الواضح بين كافة القوى والفعاليات في المنطقة بالغة الأهمية والحساسية[1].

[1] نصر الدين، إبراهيم (2012). التطورات الإستراتيجية في إقليم حوض النيل، **مجلة آفاق افريقية**، العدد (36) المجلد (10)، ص17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التداعيات الأخيرة لسد النهضة وحل الخلاف القائم عليه:

جاءت وثيقة الخرطوم لحل وإنهاء الخلافات القائمة حول سد النهضة الأثيوبي بين كل من مصر والسودان وأثيوبيا، إذ حدد وزراء الخارجية والري للدول الثلاث الآليات الجديدة للعمل خلال المرحلة المقبلة لحل الخلاف حول موضوع السد وتقليل المخاطر المائية المحتملة على كل من مصر والسودان واشتملت الوثيقة على نقاط عدة أهمها[1].

1- الالتزام الكامل بوثيقة إعلان المبادئ إلى وقع عليها رؤساء خارجية الدول الثلاث في مارس من العام الماضي بالخرطوم.

2- تحديد مدة زمنية لتنفيذ دراسات سد النهضة في مدة تتراوح ما بين 8 أشهر إلى عام.

3- اختيار شركة (ارتيليا) الفرنسية التي كان لها أعمال سابقة في مصر للقيام بهذه الدراسات وتنفيذها.

وفضلا عن ذلك فقد نصت وثيقة الخرطوم على بنود أخرى لا بد من ذكرها في هذا المجال وهي كالآتي[2]:

1- التزام أثيوبيا الكامل في إعلان المبادئ الخاصة بالملء الأول والتشغيل بناء على نتائج الدراسات وتبعا للاتفاقية الكبرى التي وقعها الرؤساء في مارس الماضي في الخرطوم.

2- تشكيل لجنة فنية لبحث إمكانية زيادة عدد الفتحات الإضافية لتمرير المياه التي طلبتها مصر لان هذه الفتحات حيوية سيتم الالتزام بها وهذه اللجنة ستشكل في أديس أبابا.

3- استمرار عمل اللجنة السداسية على مستوى وزراء الخارجية والري وبحث الطلب المصري بزيادة فتحات سد النهضة لزيادة تدفق المياه إلى النيل الأزرق خاصة في فترة انخفاض منسوب المياه.

فهكذا تمت الموافقة بين وزراء الدول الثلاث (مصر والسودان وأثيوبيا) على عقد جولة جديدة من المباحثات في الأول من فبراير من عام 2016 يشارك فيها وزراء الخارجية والري لاستكمال بناء الثقة بين الدول الثلاث، وتوجيه الدعوة للبرلمانيين والإعلاميين والدبلوماسيين والشعبية لتفقد موقع السد وتفقد الوضع في إطار المتابعة والشفافية لتؤكد حسن نواياها لبناء الثقة وحل الخلافات بين الدول الثلاث[3].

---

[1] اسلام احمد فرحات جريدة الأهرام المصرية، 30 ديسمبر 2015 العدد (47140)، ص4

[2] جريدة الأخبار الأربعاء 30 ديسمبر 2015، العدد 19882، ص4

[3] جريدة الأهرام، المصدر السابق، ص4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال الاجتماع السداسي بالخرطوم تم الاتفاق على خارطة طريق للمرحلة القادمة لسرعة إتمام الدراسات الفنية على أن يكون التوقيع على عقد الأعمال الاستشارية في الأول من فبراير من عام 2016 في الخرطوم، على تنتهي الدراسة خلال ثمانية أشهر حتى عام شريطة التزام الدول الثلاث (مصر والسودان وأثيوبيا) بكافة بنود اتفاق إعلان المبادئ[1].

ومن هنا نرى أن الصعوبات قد تم تجاوزها إذ ستقوم الدول الثلاث في مطلع شباط عام 2016 بإجراء الدراسات الفنية والعلمية المتسمة بالنزاهة والشفافية فتم مناقشة جميع الشواغل وعناصر القلق للدول الثلاث (مصر والسودان وأثيوبيا) وهكذا نرى أن الخلاف بين هذه الدول حول سد النهضة تم الاتفاق عليه وزالت كل آثار الخلاف والنزاع القائم حوله، إذ تم افتتاح مشروع المليون ونصف المليون فدان بمنطقة الفرافرة وان المناقشات حول هذا المشروع قيد المناقشة والتنفيذ بين وزراء خارجية الدول الثلاث (مصر والسودان، وأثيوبيا).

[1] جريد الأخبار المصدر السابق، ص4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

أن التفاعلات والصراعات بين دول حوض النيل وأهمها مشكلة المياه واقتسامها تشير إلى الكثير من الآمال والتحديات التي تعكسها العلاقات على المستوى العام، وتعثرها على مستوى التعاون المائي، كما أن الوصول إلى اتفاق وإطار قانوني ينظم إدارة المياه بين دول الحوض صعب التحقق والمنال.

كما أن العلاقات الدولية بين دول حوض النيل وأثرها على رسم السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الحوض وأثرها على الأمن القومي المصري من المواضيع المهمة والحيوية، إذ تمثل تحديا كبرا وأساسيا ذو أبعاد سياسية وأمنية لمختلف دول حوض النيل، فلم تعد العلاقات الدولية في عالمنا المعاصر تقوم على الإرث التاريخي والحضاري والجوار الجغرافي، بل أصبحت المصالح المتبادلة والقضايا المشتركة والتعاون الإقليمي من القواعد الأساسية التي تتحكم في مسار العلاقات الدولية، فضلا عن أن مفهوم الأمن القومي اتسع ليشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية للدولة لتحقيق أهدافها القومية في التقدم والاستقرار.

وبما أن نهر النيل يمثل شريان الحياة ليس لمصر فقط وإنما لمختلف دول الحوض، إلا أن العلاقات بين دول الحوض لم تكن عبر تطورها التاريخي مجرد علاقات شكلية أو مجرد مصالح تربط بين مختلف دول الحوض وشعوبها بحكم الوجود الجغرافي، بل هي علاقة عضوية ذات مضمون سياسي واقتصادي وثقافي فضلا عن المحتوى التاريخي لذلك فالأوضاع الجغرافية والصراع الدولي في المنطقة تحتم وتفرض ضرورة إيجاد التعاون الإقليمي بين الدول من اجل الاستفادة من كافة إمكانيات وثروات دول المنطقة والنهوض بشعوبها لمواجهة التكتلات والمطامع السياسية والاقتصادية وعلى رأسها المطامع الإسرائيلية والأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

مما سبق من عرض وتوضيح لسياسة مصر الخارجية وعلاقاتها مع دول حوض النيل والصراعات والخلافات السياسية والاقتصادية والمنية فإننا نتوصل إلى العديد من النتائج أهمها:

1. تمتاز العلاقات بين دول الحوض بالثبات والاستقرار النسبي، كما أن تشكيل السياسة الاقتصادية بين دول الحوض والتأثير في اتجاهات السياسة الخارجية لدول الحوض لا تتأثر بالدور الأساسي لنهر النيل بل هناك عدة عوامل أخرى تتمثل في الصراعات الاثنية ومشكلات الحدود واللاجئين والتنافس بين القوى الكبرى في المنطقة.
2. أن أ ساس التعاون بين دول الحوض لا تقتصر على موارد المياه وان كانت تمثل محورا هاما للتنمية بين دول المنطقة بل هي أسس وقواعد تمتد لتشمل مختلف جوانب التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية من اجل خدمة كافة مجتمعات وشعوب المنطقة.
3. حاجة دول الحوض إلى آليات جديد من اجل التعاون مع الأوضاع الدولية المعاصرة فضلا عن حاجتها إلى الاعتماد على الذات وإتباع الإيديولوجية التي تعبر عن الواقع الخاص بدول الحوض لكي تعود نفسها على التعامل مع الحقائق الجديدة التي تفرزها التفاعلات الدولية المعاصرة والمتغيرات العالمية الجديدة.
4. محدودية العلاقات الاقتصادية وغياب التعاون السياسي بين دول الحوض من اجل إتباع خطط مشتركة لاستغلال الثروات الطبيعية والبشرية مما يقف عائقا أمام تقديم المعونات التنموية، فلا بد من قيام عمل مشترك بين دول الحوض لتدعيم وتنسيق العلاقات السياسية والاقتصادية بينها لتحقيق التنمية الشاملة.
5. أن الواقع الراهن بكل ما فيه من تفاصيل تحيط بموضوع المياه جعل منها ورقة في الصراع السياسي والاقتصادي في المنطقة في ظل غياب الإطار القانوني المنسق لتلك العلاقات ليضمن عدم الصراع بين أطرافها بالرغم من أن تقسيم المياه في المنطقة يعتمد على قاعدة الحقوق التاريخية المكتسبة، إلا أن الطموحات الإقليمية وتباين درجات النمو الاقتصادي والاجتماعي وزيادة السكان أفسح المجال أمام زيادة الخلافات وجعلت مبدأ التوزيع العادل للمياه مصدرا للخلاف أكثر من انه سندا لحل مشكلات الاستقلال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. يعتبر التلاحم الداخلي والتعاون الدولي من أهم متطلبات الأمن القومي لـــدول الحـــوض والمحرك الأساسي للتعاون هو الحفاظ على الذات وتحقيق المصالح المتبادلة من خلال بيئة تعاونية، وارتباط الأمن القومي بشكل مباشر بأمن دول حوض النيل.

7. أن إثارة القلاقل والفتن حول مياه النيل مبعثه خارجيا كمطالبة الدول الكبـــرى بتحويـــل مجرى النهر أو استثارة دول المنبع للمطالبة بحصص كبيرة.

8. إن المشكلات الإقليمية بين دول الحوض وأهمها المياه والصراعات الاثنية وما يرتبط بها من منازعات الحدود ومشكلات اللاجئين من العوامل المؤثرة فـــي تحديـــد مـــسار العلاقات الدولية القائمة بين دول المنطقة.

9. تجديد الحوار الايجابي بين كافة دول الحوض حول العمل المشترك لضبط واســـتثمار مياه النيل وتنظيم العلاقات المائية بين دول النهر جميعا.

10. من أهم الطرق للتقدم نحو التكامل الإقليمي وبناء نظام له مصداقيته يقوم من خـــلال منهج تدريجي يبدى بالتعاون في المجالات الوظيفية إلى القضايا السياسية لوضع هياكل أساسية للتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية لتصبح جزء من وعي الرأي العام فـــي المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فان الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها:

1. ضرورة تدعيم النظم السياسية بدول الحوض بالمزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية إضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الحكم والسياسة والتوسع في بناء المؤسسات السياسية الاجتماعية ويحقق الاستقرار السياسي لتحقيق التقدم والتنمية.
2. لا بد أن تكون المؤسسات السياسية قنوات اتصال فعالة وايجابية بين الحاكم والمحكومين وان تكون القيادة قدوة معبرة بطريقة موضوعية وواقعية عن قيم ومصالح ورغبات المواطنين ليحقق الاندماج وحماية المصلحة القومية العليا للبلاد.
3. إحداث إصلاحات جوهرية في الهيكل الاقتصادي لمختلف دول حوض النيل لمواكبة التطورات الرأسمالية العالمية واقتصاديات السوق الحر لزيادة الإنتاج والدخل القومي والحد من الصراعات الطبقية.
4. لا بد من التنسيق بين دول حوض النيل على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والفنية وتجاوز التعاون في المجال المائي إلى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية.
5. تقوية المجموعة الاقتصادية والتجمعات الإقليمية القائمة وإنشاء تنظيم إقليمي متكامل سياسيا واقتصاديا في إطار مؤسسي وقانوني يشمل دول حوض النيل.
6. بلورة الفكر الإقليمي المشترك النابع من الطبيعة المتميزة لدول الحوض وتنمية الروابط الثقافية وحل النزاعات بالطرق السلمية، والاتجاه نحو درجة من التكامل والاندماج الإقليمي بين دول الحوض على المستويين الاقتصادي والسياسي.
7. أن تعيد كل دول الحوض حساباتها الداخلية والخارجية بتحديد مكانتها بأمانة في مختلف القضايا المعاصر.
8. توفير سبل دعم وتمويل قوية ومستمرة من الخارج سواء من الدول المانحة أم المنظمات الدولية المتخصصة لتنفيذ المشروعات.
9. الحد من قيود التبعية والاعتماد على الذات وتخفيف عبء المديونية الخارجية ومواجهة كافة التحديات الداخلية والخارجية من اجل تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية ودعم العلاقات الدولية والأمن القومي الإقليمي لدول حوض النيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع:

إبراهيم، احمد (2009). **إشكاليات المياه في حوض النيل، القاهرة:** مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام.

أبو العينين، محمود (2002). الدور الإقليمي المصري في أفريقيا منذ ثورة يوليو 1952 بين الاستمرارية والتقيد، **ملف السياسة الدولية**، العدد (149)، ص33-57.

أبو المجد، احمد كمال (1992). الأساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، **مجلة الصامد الاقتصادي**، العدد(89)، ص51.

أحمد، سيد عاشور (2011). **المشكلات الاقتصادية والسياسية أفريقيا واقتسام المياه بين ول حوض النيل الاتفاقيات، المفاوضات، المعاهدات**، دار الكتاب الحديث: مصر.

أحمد، يوسف احمد (1988). **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، .

احمد، يوسف أحمد (2010). **الأمن المائي لمصر والسودان بعد إخفاق جولة شرم الشيخ**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث..

الاسناوي، أبو الفضل (2012). السياسة الخارجية المصرية الواقع والمستقبل، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (190)، المجلد 47، ص53.

الاسناوي، أبو الفضل (2012). السياسة الخارجية المصرية الواقع والمستقبل، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (190)، المجلد 47، ص56-57.

الاشرم، محمود (2001). **اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أمين، جوزيف رامز (2003). **العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض نهر النيل**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة: الإمارات العربية المتحدة.

بركات، نظام، و الحلوة، محمد (2001). **مبادئ علم السياسة، ط2**، مكتبة العبيكان: الرياض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بطرس، غالي و محمود، خيري عيسى (1999). **المدخل في علم السياسة**، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية ص186.

بيان الرئيس محمد حسني مبارك في أكتوبر عام 1987م.

حسن، يوسف فضل (1984)، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، **ندوة مركز دراسات الوحدة العربية (العرب وإفريقيا)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حماد، مجدي (1986). **إسرائيل وإفريقيا**، دار السلام العربي: القاهرة.

حمد, سيد محمود موسى (2010), **مصر ودول حوض النيل**, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 2010.

حمد، سيد محمد، موسى (2003). **مصر ودول حوض النيل**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الدسوقي، أبو بكر (2013). دور مصر الإقليمي في واقع جديد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (190) ص 6-7.

الدسوقي، أبو بكر (2013). سد النهضة وحتمية العودة لأفريقيا، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 193، المجلد 48، ص6.

راضي، عبد الهادي محمد (1987). المياه والسلام: مصر المشكلة مقترحات وحلول المستقبل، **مجلة علوم المياه**، القاهرة، العدد الثاني، ص 8-13.

زهران، جمال علي (2000). النمط العقلاني لتحليل صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، عدد (142)، ص50.

الساعدي، حميد (1981). **الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة في النظام الرئاسي**، ص255.

سالم، محمد أنيس (2013). تحديات صنع سياسة خارجية مصرية جديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (193) المجلد، 48، ص76.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السامرائي، احمد (2012). **إستراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل**، الذاكرة للنشر والتوزيع.

سحران, سمير(1999). **السياسة المصرية تجاه السودان**, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة.

سعد، حقي (2006). **مبادئ العلاقات الدولية**ـ ط2، دار وائل للنشر والتوزيع: بيروت.

سلامة, رمزي (2001). **مشكلة المياه في الوطن العربي**, منشأة المعارف, القاهرة.

سلطان، حامد (1962). **القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية.

سليم, محمد السيد (1989). **تحليل السياسة الخارجية**, جامعة القاهرة, مركز البحوث والدراسات السياسية, القاهرة.

سليم، محمد السيد (1989). **تحليل السياسة الخارجية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: القاهرة.

الشرابي، محبات أمام (1982). **الوجود الإسرائيلي والعربي في أفريقيا، دراسة اقتصادية سياسية**، دار المعارف: القاهرة، ص 102-103.

شعيب، مختار (1998). الإستراتيجية تجاه البحر الأحمر بين الاستمرارية والتغيير، **مجلة دراسات إستراتيجية خليجية، العدد 12**، ص41.

شلبي، السيد أمين (2013). النقاش حول السياسة الخارجية المصرية ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (193)، ص 25-45.

شوقي، احمد (2012). الأزمة الإستراتيجية: الصراع الدولي في حوض نهر النيل، **كراسات مصرية**، سلسة غير دورية، ص25.

الشيمي، محمد، عبد العظيم (2014). **تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في أزمة الخليج (1990-1991)**، المكتب العربي: مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصمادي، عمير عبد الكريم (2014). **الدور الإسرائيلي في دعم الحركات الانفصالية العربية وأثره على النظام الإقليمي والعربي 1991-2014، جنوب السودان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أل البيت المفرق: الأردن، ص 104.

صوان، محمد (1998). الإستراتيجية الأمريكي- الإسرائيلية الجديدة في أفريقيا والبحر الأحمر، **مجلة المعلومات الدولية**، العدد 58، ص25.

طايع، محمد سالمان (2012). تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 187، ص 28.

عاشور، محمد سالم (2004). **التغذية الاثنية في جنوب أفريقيا**، المركز العالمي للدراسات وابحاث الكتاب الاخضر: طرابلس.

عبد الرزاق, عادل(2002). **دور مصر في منظمة الوحدة الإفريقية**, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة.

عبد الرزاق، عادل (2004). **بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والإستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد الكريم، مجدي (2002). التنافس الدولي على أفريقيا، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ص28-29

عبد الوهاب، أيمن السيد (2004). مياه النيل ومقتضيات تغيير السياسة المصرية، **مجلة العواصف الأسبوعية**، ا 11، ص87.

عبد الوهاب، أيمن السيد (2004). **مياه النيل في السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية..

علو، احمد (2013). دول حوض النيل وأزمة سد النهضة، **مجلة الجيش**، العدد 1339، ص1-2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علوي، مصطفى (2002). المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، **أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية**، القاهرة، ص 21- 36.

عودة، جهاد (2002). تطور الهيكل الإداري والتنظيمي لوزارة الخارجية المصرية، السياسية الدولية، **المجلة السياسية الدولية**، القاهرة، عدد (150)، 200-208.

عودة، عبد الملك (2000). **السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين**، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية بالأهرام.

عودة، عبد الملك (2001). **السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام.

الغنيمي، محمد طلعت (). **نظرات في العلاقات الدولية العربية.**

الفايز، مها (2011). **إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

فدوى, محمود حسن (1990), **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير**, مركز البحوث والدراسات السياسية, القاهرة.

فؤاد، احمد نعمات (1982). **شخصية مصر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

قابل، صفوت (2010). **ثلاثة مشاريع للسيطرة على مياه النيل، جريدة الدستور.**

قاسم، عباس (1993). الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوليتيكية، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (174)، ص36.

القوصي، ضياء الدين (2013). دوافع أثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل، **المجلة السياسة الدولية**، العدد 191، المجلد (48)، ص69.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مبروك، شريف شعبان (2009) الخلافات بين دول حوض النيل والأمن المائي لمصر والسودان ،**نشرة قضايا الساعة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث:**http://www**. **Ecssr.ac/ CDA/ar/FeaturedTopics/ Display/ Topic/O,2251,1069-95.**

المجالي، هلا، نزار (2008). **العلاقات الإسرائيلية الإفريقية وأثرها على الدول الافروعربية (مصر- موريتانيا) حالة دراسية للفترة 1990-2007**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن جامعة مؤتة.

محمد, صباح محمود (2002), "**السياسات المائية في الشرق الأوسط**", مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, عمان- الأردن.

محمود، احمد إبراهيم (2009). **إشكاليات الأمن المائي في حوض النيل..**

المشاقبة، عاهد(2014). البعد السياسي للعلاقات العربية – الصينية وآفاقها المستقبلية، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 41/374-375.

مطر، جميل (2013). ليس هكذا تدار العلاقات الخارجية، **مجلة الشروق**، العدد 23، ص11.

المهدي, الصادق (2000). **مياه النيل الوعد والوعيد**, مركز الأهرام للترجمة والنشر, القاهرة.

الميثاق الوطني الذي قدمه جمال عبد الناصر في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في يوليو عام 1972، ص131 وما بعدها.

النحال، محمد (2004). **دور إسرائيل في افتعال أزمة المياه بين مصر ودول حوض النيل**، المركز الفلسطيني للإعلام.

النحال، محمد (2004). **دور إسرائيل في افتعال أزمة المياه بين مصر ودول حوض النيل**، المركز الفلسطيني للإعلام ، متوفر عبر:**WWW.PALESTINE-INFO. INFO/ ARABIC/PALESTODAY/PRESS NEW.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نصر الدين، إبراهيم (2012). التطورات الإستراتيجية في إقليم حـــوض النيـــل، **مجلـــة آفـــاق افريقية**، العدد (36) المجلد (10)، ص17.

الوالي, ممدوح (2010). **اقتصاديات دول حوض النيل**, مكتبة جزيرة الورد, القاهرة, 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

Donald Rothchild, (1995)."**The US Role in Managing African Conflicts**", **In, David. R. Smok and Chester A. Crock, (eds), Africa: The Conflict. US Role Resolution in Peace Making**, (Washington, D.C: US. Institute of Peace Press.

CFA (Agreement on the Nile River Basin Cooperative Framework) Signature in Process. Entebbe, Uganda.

Conway, D. From headwater tributaries to international river: Observing and adapting to climate variability and change in the Vile Basib. Global Environmental Change (15).

Elhance, A. cL CL CL. Hydro politics in the Third World: Conflict and coopeation in international river basins.

www.manaraa.com

Egyptian Foreign Policy Towards Nile Basin States (2004-2013)

student preparation

Mohammed Dhaw El-Magtoof Kraiem

The supervision of Dr

Hani's Rachida

This study aimed to investigate the Egyptian foreign policy towards the Nile from 2004-2013- Basin countries. The study started from the premise that the nature of relations between the Nile Basin countries and national security of the Egyptian correlate negatively affected positively as the Egyptian national security is closely linked to the security of the Nile Basin countries and the existence of tension and regional instability states Alihud. astkhaddmt relationship study approach to the national interest and approach to decision-making methodology in order to confirm the hypothesis and achieve the goals and objectives of the study and answer questions as a tool , As we came to the health of the premise upon which the study and to many of the results that the relations between the basin countries characterized by stability and relative stability, and the formation of economic policy among the Nile Basin countries and to influence the foreign policy of the Nile Basin countries trends are not affected by the essential role of the Nile River, but there are several other factors are in ethnic conflicts and problems of borders, refugees and the rivalry between the major powers in the region, and a SAS cooperation among the basin countries are not limited to water resources and that they represent an important center of development among countries in the region but are the foundations and rules extend to the various aspects of cooperation in the political, economic, social and technical fields service

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

for all communities and peoples of the region ,. Based on previous findings , several recommendations offer , including: the need to strengthen the political systems of the countries of the basin for more democracy and respect for human rights and fundamental freedoms.

Key words: foreign policy, the Nile Basin, Egypt

www.manaraa.com